

حصاد ستة أعوام

يونيو ٢٠١٤ – يونيو ٢٠٢٠

إنجازات ومشروعات وزارة المالية

يونيو ٢٠٢٠



حصاد ستة أعوام

يونيو ٢٠١٤ – يونيو ٢٠٢٠

إنجازات ومشروعات وزارة المالية

الإشراف العام

أحمد كجوك

نائب وزير المالية للسياسات المالية

د. إيهاب أبو عيش

نائب وزير المالية للخزانة العامة

خالد نوفل

مساعد وزير المالية للتطوير الإدارى والفنى

أمجد منير

رئيس قطاع مكتب الوزير

رئيس فريق الإعداد

أحمد عبد الرازق

رئيس الإدارة المركزية

لمركز المعلومات والتوثيق

بقطاع مكتب الوزير

فريق الإعداد

أسامة إبراهيم

إبراهيم مرسى

مصطفى غنيمى

الإدارة العامة لشؤون اللجان الوزارية

بقطاع مكتب الوزير

يونيو ٢٠٢٠

محتويات التقرير

بيـــــــــان	الصفحة
مقدمـــــة	د
أولاً: محور الإصلاحات الهيكلية وضبط المالية العامة	١
✓ الوضع المالى والاقتصادي في مصر قبل عام ٢٠١٤	٢
✓ الإصلاحات الهيكلية من عام ٢٠١٤ حتى عام ٢٠٢٠	٧
▪ صياغة البرنامج الاقتصادى للحكومة المصرية	٧
▪ صياغة الخطة الاستراتيجية لوزارة المالية	٧
✓ آليات تنفيذ الخطة الاستراتيجية لوزارة المالية خلال ستة أعوام (٢٠١٤ ـ ٢٠٢٠)	٩
▪ تحسين أداء الموازنة العامة للدولة	٩
▪ ضبط المالية العامة	١٢
▪ نتائج إجراءات الضبط المالى	١٣
▪ إصلاح برامج الدعم والحماية الاجتماعية	١٤
○ خرائط برامج الدعم والحماية الاجتماعية	١٤
○ إصلاح منظومة دعم السلع التموينية	١٤
○ ترشيد دعم الطاقة	١٤
○ زيادة مخصصات معاش الضمان الاجتماعى واستحداث برنامجى تكافل وكرامة	١٥
○ تحسين أحوال العاملين بالدولة	١٦
○ تحسين أحوال أصحاب المعاشات	١٦
○ زيادة مخصصات الصحة والتعليم والبحث العلمى	١٧
○ دعم وتحفيز المزارعين	١٧
▪ فض التشابكات المالية بين وزارة المالية وجهات الدولة المختلفة	١٨
○ التشابكات المالية بين وزارات المالية والبترول والكهرباء	١٨
○ التشابكات المالية بين وزارتى المالية والتضامن	١٩
○ التشابكات المالية بين وزارة المالية وبنك الاستثمار القومى والشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحى	١٩
▪ تحسين إدارة الدين العام	١٩
▪ إصلاح السياسة الضريبية	٢١
▪ تشجيع مشروعات المشاركة بين القطاعين العام والخاص	٢٢
▪ تعزيز الشفافية المالية	٢٣
▪ استحداث آليات لتدعيم التوعية بالمفاهيم المالية الحديثة	٢٤
▪ تنفيذ أهداف الاستراتيجية الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته ٢٠١٩/٢٠٢٢	٢٤
▪ إصلاحات هيكلية أخرى	٢٥

▪ مواجهة التداعيات الاقتصادية المحتملة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد ١٩)	٢٦
▪ انعكاس تحسن الأداء الاقتصادى على وضع مصر الدولى	٢٦
ثانياً: محـور الإصلاح الضريبى والجمركى	٣٠
الضرائب العامة على الدخل والقيمة المضافة	٣١
✓ تطور حصيلة الضرائب العامة على الدخل والقيمة المضافة	٣١
✓ آليات إصلاح المنظومة الضريبية بمصلحة الضرائب المصرية	٣١
▪ إعادة هندسة المنظومة الضريبية	٣١
▪ حوكمة المنظومة الضريبية	٣٢
▪ تسوية المنازعات الضريبية	٣٣
▪ مكافحة التهرب الضريبي	٣٧
▪ تحسين ترتيب مصر في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال	٣٨
✓ التطوير المؤسسى لمصلحة الضرائب المصرية	٣٨
▪ مشروع إعداد الهيكل التنظيمى لمصلحة الضرائب المصرية	٣٨
▪ رفع كفاءة وتطوير المناطق والمأموريات الضريبية	٣٩
▪ رفع كفاءة العنصر البشرى	٣٩
▪ تحسين الخدمات المؤداة	٣٩
الضرائب العقارية	٤٠
✓ تطور حصيلة الضرائب العقارية	٤٠
✓ آليات إصلاح منظومة الضرائب العقارية	٤٠
▪ الإصلاح التشريعى والتطوير التكنولوجى	٤٠
✓ التطوير المؤسسى لمصلحة الضرائب العقارية	٤١
▪ إعادة هيكلة مصلحة الضرائب العقارية	٤١
▪ تطوير بيئة العمل وإعادة تأهيل المقار الإدارية	٤١
▪ رفع كفاءة العنصر البشرى	٤١
الجمارك	٤٢
✓ تطور الحصيلة الجمركية	٤٢
✓ آليات إصلاح المنظومة الجمركية	٤٢
▪ الإصلاح التشريعى والتطوير التكنولوجى	٤٢
▪ إحكام الرقابة الجمركية	٤٣
▪ تبسيط وتطوير الإجراءات الجمركية	٤٤
▪ تحسين ترتيب مصر فى مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال	٤٥
▪ التطوير المؤسسى لمصلحة الجمارك	٤٥
▪ التعاون الدولى فى المجال الجمركى	٤٥

ثالثاً: محـور الإصلاحات التشريعية	٤٧
التشريعات المالية الصادرة التى أعدتها وزارة المالية	٤٨
التشريعات المالية الصادرة التى شاركت وزارة المالية فى إعدادها مع جهات أخرى	٥١
مشاريع القوانين التى تقدمت بها وزارة المالية	٥٢
التشريعات المالية التى شاركت وزارة المالية فى إعدادها مع جهات أخرى	٥٣
رابعاً: محـور مشروعات وزارة المالية	٥٤
أهم مشروعات وزارة المالية خلال الفترة من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥ حتى العام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠	٥٥
▪ **ملحق (١): الإجراءات الإصلاحية لتحسين مؤشر التجارة عبر الحدود في تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال**	٦٧ - ٧٣

مقـدمـــة

لا يخطئ من يطلق على الأعوام الستة من عام ٢٠١٤ حتى عام ٢٠٢٠ سنوات البناء، ذلك لأنها جاءت بعد فترة عصيبة مرت بها مصر سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا استنزفت الكثير من مواردها وأنهكت اقتصادها، الأمر الذى أصبح لزامًا معه إعادة بناء الاقتصاد المصرى. ولقد كان التحدى الأكبر أن يكون هذا البناء قائمًا على أسس سليمة تتلافى أخطاء الماضى وتعالج المشكلات المتجذرة علاجًا ناجعًا يقتحم مواطن الداء المسكوت عنها ليُحدث فيها التغيير الجذرى والإصلاح الهيكلى اللازم فى كل حالة.

كانت تلك الأعوام الستة الأخيرة سنوات البناء بحق، حيث شهدت صياغة برنامج الإصلاح الاقتصادى المصرى الذى جرى تصميمه بدقة ليضع مصر فى مقدمة الدول الأسرع نموًا على مستوى الاقتصادات الناشئة. كانت بحق سنوات البناء لما شهدته من مشروعات جديدة غير مسبوقة فى مصر على مدار الخمسين عامًا الماضية فى مختلف مناحى التنمية، تضافرت فيها جهود أجهزة الدولة المصرية كلها، وكللها صمود الشعب المصرى الأصيل وتفهمه لمقتضيات هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ الوطن.

ولما كانت طبيعة عمل وزارة المالية تتركز فى رسم السياسة المالية بما يحقق الأهداف الاقتصادية للدولة والتى تتركز فى تحقيق معدلات نمو اقتصادى تصاعدية ترتفع عامًا بعد عام، وخفض معدلات البطالة والتضخم، فقد بذلت وزارة المالية خلال هذه الأعوام الستة وسعها لإدارة المالية العامة للدولة ساعيةً سعيًا حثيثًا إلى تدبير الموارد المالية اللازمة لتلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين وتمويل جانب من المشروعات القومية التى تنفذها مختلف الوزارات والمحافظات والأجهزة المعنية بالدولة بما يعود بفائدة كبيرة على رفع معدلات النمو الاقتصادى وزيادة فرص التشغيل.

كما قامت وزارة المالية فى الوقت ذاته بتنفيذ مشروعات تطوير طموحة فى شتى مجالات عملها امتدت لتشمل تحديث النظم المالية لإحكام الرقابة على المال العام، وأسلوب إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة، ومتابعة التدفقات النقدية فى الحسابات الحكومية، واستيداء حقوق الخزانة العامة، وترشيد الإنفاق الحكومى، وزيادة الإيرادات العامة الضريبية وغير الضريبية، وغيرها من المشروعات.

ويستعرض هذا التقرير بإيجاز تلك الجهود التى قامت بها وزارة المالية خلال الأعوام الستة الماضية من عام ٢٠١٤ حتى عام ٢٠٢٠ لتحقيق أهداف البرنامج الاقتصادى المصرى الطموح.

والله نسأل أن يوفقنا جميعاً إلى ما فيه الخير لوطننا الحبيب.

وزيـــر الماليـــة

د. محمد معيط

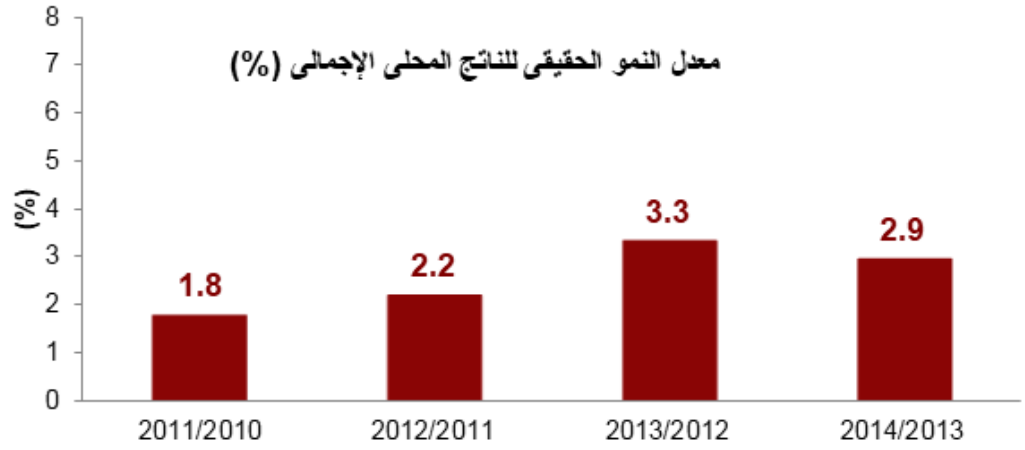
أولاً: محور الإصلاحات الهيكلية وضبط المالية العامة

محور الإصلاحات الهيكلية وضبط المالية العامة

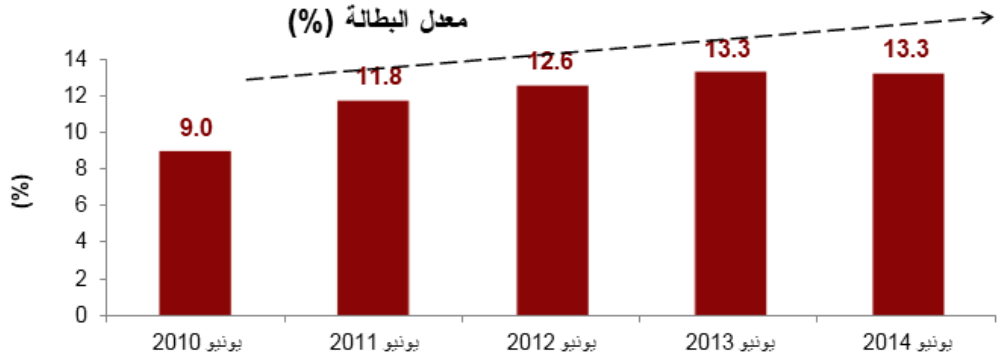
الوضع المالى والاقتصادي في مصر قبل عام ٢٠١٤

شهدت مصر مرحلة عصيبة من تاريخها خلال الفترة من عام ٢٠١١ حتى عام ٢٠١٤ ألقت بظلالها على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، حيث شهدت مصر خلال تلك الفترة تزايد حجم الاختلالات الهيكلية التي عاني منها الاقتصاد، كما شهدت تلك الفترة حالة من عدم استقرار السياسات المالية نتيجة تعاقب الحكومات خلال فترات وجيزة، كما أنه في ظل الضغوط الاجتماعية وتزايد المطالبات الفئوية تم اتخاذ مجموعة من القرارات التي تكبد الاقتصاد تكلفتها، فضلاً عن تأجيل اتخاذ إجراءات إصلاحية هامة لفترة طويلة. ويمكن التعرف على الوضع المالى والاقتصادي في مصر خلال الفترة من عام ٢٠١١ حتى عام ٢٠١٤ بمزيد من التفصيل من خلال الآتى:

- تراجعت معدلات النمو الاقتصادى خلال الفترة ٢٠١١/٢٠١٠ – ٢٠١٤/٢٠١٣ حيث بلغ متوسطها نحو ٢% وذلك على نحو لم تشهده مصر منذ أوائل التسعينيات من القرن الماضي، الأمر الذى انعكس على كافة المؤشرات الاقتصادية الأخرى.

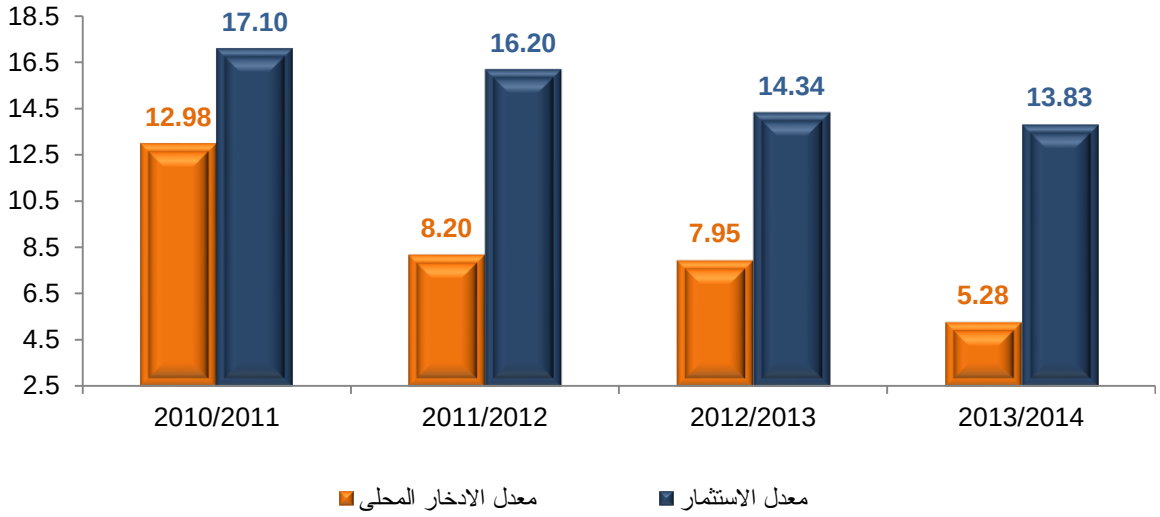


- ارتفعت معدلات البطالة ارتفاعاً مطرداً خلال تلك الفترة جراء حالة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمنى حيث ارتفعت من ٩% تقريباً في يونيو ٢٠١٠ إلى ١١.٨% في يونيو ٢٠١١، وصولًا إلى ذروتها في يونيو ٢٠١٤ إلى نحو ١٣.٣%.



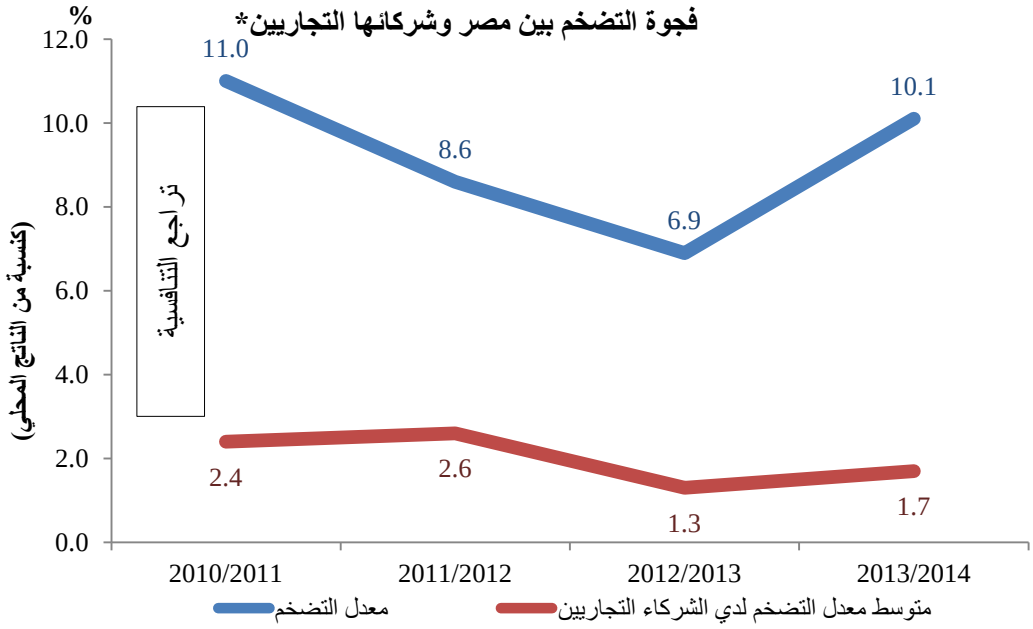
- زادت الفجوة بين الادخار والاستثمار في تلك الفترة في ضوء انحسار النشاط الاقتصادي، وانخفاض حجم الاستثمار المحلي وتراجع حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية. فبالإضافة إلى تراجع معدلات الاستثمار كنسبة للناتج المحلي الإجمالي من ١٧.١% في ٢٠١٠/٢٠١١ إلى ١٣.٨% في ٢٠١٣/٢٠١٤، فقد زادت الفجوة بين معدل الادخار المحلي ومعدل الاستثمار كنسبة للناتج المحلي الإجمالي من نحو ٤% في عام ٢٠١٠/٢٠١١ إلى ٥.٣% في عام ٢٠١٣/٢٠١٤.

معدل الاستثمار والإدخار (نسبة من الناتج)



- حدث تذبذب في معدلات التضخم في ظل فترة انحسار النشاط الاقتصادي حيث تراجعت معدلات التضخم من ١١% خلال العام المالي ٢٠١٠/٢٠١١ إلى ٦.٩% خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣، إلا أنه في ظل بداية تعافي النشاط الاقتصادي وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، كان من المنطقي ارتفاع معدلات التضخم أيضاً، حيث ارتفعت معدلات التضخم إلى ١٠.١% خلال العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤ .

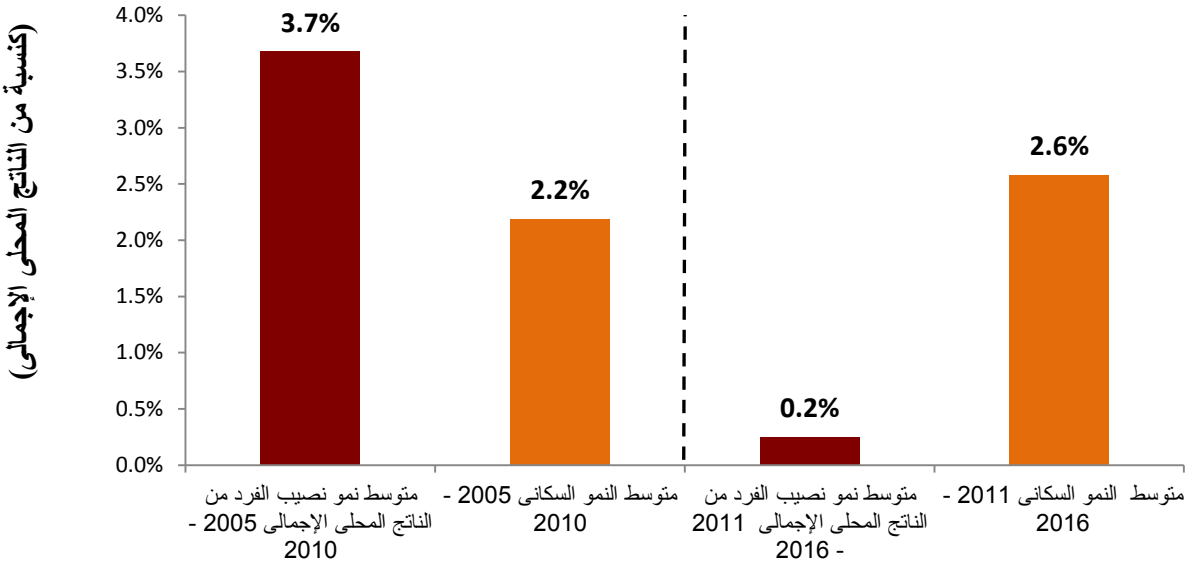
فجوة التضخم بين مصر وشركائها التجاريين*



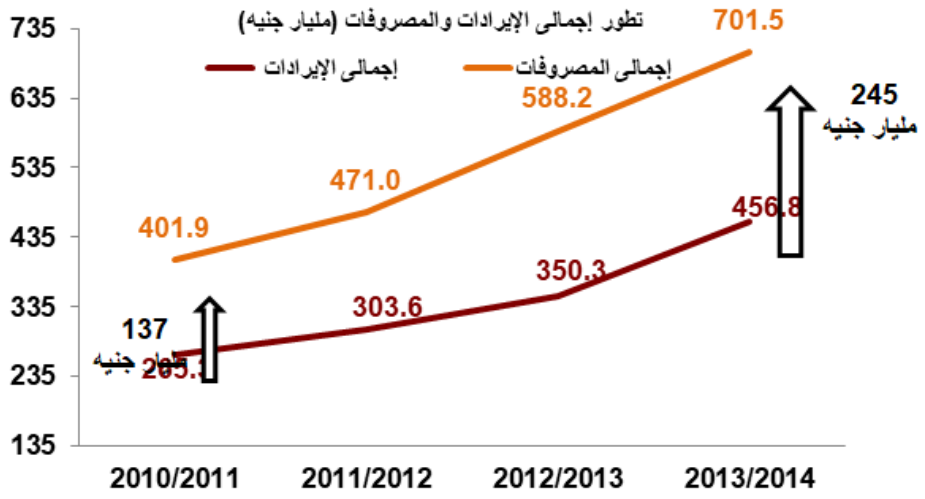
*EU-27، الولايات المتحدة، كندا، اليابان، الصين

- ارتفعت معدلات الفقر بالإضافة إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني، وما ترتب علي ذلك من انعكاسات على الواقع الاقتصادي، وانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث شهدت الفترة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٦ ارتفاع معدل نمو السكان ليصل إلى ٢.٦% مقارنة بأقل من ٢% خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٠. وكان من نتائج تراجع النشاط الاقتصادي وارتفاع معدلات الزيادة السكانية انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حيث انخفض نصيب الفرد من ٣.٧% (خلال الفترة بين ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٠) إلى ٠.٢% (خلال الفترة ما بين ٢٠١١ إلى ٢٠١٦).

متوسط نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى -متوسط معدل النمو السكانى (%)

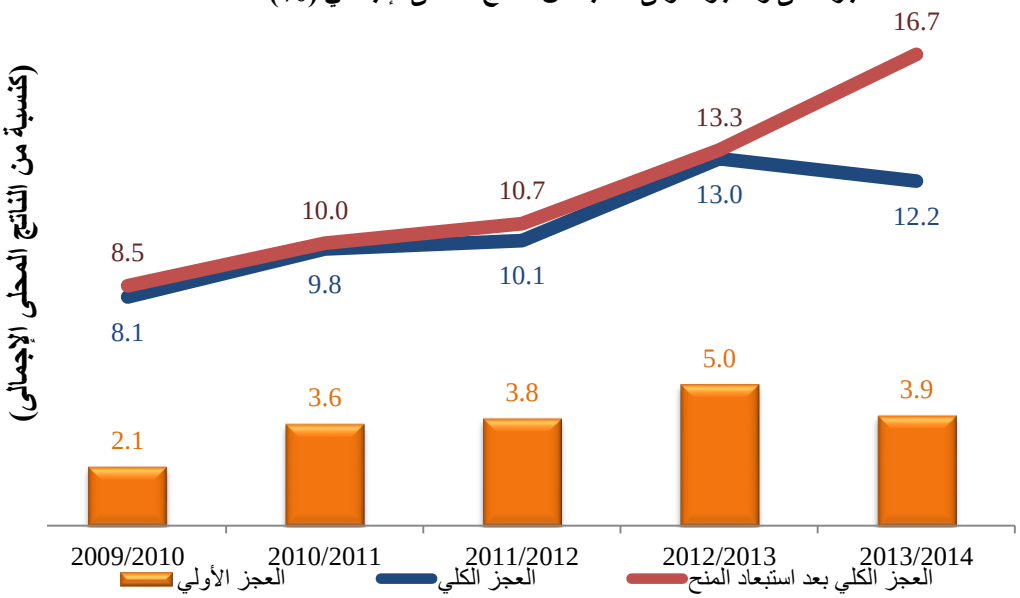


- تزايد حجم الفجوة بين الإيرادات والمصروفات الحكومية حيث شهدت الفترة ما بعد ثورة يناير ٢٠١١ تزايد المطالبات الفئوية خاصة فيما يتعلق بزيادة الأجور والمعاشات، وزيادة أعداد المعينين بالوظائف العامة. وهو ما انعكس بصورة ملحوظة في صورة نمو كبير في إجمالي المصروفات العامة خاصة الأجور وتعويضات العاملين حيث بلغت نسبتها نحو ٢٥% من إجمالي المصروفات العامة، وصاحب ذلك نمو محدود في الإيرادات العامة وبالتالي اتسعت الفجوة بين الإيرادات والمصروفات. وقد حقق إجمالي المصروفات معدل نمو خلال تلك الفترة بنسبة ١٧.٨% في المتوسط، في الوقت الذي نمت فيه الإيرادات بنسبة ١٤.٨% فقط في المتوسط.



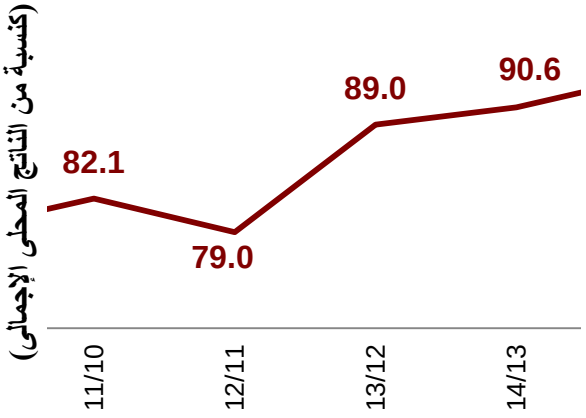
- زاد عجز الموازنة العامة في تلك الفترة في ضوء الضغوط الكبيرة التي تم إلقائها على كاهل الموازنة العامة للدولة نتيجة المطالبات الفئوية المتعددة التي أدت إلى زيادة كبيرة في الإنفاق العام، وكذلك النمو الضعيف للإيرادات العامة. وفي ذلك ارتفع العجز الكلي للموازنة العامة للدولة كنسبة للناتج المحلي للإجمالي من ٨.١% في العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى ١٢.٢% في العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٣. إلا أنه إذا ما تم استبعاد المنح الاستثنائية التي حصلت عليها مصر خلال تلك الفترة يتضح مدي تضخم العجز في الموازنة العامة، حيث ارتفع العجز الكلي بعد استبعاد المنح من ٨.٥% في العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى نحو ١٦.٧% في العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٣. كما ارتفع العجز الأولي من ٢.١% خلال العام المالي ٢٠٠٩ /٢٠١٠ إلى نحو ٥% في العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢.

العجز الكلى والعجز الأولى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي (%)

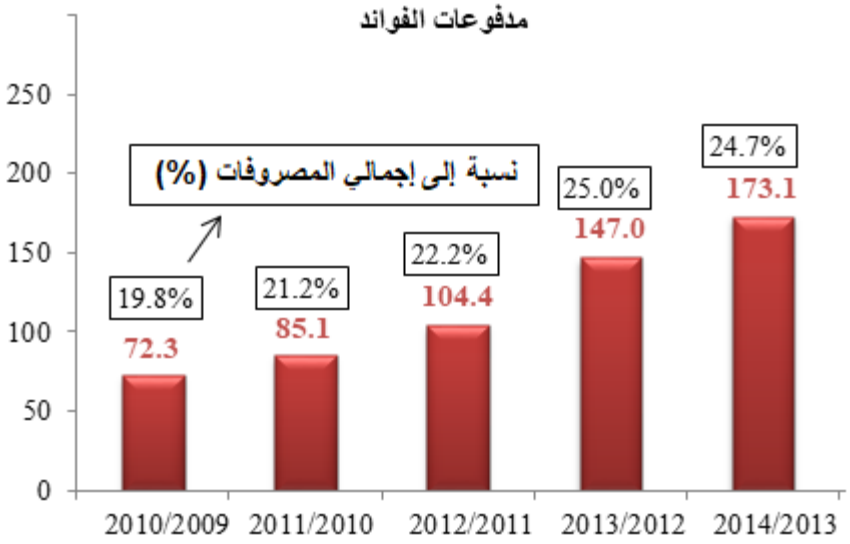


- ارتفع حجم الدين العام، حيث كان من الطبيعى أن يؤدى الارتفاع الكبير في العجز الكلى بالموازنة العامة للدولة إلى زيادة الاقتراض لسد هذا العجز، مما انعكس على ارتفاع حجم الدين العام بشكل كبير من ٧٩.٢% كنسبة للناتج المحلي الإجمالي في العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى أكثر من ١٠٠% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٧/٢٠١٦.

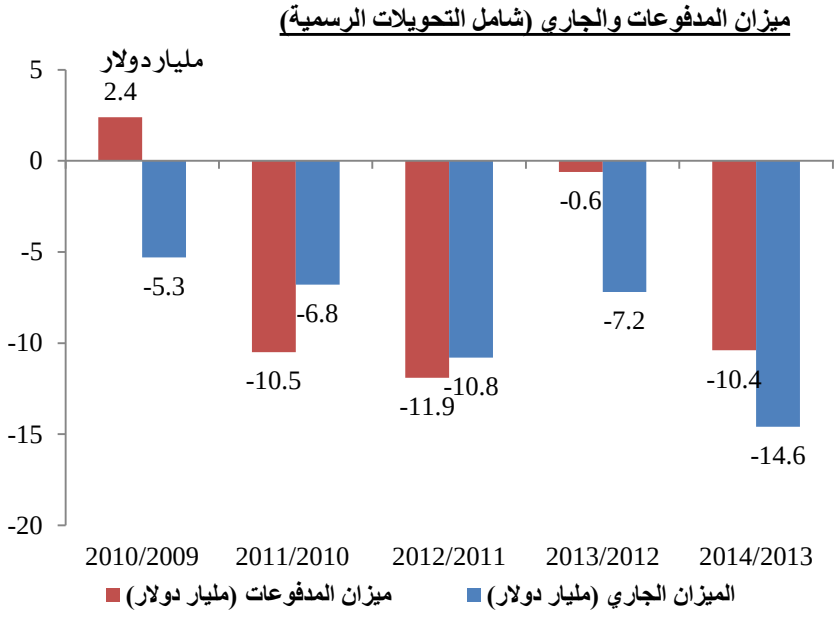
الدين العام كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي (%)



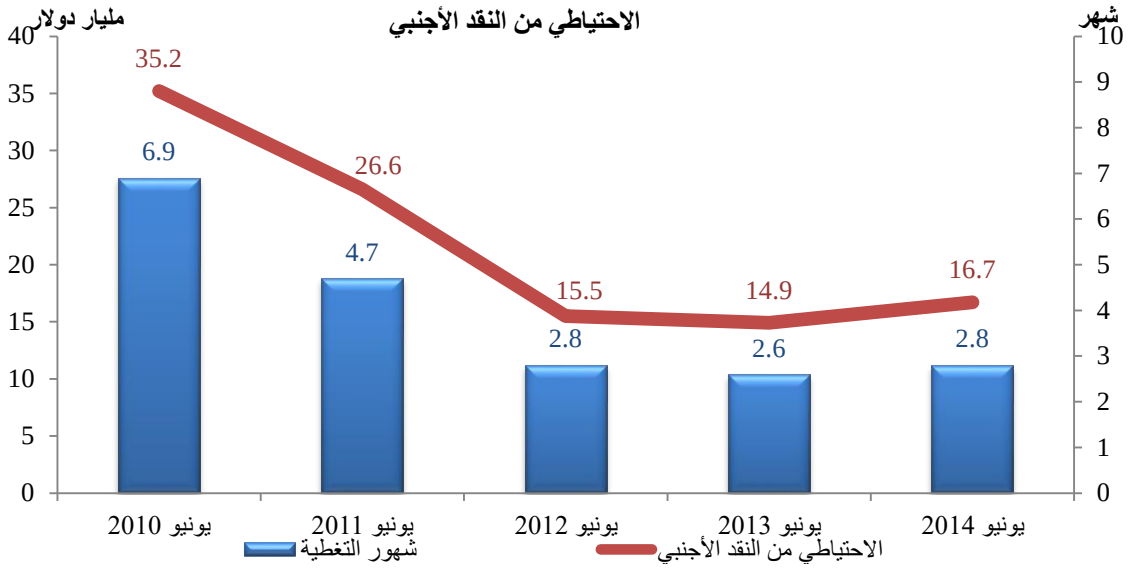
- ارتفعت أسعار العائد ومدفوعات الفوائد في ظل تزايد حجم الدين العام، وارتفاع معدلات التضخم، حيث شهدت أسعار الفائدة خلال تلك الفترة تذبذبًا صعوداً وهبوطاً جراء حالة عدم الاستقرار الاقتصادى، فقد ارتفعت أسعار الفائدة على أذون الخزانة من حوالي ١١.٦% في عام ٢٠١١/٢٠١٠ إلى نحو ١٢% في يونيو ٢٠١٤ وذلك نزولاً من ١٤.٢%. وفي ظل الارتفاع الكبير الذي شهده عجز الموازنة العامة، والدين العام، وأسعار الفائدة، فقد ارتفعت مصروفات الفوائد من نحو ٢١.٢% كنسبة إلى إجمالي المصروفات العامة في العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠ إلى نحو ٢٥% في العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٣.



- زادت الضغوط على ميزان المدفوعات على إثر ما شهدته مصر من أحداث على المستوي السياسي والاجتماعي خلال تلك الفترة، وما تبعها من تراجع للنشاط الاقتصادي وبالتالي تراجع شديد في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتسرب جانب كبير من الاستثمارات الأجنبية القائمة، وانخفاض حاد في أعداد السائحين الأمر الذي انعكس وبشكل واضح على ميزان المدفوعات. وفي ضوء ذلك فقد تحول ميزان المدفوعات من فائض ٢.٤ مليار دولار في عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى عجز طوال الأربع سنوات التالية بلغ نحو ١٠.٤ مليار دولار في عام ٢٠١٤/٢٠١٣، بالإضافة إلى تحقيق الميزان التجارى عجز كبير بلغ نحو ١٤.٦ مليار دولار في يونيو ٢٠١٤.



- حدث تراجع في حجم الاحتياطي النقدي وسعر الصرف في ضوء زيادة الضغوط على ميزان المدفوعات، حيث انخفض الاحتياطي من ٣٥.٢ مليار دولار في يونيو ٢٠١٠ إلى نحو ١٦.٧ مليار دولار في يونيو ٢٠١٤. كما انخفضت أشهر تغطية الاحتياطي من النقد الأجنبي للواردات من الخارج من ٦.٩ شهراً تقريباً في يونيو ٢٠١٠ إلى ٢.٨ شهراً تقريباً في يونيو ٢٠١٤.



الإصلاحات الهيكلية من عام ٢٠١٤ حتى عام ٢٠٢٠

صياغة البرنامج الاقتصادى للحكومة المصرية

كان لزاماً على القيادة السياسية المنتخبة والحكومة التي تحملت المسئولية في أعقاب تلك الفترة العصيبة أن تضطلع بمسئوليتها وتقوم بواجبها لعبور تلك المحنة بسلام، فقامت الحكومة المصرية بصياغة البرنامج الاقتصادى بالتنسيق مع وزارات المجموعة الاقتصادية، وذلك فى ضوء تكليفات السيد رئيس الجمهورية للحكومة، وبما يحقق الأهداف الاستراتيجية لمصر على المدى المتوسط والقصير مع وضع خطة زمنية للتنفيذ.

صياغة الخطة الاستراتيجية لوزارة المالية

كما وضعت وزارة المالية خطة استراتيجية اشتملت على حزمة من الإصلاحات الهيكلية على مستوى السياسات المالية الكلية خلال الفترة من العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ وحتى العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ ضمت أهدافًا وبرامج ومشروعات وإطر نفيذية على نحو دقيق. ولقد جاءت هذه الخطة الاستراتيجية متسقة مع رؤية مصر ٢٠٣٠ ومع أهداف البرنامج الاقتصادى المصرى الذى كانت وزارة المالية شريكاً فاعلاً فى وضعه وتنفيذه حتى تتكامل خطط الدولة واستراتيجياتها وتصب جميعها فى تحقيق الأهداف العليا التى تبتغيها مصر.

ولما كان برنامج الإصلاح الاقتصادى المصرى يرتكز على ثلاثة محاور رئيسية هى:

- استعادة استقرار الاقتصاد الكلي لضمان تحقيق نمو اقتصادي مستدام قادر على خلق فرص عمل لائقة وخفض معدلات البطالة
- تعميق الإصلاحات الهيكلية لتحسين مناخ الأعمال وتعزيز الإنتاجية وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى
- تعزيز شبكة الحماية الاجتماعية وتوفير الحماية الكافية للطبقات الأكثر فقراً في المجتمع، من خلال شبكات أمان اجتماعية أكثر كفاءة وأفضل استهدافاً.

فلم تكن الخطة الاستراتيجية لوزارة المالية بعيدة عن ركائز البرنامج الاقتصادى المصرى سالفة البيان، فقد جاءت أهداف الخطة الاستراتيجية لوزارة المالية منبثقة من هذه الركائز تبتغى تحقيق ثلاث غايات كبرى هى:

١. تحقيق الاستقرار المالي والسيطرة على عجز الموازنة العامة والدين العام
٢. تحقيق الكفاءة والفعالية في جمع وتخصيص وصرف الموارد العامة للدولة
٣. الحفاظ على معدل نمو اقتصادي مستدام.



الأهداف التفصيلية للخطة الاستراتيجية لوزارة المالية



آليات تنفيذ الخطة الاستراتيجية لوزارة المالية خلال ستة أعوام (٢٠١٤ - ٢٠٢٠)

تحسين أداء الموازنة العامة للدولة

- تمكنت وزارة المالية من تطوير أسلوب إعداد الموازنة العامة للدولة من خلال التوسع في تطبيق موازنة البرامج والأداء فى إطار سعى الوزارة إلى تطوير عملية إعداد الموازنة العامة للدولة ومراقبة فعالية أدائها، وبهدف تعظيم العائد على المصروفات وتحقيق أكبر استغلال ممكن لموارد الدولة وبما يحقق أكبر نفع للمجتمع مما يعطى مجالاً أفضل للمتابعة والتقييم كما يخدم المساءلة بشأن مؤشرات الأداء ومخرجات الإنفاق.

- أتمت وزارة المالية المنظومة البنكية لحساب الخزانة الموحد TSA، وتمكنت من إغلاق ٦١ ألف حساب مصرفى لجهات حكومية، وإلغاء التعامل بالشيكات الورقية الحكومية واستبدالها بأوامر الدفع الإلكترونية وضم الهيئات الاقتصادية والحسابات الخاصة ضمن المنظومة البنكية لحساب الخزانة الموحد.

- أنتهت وزارة المالية من تنفيذ مشروع ميكنة إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة وحساباتها الختامية GFMIS وتعميمه على مستوي الدولة وربطه بحساب الخزانة الموحد.

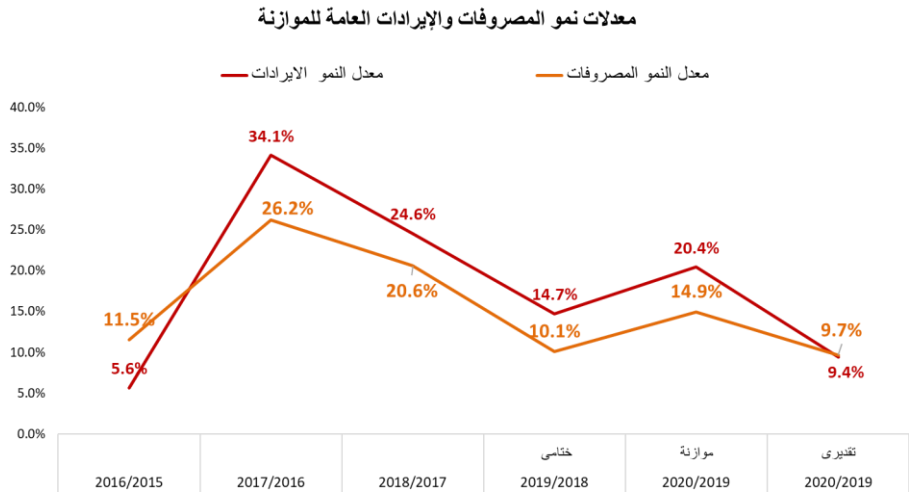
- أكملت وزارة المالية تنفيذ مشروع المنظومة الإلكترونية لصرف رواتب العاملين بالجهاز الإداري للدولة ATM والسداد الإلكترونى للموردين وغيرهم، ومراقبته وتطويره والتوسع فيه ليشمل سداد كافة المدفوعات الحكومية سواءً كانت مستحقات للعاملين أو لأشخاص طبيعية أو اعتبارية خاصة.

- رفعت وزارة المالية كفاءة تحصيل الإيرادات العامة من خلال تطبيق منظومة التحصيل الإلكتروني للخدمات الحكومية والتي تهدف إلى تفعيل عمليات التحصيل الإلكتروني لمستحقات الخزانة العامة التى تزيد على ٥٠٠ جنيه من خلال التوسع في استخدام نقاط البيع الحكومية GPOS بالمصالح الإيرادية.

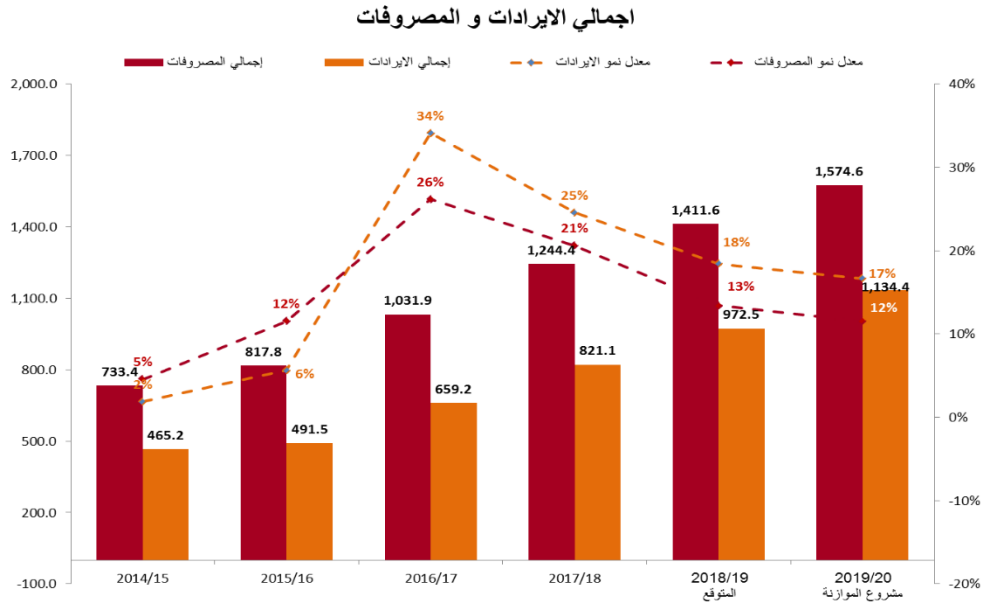
- نفذت وزارة المالية منظومة الشراء المركزى لجهات الدولة لترشيد الإنفاق والاستهلاك

- واصلت الوزارة التوسع في سلطة التصديق الإلكتروني الحكومية في مختلف الجهات التابعة للدولة اتساقاً مع التحول الرقمى للحكومة المصرية

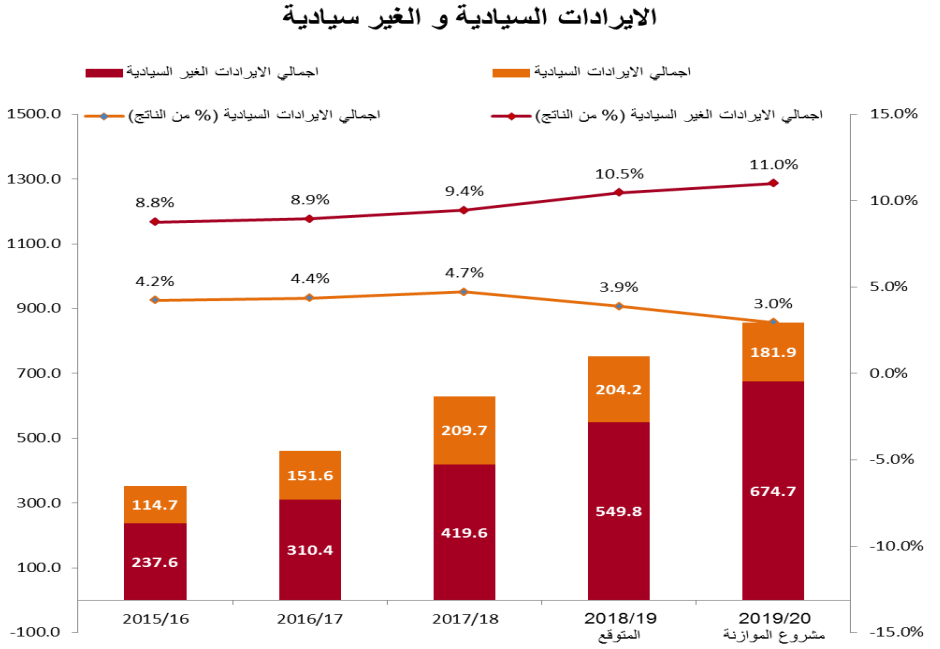
- حافظت وزارة المالية على مستهدفات السياسة المالية على مستوي الإيرادات، والمصروفات، والعجز النقدي، والعجز الكلي، وتمكنت للمرة الأولى من تحقيق فائض أولي بلغ نحو ١٠٣.١ مليار جنيه فى العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨ بنسبة ١,٩% من الناتج المحلى، وبلغ نحو ١٢٤ مليار جنيه فى العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ بنسبة ٢,٠% من الناتج المحلى. ومن المتوقع أن يرتفع معدل النمو السنوي للإيرادات العامة بنحو ٩.٤% خلال ٢٠٢٠/٢٠١٩ والمصروفات العامة بنحو ٩.٧%.



- أعدت وزارة المالية استراتيجية الإيرادات متوسطة الأجل بناءً على دراسة دقيقة للمصروفات والإيرادات الحكومية المتوقعة وحساب الفجوة بينهما واتخاذ تدابير إضافية لإدارة السياسات الخاصة بالإيرادات، حيث تم جمع البيانات من مختلف الوزارات حول النفقات المتوقعة.



- عملت وزارة المالية على تنمية وتنويع الإيرادات غير الضريبية عن طريق تغيير هيكل الموازنة العامة للدولة من خلال زيادة نسبة الإيرادات غير الضريبية إلى إجمالي الإيرادات العامة للدولة، وذلك من خلال تعديل واستحداث الرسوم المتعلقة بالخدمات العامة بما يتماشى مع تكلفة الخدمة العامة التي يتم تقديمها، وفى هذا الإطار قامت وزارة المالية بالتنسيق مع كافة الوزارات والمحافظات ومختلف جهات الدولة من خلال لجنة مركزية لإعداد مقترح متكامل فى هذا الشأن وتقديمه للحكومة لإقراره.



ضبط المالية العامة

عملت وزارة المالية خلال الأعوام الستة الأخيرة على تحقيق الانضباط المالي ورفع كفاءة أداء الموازنة العامة للدولة وإدارة التدفقات النقدية على مستوى الدولة ككل وتطوير إدارة الخزانة العامة من خلال ما يلى.

- إصدار الدليل الموحد لإجراءات الرقابة المالية قبل الصرف على الإنفاق العام ٢٠١٤ وفقاً للمعايير الدولية، والذى يعد هذا الدليل الأول من نوعه على مستوى المنطقة العربية والشرق الأوسط فى مجال الرقابة المالية قبل الصرف.

- تأسيس وحدة نظام إدارة الدين والتحليل المالي (DMFAS) بهدف إنشاء قاعدة بيانات تشمل الدين المحلي المستحق على الخزانة العامة للدولة بكل أدواته، الدين الخارجي الذي تخدمه وزارة المالية والمعاد إقراضه للجهات المستفيدة بالداخل والالتزامات العرضية وهي القروض الخارجية والمحلية المضمونة من وزارة المالية.

- استكمال تنفيذ برنامج شامل لإصلاح منظومة إدارة المالية العامة من خلال التعاون مع كلٍ من البنك الدولى، والاتحاد الأوروبى، ومركز الدعم الفنى لمنطقة الشرق الأوسط (METAC) التابع لصندوق النقد الدولى، وذلك للتعرف على تجارب الدول الأخرى فى هذا الشأن.

- تطبيق منهجية المراجعة الداخلية حيث أعدت وزارة المالية منذ مطلع العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥ الأطر اللازمة لتطبيق نظام للمراجعة الداخلية بالنظام الإدارى للحكومة نظراً لأهمية دورها فى تحسين كفاءة الإدارة وتقليل نسبة الأخطاء والانتهاكات التى تنتج عن ضعف النظام الرقابى وكذا تحسين وزيادة فاعلية الإنفاق العام بالجهاز الإدارى للدولة وتفادى تكرار مثل هذه الأخطاء.

- استصدار قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٢ لسنة ٢٠١٥ بشأن تحقيق الانضباط المالي والإداري ورفع كفاءة الإنفاق الحكومي، وقد روعي في إعداده كافة المستجدات التي طرأت خلال الفترة السابقة على صدوره من قرارات رئيس مجلس الوزراء، وقرارات مجلس الوزراء ذات الصلة بضبط وترشيد الإنفاق الحكومي، مع إضافة جزء خاص بالشراء من المنتج المحلي بما يتوافق مع قانون تفضيل المنتج المصري الصادر بالقانون رقم ٥ لسنة ٢٠١٥، وكذا وضع الضوابط المالية التي تضمن كفاءة وفعالية الإنفاق العام.

- تطوير إدارة الخزانة العامة لرفع كفاءة إدارة التدفقات النقدية للموازنة العامة للدولة من خلال إنشاء وحدة جديدة لإدارة النقدية تابعة لقطاع التمويل بوزارة المالية في بداية عام ٢٠١٧ لتحقيق ذلك الهدف.

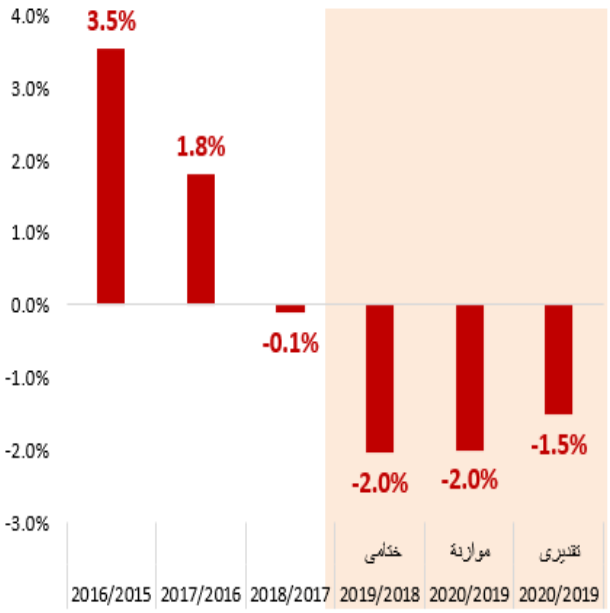
نتائج إجراءات الضبط المالى

تحسن الأداء المالى ودين أجهزة الموازنـة
ملخص عرض الموازنة العامة للدولة (مليار جنيه)

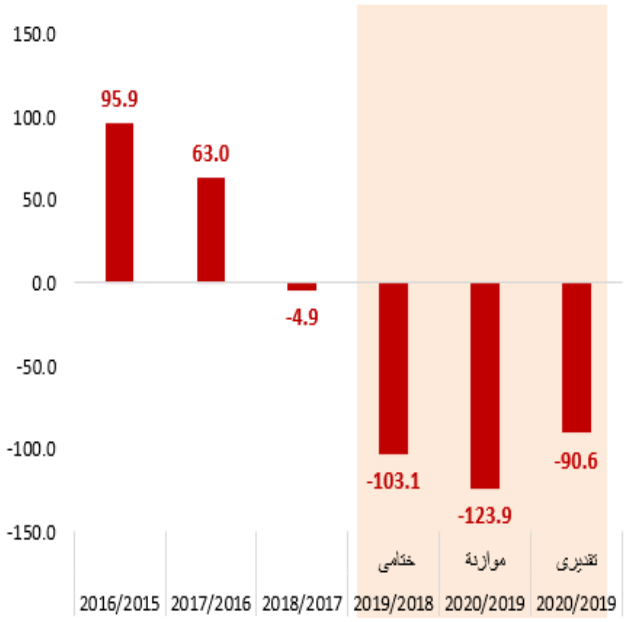
البيان	2016/2015	2017/2016	2018/2017	2019/2018 ختامى	2020/2019 موازنة	2020/2019 تقديرى	معدل النمو (تقديرى/ختامى)(%)
إجمالى الإيرادات	**491.5**	**659.2**	**821.1**	**941.9**	**1,134.4**	**1,030.7**	**9.4%**
معدل النمو	*5.6%*	*34.1%*	*24.6%*	*14.7%*	*20.4%*	*9.4%*	
نسبة إلى الناتج المحلى	*18.1%*	*19.0%*	*18.5%*	*17.9%*	*18.4%*	*17.2%*	
إيرادات ضريبية	352.3	462.0	629.3	736.1	856.6	774.1	5.2%
المنح	3.5	17.7	3.2	2.6	3.8	5.4	107.1%
إيرادات غير ضريبية	135.6	179.5	188.6	203.2	274	251.2	23.6%
إجمالى المصروفات	**817.8**	**1,031.9**	**1,244.4**	**1,369.9**	**1,574.60**	**1,502.5**	**9.7%**
معدل النمو	*11.5%*	*26.2%*	*20.6%*	*10.1%*	*14.9%*	*9.7%*	
نسبة إلى الناتج المحلى	*30.2%*	*29.7%*	*28.0%*	*26.1%*	*25.6%*	*25.0%*	
الأجور وتعويضات العاملين	213.7	225.5	240.1	266.1	301.1	294.3	10.6%
شراء السلع والخدمات	35.7	42.5	53.1	62.4	74.9	71.7	15.0%
الفوائد	243.6	316.6	437.4	533.0	569.1	567.4	6.4%
الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	201.0	276.7	329.4	287.5	327.7	277.1	-3.6%
المصروفات الأخرى	54.6	61.5	74.8	77.6	90.4	90.4	16.6%
شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	69.2	109.1	109.7	143.3	211.2	201.6	40.6%
صافى حيازة الأصول المالية	**13.1**	**6.8**	**9.3**	**2.0**	**5.0**	**5.0**	**151.4%**
العجز الكلى	**339.5**	**379.6**	**432.6**	**430.0**	**445.2**	**476.8**	**10.9%**
نسبة إلى الناتج المحلى	*12.5%*	*10.9%*	*9.7%*	*8.2%*	*7.2%*	*7.9%*	
ملاحظـــات							
العجز الأولى	**95.9**	**63.0**	**-4.9**	**-103.1**	**-123.9**	**-90.6**	**-12.2%**
نسبة إلى الناتج المحلى	*3.5%*	*1.8%*	*-0.1%*	*-2.0%*	*-2.0%*	*-1.5%*	
الناتج المحلى (مليار جنيه)		**3470**	**4441**	**5256**	**6163**	**5998**	

تحسن أداء الميزان الأولى

الميزان الأولى (نسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي)



الميزان الأولى (مليار جنيه)



إصلاح برامج الدعم والحماية الاجتماعية

شهدت الأعوام الستة الأخيرة إصلاحاً هيكليًا فى برامج الدعم والحماية الاجتماعية تنفيذاً للتوجيهات الرئاسية باتخاذ إجراءات إصلاحية تصحح التشوه الحادث فى الدعم الحكومى وتراعى فى الوقت ذاته تخفيف الآثار السلبية لهذا الإصلاح على المواطنين وعلى الأخص من الفئات ذات الدخول المنخفضة. فقد عملت وزارة المالية بالتنسيق مع شركائها من الوزارات المعنية فى الحكومة المصرية على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح مسار الدعم الحكومى بمختلف أنواعه وذلك منذ بداية البرنامج الاقتصادى المصرى وإعادة توجيه جانب مما يتم توفيره من دعم الطاقة إلى حماية الطبقات الأقل دخلاً وقد شملت هذه الإجراءات ما يلى.

- **خرائط برامج الدعم والحماية الاجتماعية**

قامت وزارة المالية بإعداد تقرير تحليلي للعرض على السيد رئيس الجمهورية والسيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء تضمن التطور في الإنفاق العام على أهم برامج الدعم والحماية الاجتماعية خلال الفترة من عام ٢٠١٥/٢٠١٤ وحتى ٢٠١٩/٢٠١٨ وذلك من واقع بيانات الموازنة العامة للدولة، مع عرض توقعات الإنفاق العام على هذه البرامج خلال ثلاثة أعوام مالية تالية (٢٠٢٠/٢٠١٩ – ٢٠٢٢/٢٠٢١) حتى يتسنى وضع استراتيجيات وسيناريوهات ملائمة للوضع القائم حينئذ بما يتوافق مع الأهداف الرئيسية لبرنامج عمل الحكومة (٢٠١٩/٢٠١٨ – ٢٠٢٢/٢٠٢١) والتي من أهمها تحسين مستوى معيشة الشعب المصري ومراعاة حقوق الفئات الأكثر فقراً والمهمشة.

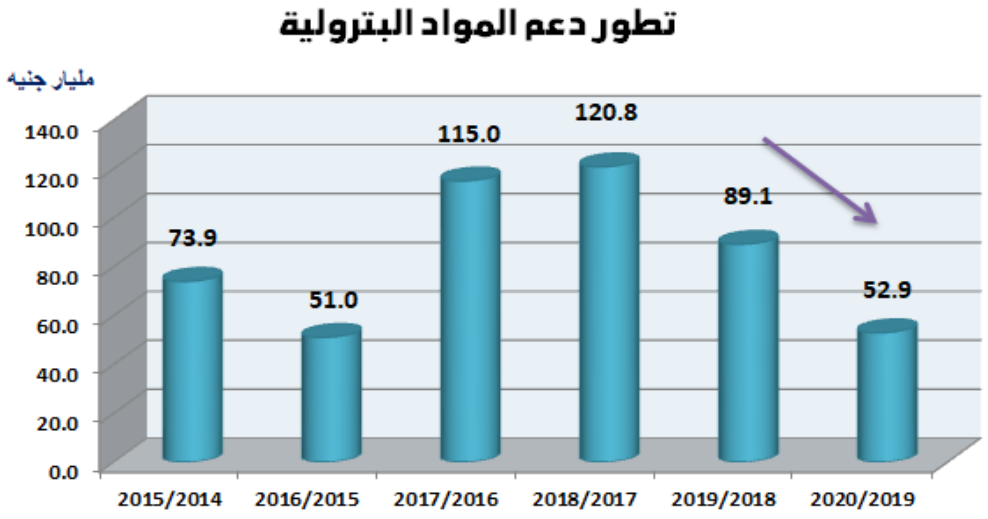
- **إصلاح منظومة دعم السلع التموينية**

شهدت منظومة دعم السلع التموينية تطوراً ملحوظاً خلال الأعوام الستة الأخيرة؛ ففى العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ تم استحداث منظومة نقاط الخبز غير المستخدمة (دعم نقدى بقيمة ١٠ قروش عن كل رغيف لم يتم الحصول عليه) بتكلفة إضافية قدرها ٤.٤ مليار جنيه. وفى العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ تم زيادة الدعم النقدي الشهرى للفرد على بطاقات التموين من ١٥ جنيهًا إلى ١٨ جنيهًا فى يوليو ٢٠١٦، ثم من ١٨ جنيهًا إلى ٢١ جنيهًا فى نوفمبر ٢٠١٦ بتكلفة إضافية قدرها ٥ مليار جنيه. وفى العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨ تم تحديث بيانات المستفيدين من الدعم عن طريق تنقية البطاقات التموينية للوصول إلى مستحقى الدعم الحقيقيين، كما تم زيادة الدعم النقدي الشهرى للفرد على بطاقات التموين من ٢١ جنيهًا إلى ٥٠ جنيهًا بنسبة زيادة مقدارها ١٤٠% وبقيمة ٨٥ مليار جنيه من الموازنة العامة للدولة.

- **ترشيد دعم الطاقة**

استهدف ترشيد دعم الطاقة الوصول بأسعار بيع المنتجات البترولية الرئيسية في السوق المحلية إلى معدلات تغطى التكلفة المرتبطة بتوفير تلك المنتجات من قبل الهيئة العامة للبترول باستثناء البوتاجاز وبعض المنتجات الأخرى التى تستهلكها بشكل أساسى الفئات الأقل دخلاً. وقد كانت المرحلة الأولي من المنظومة تركز على إحكام السيطرة على عمليات توزيع المنتجات البترولية إلكترونياً والتى تشمل نقل كافة أنواع الوقود من بنزين وسولار ومازوت من مستودعات تخزينها إلى محطات الوقود، كما تم الانتهاء من ميكنة منظومة توزيع المازوت بالكامل حيث أصبحت جميع قمائن إنتاج الطوب بالجمهورية تعمل من خلال المنظومة المميكنة التي أصبحت ملزمة لجميع الجهات التي تستخدم المازوت منذ أغسطس ٢٠١٥. وباستكمال المراحل التالية للمنظومة تمكنت الحكومة من خلق وفر مالى يسمح بزيادة المخصصات المالية الموجهة لبرامج التنمية البشرية خاصةً الصحة والتعليم وبرامج الحماية الاجتماعية وزيادة الاستثمارات لخلق المزيد من فرص العمل.

ويوضح الرسم البيانى التالى تطور دعم المواد البترولية من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ حتى العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩.



المصدر: البيان المالى للموازنة العامة للدولة

- **زيادة مخصصات معاش الضمان الاجتماعى واستحداث برنامجى تكافل وكرامة**

زادت مخصصات الدعم النقدى فى العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ لصرف معاش الضمان الاجتماعي لعدد ١.٥ مليون أسرة مع زيادة فئات المعاش لتتراوح بين ٣٢٣ و٤٥٠ جنيهًا شهريًا (بدلاً من فئات تتراوح بين ٢١٥ و٣٠٠ جنيهًا شهريًا) بتكلفة إضافية بلغت ١.٨ مليار جنيه.

وفى العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ استحدثت الحكومة برنامجى تكافل وكرامة كبرامج دعم نقدى مشروط لحماية الفئات الأولى بالرعاية بإجمالى عدد مستفيدين ٠.١ مليون مستفيد فى يونيو ٢٠١٥، ثم ٠.٧ مليون مستفيد فى يونيو ٢٠١٦ بتكلفة إضافية قدرها ١.٧ مليار جنيه.

وقد حرصت الحكومة على زيادة مخصصات معاشات الضمان الاجتماعى وبرنامجى تكافل وكرامة خلال الأعوام الستة الأخيرة بأكثر من ٢٠٠% حيث أصبحت المعاشات المقدمة تغطى نحو ٣.٨ مليون أسرة مستفيدة في العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ من (الأيتام - الأرامل - المطلقات - أولاد المطلقات إذا توفيت أو سجنت - العاجزات - البنات اللآتى بلغن سن الخمسين ولم يتزوجن – أسر المساجين لمدة لا تقل عن ٣ سنوات). ويوضح الجدول التالى تطور مخصصات معاش الضمان الاجتماعى وبرنامجى تكافل وكرامة خلال الأعوام المالية الستة الأخيرة.

المبلغ بالمليار جنيه

بيـــــان	٢٠١٤/ ٢٠١٥	٢٠١٥/ ٢٠١٦*	٢٠١٦/ ٢٠١٧	٢٠١٧/ ٢٠١٨	٢٠١٨/ ٢٠١٩	٢٠١٩/ ٢٠٢٠	٢٠٢٠/٢٠٢١	
							مليار جنيه	معدل نمو (%)
الدعم النقدى (معـــاش الضـــمان الاجتمـاعى وبرنـامجى تكافل وكرامة)	٦,٧	٨,٨	١٣	١٧,٥	١٧,٥	١٨,٥	١٩	%٢,٧

* بداية تطبيق برنامجى تكافل وكرامة

المصدر: البيان المالى للموازنة العامة

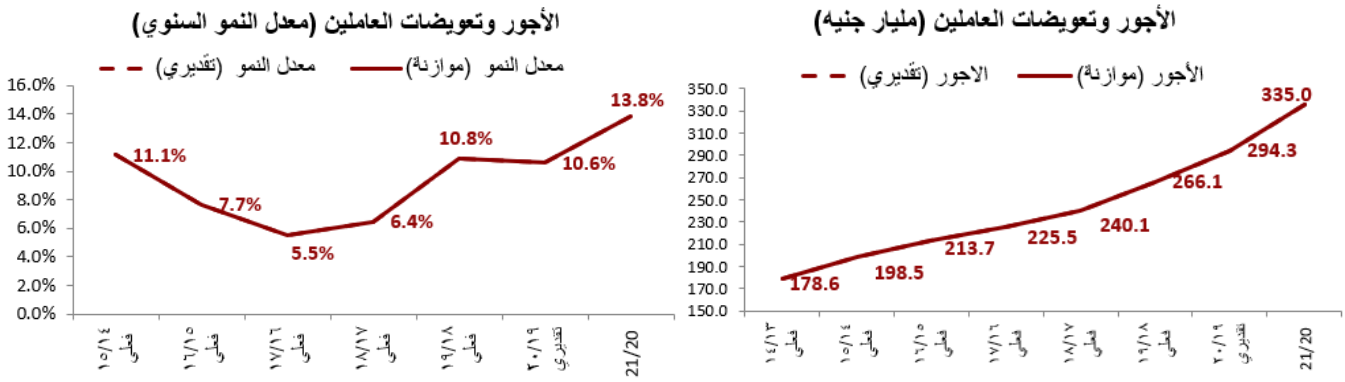
- **تحسين أحوال العاملين بالدولة**

تم خلال الأعوام الستة الأخيرة تحسين منظومة الأجور بزيادة الحد الأدنى للأجور من ٨٠٠ جنيه إلى ١٢٠٠ جنيه شهرياً بدءًا من شهر يناير عام ٢٠١٤ ثم إلى ٢٠٠٠ جنيه شهريًا اعتبارًا من أول يوليو ٢٠١٩ مع زيادة الحد الأدنى لكل درجة وظيفية، وتمويل ٣ حركات ترقية في الجهاز الإداري للدولة في ٢٠١٤/١٠/١، وفي ٢٠١٦/٧/١، وآخرها في ٢٠١٩/٧/١ بتكلفة تقديرية تبلغ ١.٥ مليار جنيه تزامنت مع صدور القانون رقم ٧٦ لسنة ٢٠١٩ لتخفيف الأعباء عن كاهل المواطنين وتحقيق مبدأ المساواة بين العاملين المخاطبين بأحكام قانون الخدمة المدنية رقم ٨١ لسنة ٢٠١٨ وغير المخاطبين به حيث تضمن القانون تقرير علاوة دورية للمخاطبين بأحكام قانون الخدمة المدنية بنسبة ٧% من الأجر الوظيفي بحد أدنى ٧٥ جنيهًا، وتقرير علاوة خاصة للعاملين غير المخاطبين بأحكام قانون الخدمة المدنية بنسبة ١٠% من الأجر الأساسي بحد أدنى ٧٥ جنيهًا، وتقرير فئة مالية مقطوعة للعاملين بالدولة بمبلغ ١٥٠ جنيهًا شهريًا.

وفي إطار تحسين أحوال العاملين بالدولة للتخفيف من الآثار السلبية لبرنامج الإصلاح الاقتصادى، فقد صدر القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠١٧ بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ لرفع حد الإعفاء الضريبى من ٦٥٠٠ جنيه إلى ٧٢٠٠ جنيه وإقرار خصم ضريبى متدرج على جميع شرائح الدخل. وفي ذات الإطار صدر القانون رقم ٢٦ لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بهدف تعديل سعر الضريبة لتخفيف الأعباء الضريبية عن أصحاب الدخول المنخفضة واستحداث شرائح ضريبية جديدة، مع زيادة حد الإعفاء الشخصى السنوي للممولين إلى ٩٠٠٠ جنيه.

وقد ارتفعت فاتورة الأجور وتعويضات العاملين خلال العام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠ لتصل إلى ٣٠١,١ مليار جنيه مقابل ٢٦٦,١ مليار جنيه خلال العام المالى السابق بنسبة زيادة قدرها ١٣.٢%.

تطور الأجور وتعويضات العاملين



- **تحسين أحوال أصحاب المعاشات**

تمت زيادة الحد الأدنى للمعاشات من ٤٥٠ جنيهًا إلى ٥٠٠ جنيه فى عام ٢٠١٥، ثم إلى ٧٥٠ جنيهًا اعتباراً من أول يوليو ٢٠١٨، ثم إلى ٩٠٠ جنيه اعتباراً من أول يوليو ٢٠١٩، كما شهدت المعاشات علاوة سنوية قدرها ١٠% على إجمالي المعاش بدون حد أدنى أو أقصى من العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥ حتى العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٧. ثم تم زيادة نسبة العلاوة السنوية

لتصبح ١٥% فى العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨، وفى العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ بإجمالى نحو ١٠ مليون صاحب معاش وبتكلفة إضافية قدرها ٢٨.٥ مليار جنيه فى العام المالى ٢٠١٩/ ٢٠٢٠.

وقد شاركت وزارة المالية مشاركة فعالة فى صياغة قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات الجديد الصادر بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩ حيث تم تضمينه نصوصًا اعتمدت على دراسات إكتوارية دقيقة لضخ سيولة كبيرة لصندوقى التأمينات الاجتماعية للعاملين بالقطاع الحكومى والقطاعين العام والخاص لتسوية كافة مستحقات هذه الصناديق طرف وزارة المالية وحل هذه التشابكات المالية حلاً جذرياً. كما قامت الخزانة العامة بالسداد المبكر (خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩) لمبلغ ٣٣ مليار جنيه (٠.٥٦% من الناتج المحلى) لصالح صندوقى التأمين الاجتماعى بما يمثل كامل مستحقات الفوائد للصندوقين عن العام المالى بأكمله بدلًا من سداد معظم هذا المبلغ في الربع الأخير (إبريل – يونيو) كما كان متبعاً من قبل. وتأتى تلك المعالجة ضمن اتفاق التسوية بين الخزانة العامة وصندوقى التأمين الاجتماعى للعام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩.

كما تحملت الخزانة العامة أعباء القانون رقم ٢٥ لسنة ٢٠٢٠ بزيادة معاش الأجر المتغير عن العلاوات الخاصة التى تقررت بدءًا من العام المالي ٢٠٠٦، ولم تضم إلى الأجر الأساسى فى تاريخ استحقاق المعاش وتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات الصادر بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩، بإجمالى مبلغ ٣٥ مليار جنيه.

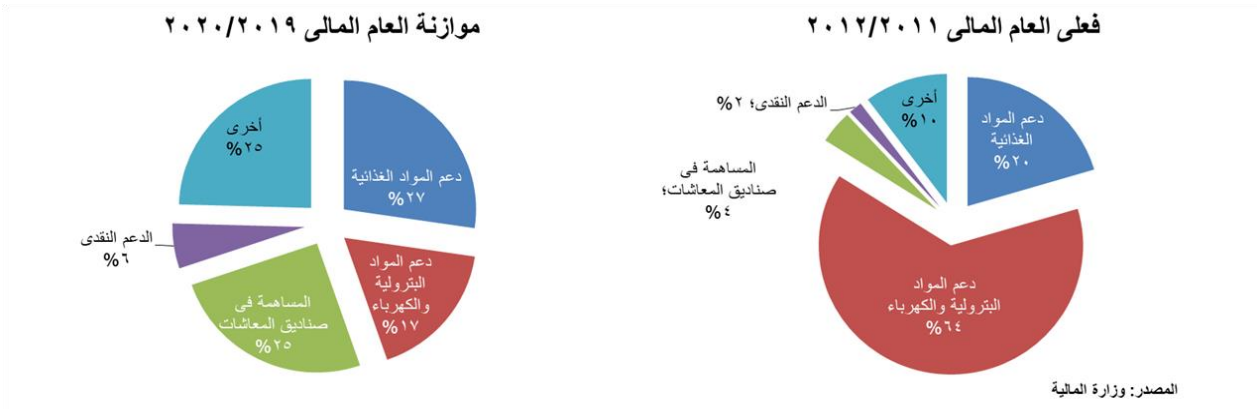
- **زيادة مخصصات الصحة والتعليم والبحث العلمى**

تم الالتزام بتنفيذ الاستحقاقات الدستورية بزيادة مخصصات الصحة والتعليم والبحث العلمى تدريجياً عبر السنوات الماضية لتصل إلى ١٠% من الناتج المحلى الإجمالى (الصحة ٣%، والتعليم الإلزامي ٤%، والتعليم العالى ٢%، والبحث العلمى ١%) مع العمل على رفع كفاءة هذا الإنفاق والتأكد من استخدامه لتطوير وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين فى مجالى الصحة والتعليم.

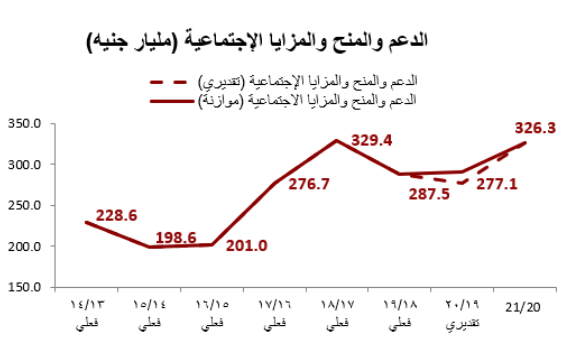
- **دعم وتحفيز المزارعين**

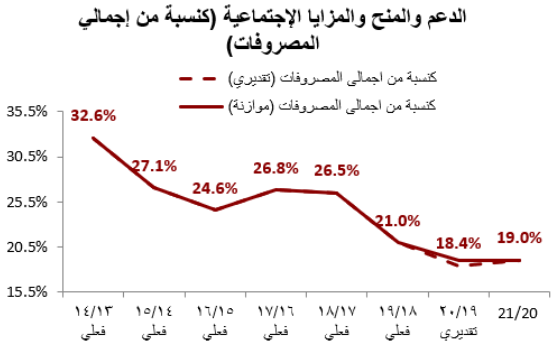
قامت وزارة المالية بالتنسيق مع الوزارات المعنية بدعم وتحفيز المزارعين لزيادة إنتاجية المحاصيل الاستراتيجية كالقمح والذرة الشامية وقصب السكر وغيرها من خلال الإعلان عن حد أدنى عادل لسعر توريد المحصول.

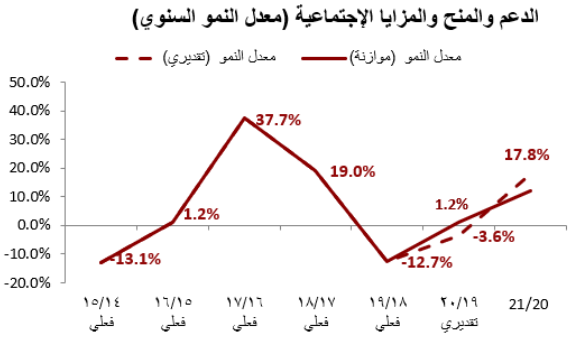
تطور إصلاح منظومة الدعم

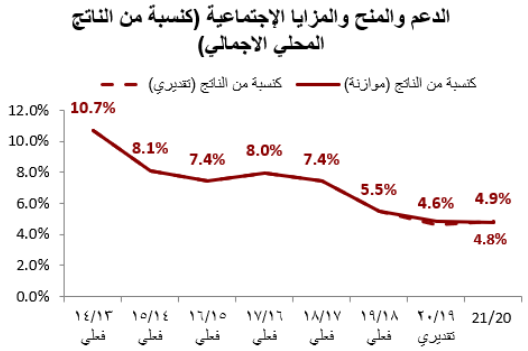


المصدر: وزارة المالية









أهم المؤشرات الاقتصادية

البيان	٢٠١٤/ ٢٠١٥	٢٠١٥/ ٢٠١٦	٢٠١٦/ ٢٠١٧	٢٠١٧/ ٢٠١٨	٢٠١٨/ ٢٠١٩
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	٤,٤	٤,٣	٤,٢	٥,٣	٥,٦
معدل التضخم (%)	١٠,٩	١٠,٢	٢٣,٣	٢١,٦	١٣,٩
معدل البطالة (%)	١٢,٨	١٢,٧	١٢,٠	٨,٩	٧,٥
العجز الكلي (%) للناتج المحلي الإجمالي	١١,٤	١٢,٥	١٠,٩	٩,٧	٨,١
دين أجهزة الموازنة (%) الناتج المحلي الإجمالي	٩٣,١	١٠٢,٨	١٠٨,٠	٩٧,٣	٩٠.٥
العجز(الفائض) الأولي (%) الناتج المحلي الإجمالي	٣,٥-	٣,٥-	١,٨-	٠,١	١,٩

المصدر: البيان المالى الشهرى

فض التشابكات المالية بين وزارة المالية وجهات الدولة المختلفة

- التشابكات المالية بين وزارات المالية والبترول والكهرباء:

تم في هذا الشأن توقيع البروتوكولات الآتية:

- بروتوكول فض التشابكات المالية بين الهيئة المصرية العامة للبترول، والشركة القابضة لكهرباء مصر للاتفاق على آلية سداد المديونيات المستحقة للهيئة المصرية العامة للبترول والشركات التابعة لها طرف الشركة القابضة لكهرباء مصر والشركات التابعة لها.
- بروتوكول فض التشابكات المالية بين الشركات القابضة التابعة لقطاع الأعمال العام والشركات التابعة لوزارة الكهرباء والطاقة المتجددة والهيئة المصرية العامة للبترول التابعة لوزارة البترول والثروة المعدنية بشأن آلية سداد المديونيات المستحقة عن مسحوبات شركات قطاع الأعمال العام من الكهرباء.

- التشابكات المالية بين وزارتى المالية والتضامن:
  - تم تشكيل لجنة برئاسة السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء وعضوية كل من السادة وزراء المالية، والتضامن الاجتماعي، والعدل، والسيد اللواء مدير إدارة التأمين والمعاشات للقوات المسلحة لدراسة أنسب الحلول لإعادة تسوية معاش الأجر المتغير بإضافة نسبة ٨٠% من العلاوات الخاصة غير المنضمة للأجر الأساسي لأصحاب المعاشات المنتهية خدمتهم اعتباراً من ١/ ٧/ ٢٠٠٦ وحتى ٣٠/ ٦/ ٢٠١٥، وبذات القواعد التي كان معمولاً بها حتى ٣٠ /٦/ ٢٠٠٦. وقد أوصت اللجنة بأن أنسب الحلول لإعادة تسوية معاش الأجر المتغير هو التعديل في معدل زيادة قسط فض التشابكات السنوي المحول من الخزانة العامة للدولة ليصبح ٥,٩% بدلاً من ٥,٧% على مدار الفترة الزمنية للقسط.
  - وعليه، فقد تم إعداد مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩ يطبق اعتباراً من ١/ ٧ /٢٠٢٠ ليشمل إعادة تسوية معاش الأجر المتغير بإضافة نسبة ٨٠% من العلاوات الخاصة غير المنضمة للأجر الأساسي لأصحاب المعاشات المنتهية خدمتهم اعتباراً من ١ /٧/ ٢٠٠٦ وحتى ٣٠ /٦/ ٢٠١٥، وبذات القواعد التي كان معمولاً بها حتى ٣٠ /٦/ ٢٠٠٦.

- التشابكات المالية بين وزارة المالية وبنك الاستثمار القومي والشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي:
في ٢٠١٩/١١/٢٠ تمت الموافقة على إجراء تسوية المديونية المستحقة على الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحى لصالح بنك الاستثمار القومى على أساس رصيد المديونية البالغة ١٣,٧ مليار جنيه حتى ٢٠١١/٦/٣٠، وقيام وزارة المالية بإدراج كافة مستحقات الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحى عن استهلاك الجهات الداخلة في الموازنة العامة للدولة سنوياً مع عدم إدراج أية اعتمادات بالموازنة العامة للدولة كدعم أو مساهمات من الخزانة العامة للشركة من بداية العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠.

- التشابكات المالية بين بنك الاستثمار القومى من جهة، وشركات الإنتاج الحربى والهيئة القومية لسكك حديد مصر وصندوقى التأمين الاجتماعى، ووزارة المالية من جهة أخرى.

تحسين إدارة الدين العام

- قامت وزارة المالية بإعداد استراتيجية الدين العام على المدى المتوسط عام ٢٠١٨، والتى تمت مناقشتها خلال اجتماعات اللجنة الوزارية الاقتصادية ومجلس الوزراء انتهاءً بعرضها على السيد رئيس الجمهورية. وقد تضمنت الاستراتيجية مجموعة من المحاور الرئيسية على النحو الآتى:
  - وضع السيناريوهات المقترحة وطرح الأفكار غير التقليدية لخفض نسبة الدين العام المحلى إلى أقل من ٧٠% من الناتج المحلى الإجمالي خلال الأعوام الأربعة القادمة
  - وضع سقف للقروض الخارجية طوال الأعوام الأربعة القادمة، وتحديد ما يخص كل قطاع من القطاعات المختلفة منها (دعم الموازنة، البنك المركزى، البنوك، المشروعات التنموية ... إلخ)، مع مراعاة أن يتم الحصول على هذه القروض بأفضل الشروط والتسهيلات
  - تسوية المديونيات عن طريق مبادلتها ببعض الأصول المميزة، وذلك بهدف خفض حجم الدين العام بواقع ١٠٠ مليار جنيه كل عام على مدى الأعوام الأربعة القادمة، واختيار الديون التى ستتم مبادلتها بأصول فى العام الأول ويكون منها دين التأمينات على سبيل المثال

- جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة FDI على أن تقوم الوزارات التى لديها فرص استثمار واعدة ومشروعات تنموية كبرى بإعداد وتقديم هذه البيانات للمساعدة فى عملية الترويج لها خارجياً وخاصة فى قطاعى الزراعة والصناعة
- طرح سندات بالجنيه المصرى فى السوق الخارجى
- إطالة عمر الدين
- تخفيض التضخم والتركيز على السلع الرئيسية فى مجموعة الطعام والشراب، وإقامة مناطق التخزين واللوجستيات، والاستفادة من انخفاض أسعار المحاصيل الغذائية فى موسم ذروة الإنتاج
- تخفيض سعر الفائدة

- عملت وزارة المالية من خلال اللجنة الوزارية الاقتصادية على متابعة تنفيذ استراتيجية الدين العام وتحديثها وفقاً لمسار التنفيذ، حيث قررت اللجنة الوزارية الاقتصادية بتاريخ ٢٠١٩/٢/١٨ ما يلي:
  - أن يكون تحديد مسار الدين الخارجي بناءً على التدفقات النقدية المتوقعة كل عام، بحيث لا يتعدى نسبة ٣٧% من الناتج المحلي، والاتجاه إلى نزوله عن هذه النسبة كل عام
  - مراجعة سقف الدين كل عام لتحديثه في ضوء التطورات الاقتصادية والمؤسسية، مع العمل على خفض نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ٣٠% على المدى المتوسط
  - التأكيد على التزام جميع الوزارات والهيئات التابعة لها - عند طلب القروض من الجهات المانحة المختلفة - بالحصول على موافقة لجنة إدارة ملف الدين العام المشكلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠٠٣ لسنة ٢٠١٨

- كما عملت وزارة المالية على تحسين إدارة محفظة الدين العام المحلية والخارجية وتوفير الاحتياجات التمويلية للموازنة العامة للدولة من مصادر التمويل المحلية والخارجية بأقل تكلفة ممكنة.

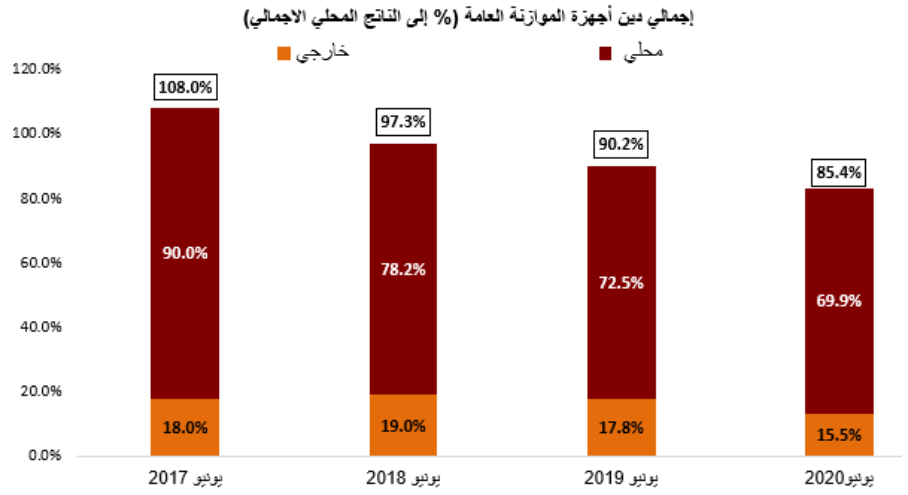
- انخفض متوسط أسعار الفائدة على أذون الخزانة الحكومية بأكثر من ٢٠٠ نقطة أساس وذلك خلال الربع الرابع من العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨ مقارنة بمتوسط أسعار الفائدة خلال الربعين الأول والثاني من ذات العام المالى، كما انخفض متوسط أسعار الفائدة على سندات الخزانة الحكومية بأكثر من ١٠٠ نقطة أساس خلال الربع الرابع من العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨ مقارنة بمتوسط أسعار الفائدة خلال الفترة السابقة من ذات العام.

- تم تسجيل أدوات الدين المصدرة في السوق المحلية في نظام Euro clear، حيث تم مخاطبة مؤسسه Euro clear وتم التنسيق معها بشأن دراسة النواحي الفنية اللازمة لتسجيل أدوات الدين المصدرة في السوق المحلية في هذا النظام والتأكد من تطابق كلٍ من القوانين والتشريعات المصرية مع المتطلبات القانونية لمؤسسة Euro clear.

- قامت الخزانة العامة باستدعاء بعض السندات صفرية الكوبون وإعادة إصدارها بسعر فائدة يقل عن سعر الإصدار بـ ٤% مما استلزم سداد الفوائد المستحقة عن تلك السندات بشكل مبكر (أكتوبر ٢٠١٩ بدلًا من إبريل ٢٠٢٠) وبقيمة ١٦ مليار جنيه. وقد أسفر ذلك عن تحقيق وفر في فاتورة الفوائد يمكن استخدامه للحد من التكلفة الإضافية التى ستتحملها الخزانة العامة مقابل إعادة تسعير سندات الخزانة الصادرة لصالح البنك المركزى بأسعار السوق (١٥.٥ %) وتسعير سندات فروق تغير سعر الصرف الصادرة للبنك المركزى بقيمة ٢٥ مليار جنيه بعائد ١٥.٥% بدلًا من صفر% كما كان متبعًا.

- إعداد خطة لطرح سندات في الأسواق الدولية لتمويل جزء من احتياجاتها للعام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ وافق عليها مجلس الوزراء بجلسته رقم (٩٥) بتاريخ ٢٠٢٠/٦/١٠، تضمنت ما يلي:
  - طرح سندات في الأسواق الدولية في حدود مبلغ قيمته ٧ مليار دولار أمريكي تتنوع بين إصدار بالدولار الأمريكي وباليورو وبإحدى العملات الأسيوية، على أن يكون تقدير حجم الإصدار من كل عملة وفقاً لحجم طلبات المستثمرين الأجانب المتوقع على كل إصدار وظروف السوق وقت الطرح خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١، وكذا وفقاً لتوصيات بنوك الاستثمار (مديري الطرح) المروجة للإصدار.
  - طرح سندات Green Bond خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ بقيمة ٥٠٠ مليون دولار أمريكي لتمويل المشروعات الصديقة للبيئة المتعلقة بالطاقة المتجددة.
  - اختيار مؤسستين من مؤسسات التصنيف الائتماني الدولية لتقديم خدمة التصنيف الائتماني لجمهورية مصر العربية للسندات الدولية وسندات الـ Green Bond المزمع طرحها.

- ساهم التحسن النسبي للمؤشرات المالية وتحقيق فائض أولي بجانب إجراء التسوية المالية بين الخزانة العامة وصناديق المعاشات في استمرار انخفاض نسبة دين أجهزة الموازنة للناتج المحلي من ٩٠.٢% في يونيو ٢٠١٩ إلى ٨٥% من الناتج المحلي في يونيو ٢٠٢٠، وذلك على الرغم من كافة الضغوط التي تتعرض لها الموازنة العامة على جانبي الموارد والاستخدامات.



إصلاح السياسة الضريبية

- اشتملت الخطة الاستراتيجية لوزارة المالية على هدف تحقيق الكفاءة والفعالية في تحصيل موارد الدولة، ولقد أدركت وزارة المالية أن كفاءة التحصيل تأتي في المقام الأول من خلال كفاءة المنظومة الضريبية التي يُناط بها تحصيل أكثر من ٧٥% من الإيرادات العامة للدولة، لذلك كان لزاماً أن تواصل وزارة المالية بخطى جادة وحثيثة برامج إصلاح المنظومة الضريبية في المصالح الإيرادية الثلاث (الضرائب المصرية، والجمارك، والضرائب العقارية)، ولقد كان لإصلاح السياسة الضريبية أثر ملحوظ في تحسن الإيرادات الضريبية بالتزامن مع مشروعات الإصلاح الهيكلي في المصالح الإيرادية بوزارة المالية.

ويوضح المحور الخاص بالإصلاح الضريبى من هذا التقرير تفاصيل إصلاح السياسة الضريبية خلال الأعوام الستة الأخيرة.

أثر إصلاح السياسة الضريبية على تطور الإيرادات الضريبية

إجمالي الإيرادات الضريبية (السيادية وغير السيادية) **(مليون جنيه)**

بيـــــان	٢٠١٤/ ٢٠١٥	٢٠١٥/ ٢٠١٦	٢٠١٦/ ٢٠١٧	٢٠١٧/ ٢٠١٨	٢٠١٨/ ٢٠١٩	٢٠٢٠/٢٠١٩		٢٠٢١/٢٠٢٠	
	فعلى	فعلي	فعلي	فعلي	فعلي	موازنة	تقديري	موازنة	تقديري
إجمالي الإيرادات الضريبية	٣٠٥,٩٥٧	٣٥٢,٣١٥	٤٦٢,٠٠٧	٦٢٩,٣٠٢	٧٣٦,١٢١	٨٥٦,٦١٦	٧٧٤,١١٣	٩٦٤,٧٧٧	٨٨٤,٣٥٢
نسبة إلى الناتج (%)	%١٢,٥	%١٣,٠	%١٣.٣	%١٤.١	%١٤	%١٣.٩	%١٢.٩	%١٤.١	%١٣.٢
معدل نمو سنوى (%)	%١٧,٥	%١٥,٢	%٣١.١	%٣٦.٢	%١٧.٠	%١٦.٤	%٥.٢	%٢٤.٦	%١٤.٢
الإيرادات الضريبية من الجهات السيادية	٩٣,٩٤٩	١١٤,٧٣٥	١٥١,٦١٠	٢٠٩,٧٢٩	٢٠٥,١٠٦	١٨١,٩٦٥	١٦٥,٣٨٧	١٧٩,٣٦١	١٧٥,٩٤١
نسبة إلى الناتج (%)	%٣,٨	%٤,٢	%٤.٤	%٤.٧	%٣.٩	%٣.٠	%٢.٨	%٢.٦	%٢.٦
معدل نمو سنوى (%)	%٢,٢-	%٢٢,١	%٣٢.١	%٣٨.٣	%٢.٢-	%١١.٣-	%١٩.٤-	%٨.٤	%٦.٤
الإيرادات الضريبية غير السيادية	٢١٢,٠٠٨	٢٣٧,٥٨٠	٣١٠,٣٩٧	٤١٩,٥٧٣	٥٣١,٠١٤	٦٧٤,٦٥١	٦٠٨,٧٢٦	٧٨٥,٤١٦	٧٠٨,٤١١
نسبة إلى الناتج (%)	%٨,٧	%٨,٨	%٨.٩	%٩.٤	%١٠.١	%١٠.٩	%١٠.١	%١١.٤	%١٠.٥
معدل نمو سنوى (%)	%٢٩,١	%١٢,١	%٣٠.٦	%٣٥.٢	%٢٦.٦	%٢٧.٠	%١٤.٦	%٢٩.٠	%١٦.٤

المصدر: البيان المالى للموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩

تشجيع مشروعات المشاركة بين القطاعين العام والخاص

- عملت وزارة المالية على تفعيل سياسة وبرنامج الشراكة مع القطاع الخاص، حيث سعت وزارة المالية من خلال الوحدة المركزية للمشاركة مع القطاع الخاص إلى رسم وتنظيم إطار مشاركة القطاع الخاص مع القطاع العام من خلال تقديمها للدعم الفني والقانوني والخبرات العملية اللازمة لتنفيذ تلك المشروعات ومعاونة الجهات الإدارية في إعداد وإبرام تلك العقود طويلة الأجل التي يستعان بها لتخفيف عبء تمويلها عن كاهل الموازنة العامة للدولة. وقد أعدت وزارة المالية مؤخراً مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية والخدمات والمرافق العامة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٠، لمعالجة بعض معوقات التطبيق التي كشف عنها الواقع العملى منذ صدور هذا القانون وحتى الآن.

تعزيز الشفافية المالية

بذلت وزارة المالية جهوداً كبيرة في مجال تحقيق أهداف الشفافية والإفصاح المالى من خلال نشر التقارير المالية والنشرات والإصدارات الإلكترونية وفق المعايير الدولية، وتنفيذ أهداف الاستراتيجية الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته ٢٠١٩/٢٠٢٢، ومتابعة التقارير المالية والاقتصادية الدولية والتفاعل معها، واستحداث آليات لتدعيم التوعية بالمفاهيم المالية الحديثة. ومن هذا المنطلق تم خلال عام ٢٠١٨ إنشاء وحدة الشفافية المالية التي قامت بأنشطة مكثفة في هذا المجال بالتعاون والتنسيق مع كافة جهات وزارة المالية، ومن أهم هذه الأنشطة ما يلى.

- نشر بيانات الموازنة العامة للدولة حيث يتم إتاحة كافة البيانات الخاصة بالموازنة العامة للدولة في صورة تقارير تشمل (البيان التمهيدى لمشروع الموازنة العامة للدولة - البيان المالى - البيان التحليلى - البيان الإحصائى - الموازنة العامة للدولة معتمدة - مجلدات الموازنة العامة للدولة).

- نشر موازنة المواطن باللغتين العربية والإنجليزية وهي صورة مبسطة للموازنة العامة للدولة تشرح للمواطن المصرى بعض أحكام قانون الموازنة العامة للدولة لكي تعرفه بحقوقه وبالعائد المباشر عليه من حجم الإنفاق العام، كما تتضمن بيانات تفصيلية عن موازنة العام المالى منها نصيب المواطنين في المحافظات المختلفة من الإنفاق على التعليم والصحة بجانب مخصصات الأجهزة المحلية بجميع المحافظات مما يرسم صورة أكثر وضوحاً عن توزيع الإنفاق العام للدولة في هذه المجالات، ومدى استفادة المواطن من المشروعات التي تقيمها الحكومة في كل محافظة.

- نشر التقرير المالي الشهري باللغتين العربية والإنجليزية والذي يستعرض أهم المتغيرات الشهرية في القطاع المالي والنقدي، والخارجي والحقيقي، وفى مجال الاستثمار. ويستفيد منه العديد من المؤسسات الدولية والباحثين وشركات التقييم السيادي، ويتضمن التقرير جداول تحليلية وملخص تنفيذي لأهم المتغيرات الاقتصادية في ضوء الإصلاحات الحكومية المنفذة وربط المؤشرات الاقتصادية ببعضها لإعطاء صورة مجمعة للوضع الراهن للاقتصاد المصري، ويتم نشر التقرير على الموقع الإلكترونى لوزارة المالية.

- نشر وثيقة استراتيجية إدارة الدين العام متوسطة الأجل بهدف زيادة الشفافية ونشر المعلومات لجذب الاستثمارات الأجنبية، وهي بمثابة الخطة التمويلية من مصادر التمويل المحلية والأجنبية التي تعتمد عليها وزارة المالية بغرض تحقيق التوازن المطلوب بين عناصر التكلفة والمخاطرة لمحفظة الدين العام الحكومي.

- نجحت وزارة المالية في تحقيق إنجاز كبير برفع مؤشر الشفافية المالية الدولي لمصر OBS بنحو ٢٥ نقطة مئوية ليتعدى المتوسط للدول النظيرة عام ٢٠١٧ ليصل إلى ٤١ نقطة مئوية - وهو ما يقترب من المتوسط العالمي (٤٣ نقطة مئوية) مقارنةً بـ ١٦ درجة في عام ٢٠١٥، ومن المتوقع في ظل الجهود المبذولة من جانب وزارة المالية في إطار الشفافية المالية أن يتحسن ترتيب مصر في التقرير القادم والذى يصدر غالباً كل عامين أو ثلاثة أعوام.

استحداث آليات لتدعيم التوعية بالمفاهيم المالية الحديثة

- إنشاء البوابة الرقمية لوزارة المالية

تم إنشاء البوابة الرقمية لوزارة المالية (http://www.mofdigitalgate.gov.eg) ويجرى تحديثها بشكل شهرى، وتحتوي على قاعدة بيانات في ثلاثة قطاعات رئيسية باللغتين العربية والإنجليزية، وهي:

- القطاع المالي والذي يحتوي على بيانات الإيرادات والمصروفات العامة
- إحصاءات الدين المحلى والخارجي وبيانات خدمة الدين العام
- الناتج المحلى الإجمالي موزعا وفقاً للقطاعات الاقتصادية ووفقاً للإنفاق

تنفيذ أهداف الاستراتيجية الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته ٢٠١٩/٢٠٢٢

- شاركت وزارة المالية في تفعيل وتطبيق الإجراءات التنفيذية لأهداف النسخة الثانية من الاستراتيجية الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته ٢٠١٩/٢٠٢٢، كما يتم التنسيق مع المعنيين بهيئة الرقابة الإدارية لشرح محتوى الدليل الاسترشادى الذي يتضمن أسلوب إعداد وتوقيتات إرسال التقارير الدورية المطلوبة من جانب منسق تنفيذ الاستراتيجية بوزارة المالية، وكذا التنسيق بشأن تقديم البيانات والمعلومات اللازمة للهيئة في شكل تقارير ونماذج يتم استيفاؤها في إطار تنفيذ أهداف الاستراتيجية الوطنية للوقاية من الفساد، حيث تم في هذا الصدد إعداد الآتى:

- قرار وزير المالية رقم ٣٦٤ لسنة ٢٠١٨ بتشكيل لجنة عليا بوزارة المالية للتطوير المؤسسي
- الخطة التدريبية لمركز التدريب الإدارى بقطاع مكتب الوزير حتى العام التدريبي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ مقسمة بشكل ربع سنوى
- الخطة التدريبية للمعهد القومي للتدريب الجمركي
- الخطة التدريبية للهيئة العامة للخدمات الحكومية
- الخطة التدريبية لمصلحة الضرائب العقارية لمدة أربع سنوات مقسمة بشكل ربع سنوي ومتضمنة عدد الدورات التدريبية المستهدفة وعدد العاملين المستهدف تدريبهم.
- الخطة التدريبية لمصلحة الضرائب المصرية للفترة من ٢٠١٨/٢٠١٩ حتى ٢٠٢١/٢٠٢٢.
- سجل المباني المملوكة لديوان عام وزارة المالية معتمد ومختوم من قطاع الأمانة العامة
- بيان مفصل من قطاع الأمانة العامة لآخر تعديل لأعداد العاملين بقطاعات ديوان عام وزارة المالية وقطاع مكتب الوزير
- قاعدة بيانات الأصول المملوكة لمصلحة الجمارك
- قاعدتي بيانات الأصول والموارد البشرية بمصلحة الضرائب العقارية
- بيان بالأماكن المملوكة والأماكن المستأجرة التي تشغلها مصلحة الضرائب المصرية على مستوى الجمهورية
- بيان هياكل أجور للوحدات الإدارية المطورة والمعتمدة لموازنة الجهاز الإدارى للدولة (٧٠١ – قطاعات الخدمات العامة – مصلحة الجمارك)
- هيكل الأجور بكل درجة بمصلحة الضرائب العقارية.
- بيان إحصائي بالوحدات الحسابية المفعلة
- قائمة بعناوين البريد الإلكتروني لمستويات الإدارة العليا بمصلحة الجمارك
- قائمة بعناوين البريد الإلكتروني لمستويات الإدارة العليا بقطاعات وزارة المالية
- تقرير الإدارة العامة لخدمة المواطنين بقطاع مكتب الوزير

- الخطة الاستراتيجية لمصلحة الجمارك
- موازنة المواطن (الحساب الختامي) للعام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨
- قائمة بأهم الموضوعات التي يتم نشرها دورياً

- كما تم إنشاء البوابة الإلكترونية للمشتريات الحكومية التي تتيح جميع المعلومات ذات الصلة بالتعاقدات الحكومية بمختلف مراحلها، بالإضافة إلى إعداد مدونة للنزاهة لموظفي المشتريات الحكومية.

إصلاحات هيكلية أخرى

- تعديل وتطوير إجراءات تخصيص الأراضي الصناعية، حيث صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨١٦ لسنة ٢٠١٩ فى مارس ٢٠١٩ بشأن المبادئ التوجيهية لتخصيص وتسعير الأراضي الصناعية، والتي تم إعدادها وفقاً لأفضل الممارسات العالمية. وتهدف الإجراءات المطورة إلى تلبية الطلب الحقيقي على الأراضي الصناعية على أسس تتسم بالشفافية والتنافسية والقضاء على ظاهرة التربح والسمسرة والحفاظ على موارد الدولة مع دعم استراتيجية الصناعة الوطنية.

- إصدار تقرير الشركات المملوكة للدولة لمتابعة الأداء المالي للشركات المملوكة للدولة والوقوف على مستوى تحسن هياكلها المالية، ويتضمن التقرير النتائج الفعلية لشركات قطاع الأعمال العام لمدة ثلاث سنوات حتى عام ٢٠١٨/٢٠١٧. كما يهدف إلى تحليل ودراسة الموقف المالي لهذه الشركات مما يساعد على وضع خطط إصلاحية سليمة لتلك الشركات تضمن استدامة أوضاعها المالية في المدى المتوسط.

- وضع أسس ومسودة دليل لسياسة إصدار الضمانات الحكومية لتبسيط عملية الضمان وتحليل المخاطر الكامنة وكذلك تشجيع بدائل إصدار هذه الضمانات

- متابعة تنفيذ برنامج طرح جزء من أسهم الشركات المملوكة للدولة، وإعداد مؤشرات مالية موحدة للشركات المملوكة للدولة بالاشتراك مع الجهات المعنية فى الدولة.

- إصلاح منظومة التعاقدات الحكومية
  - استصدار قانون تنظيم التعاقدات التى تبرمها الجهات العامة رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨
  - ميكنة منظومة المشتريات والتعاقدات الحكومية
  - تنفيذ منظومة الشراء المركزى لجهات الدولة لترشيد الإنفاق
  - إعداد نماذج عقود نمطية (عدد ١٥ نموذجاً) لكافة أنواع التعاقدات التى تبرمها الجهات العامة والتى تنشأ عنها مستحقات للدولة من المستفيدين من شركات مدنية عاملة بالمشروعات التى تطرحها الجهات الإدارية وبما يحفظ حقوق الدولة، ومنها عقود تأجير المنقولات أو العقارات أو المشروعات التى ليس لها الشخصية الاعتبارية، أو الترخيص بانتفاع أو استغلال العقارات والمشروعات بما يتماشى مع أحكام القانون، على أن يُراعى فى إعدادها إضافة بنود تحفظ حقوق الدولة وتضمن الالتزام بتحصيل مستحقاتها وتسمح بإنهاء العقد حال عدم التزام المتعاقد مع الجهة الإدارية بسداد القيمة الإيجارية. وقد وافق عليها مجلس الوزراء بصفة نهائية خلال شهر مايو ٢٠٢٠ تمهيداً للبدء في العمل بها في كافة التعاقدات التي تبرمها جهات الدولة.

مواجهة التداعيات الاقتصادية المحتملة لجائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد ١٩)

قامت وزارة المالية – بالتنسيق مع الجهات المعنية في الدولة واللجنة الوزارية الاقتصادية – بإعداد **"تقرير مواجهة التداعيات الاقتصادية المحتملة لفيروس كورونا المستجد"**، والذى تضمن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية لمواجهة الأزمة من خلال الإعلان عن خطة شاملة لمواجهة التداعيات الاقتصادية لأزمة كورونا، وتضمنت الخطة حزمة تحفيزية تبلغ نحو ١٠٠ مليار جنيه، ما يعادل نحو ٦.١٣ مليار دولار (١.٨% من الناتج المحلي الإجمالي).

كما تضمن التقرير أولويات وزارة المالية لمواجهة الأزمة والتي شملت التنسيق المستمر ومساندة جميع الأطراف، تحديد الأولويات بوضوح والتزام الجميع بها، واستهداف إجراءات مساندة محددة المدة تخاطب الفئات المستهدفة مع التخارج منها لتجنب حدوث تدهور دائم في الأوضاع الاقتصادية والمالية. وقد ركزت أولويات وزارة المالية في التعامل مع الأزمة على:

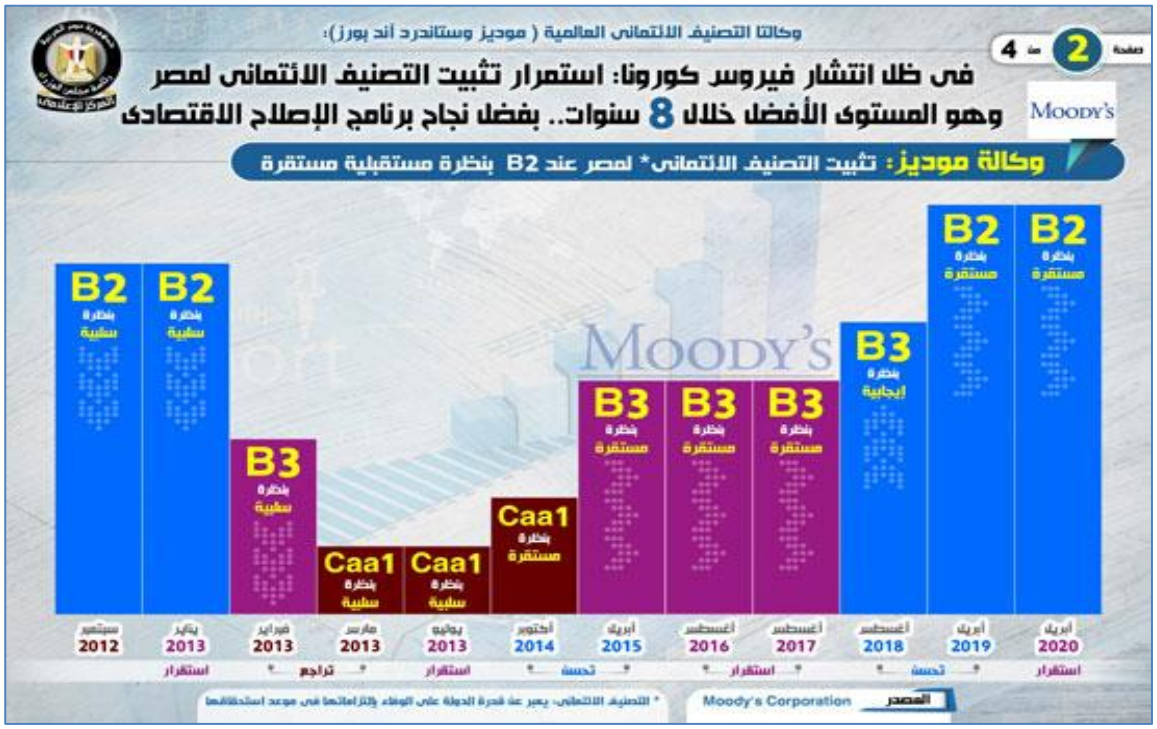
- توفير التمويل المطلوب لتلبية احتياجات قطاع الصحة وأجهزة الدولة للحد من انتشار الوباء واكتشاف المرضى وتقديم الرعاية الصحية المطلوبة.
- ضمان توافر التمويل المطلوب لتلبية وتغطية احتياجات البلاد من السلع الغذائية والتموينية الأساسية.
- التعامل بفقه الأولويات في إدارة الموازنة العامة للدولة وهو ما يتطلب إرجاء بعض بنود المصروفات للاستجابة للمصروفات الحتمية والمصروفات الطارئة الضرورية.
- زيادة نسبة المكون المحلى لكافة استخدامات ومصروفات الموازنة وجهات الدولة للحد من الاستيراد ولتخفيف الضغط على سعر الصرف مع إعطاء مساندة كبيرة لقطاع الصناعة المحلية والتصدير.
- تقديم المساندة المؤقتة للقطاعات والفئات الأكثر تضرراً مع تجنب استهداف واتخاذ إجراءات دائمة يصعب التخارج منها.

انعكاس تحسن الأداء الاقتصادى على وضع مصر الدولى

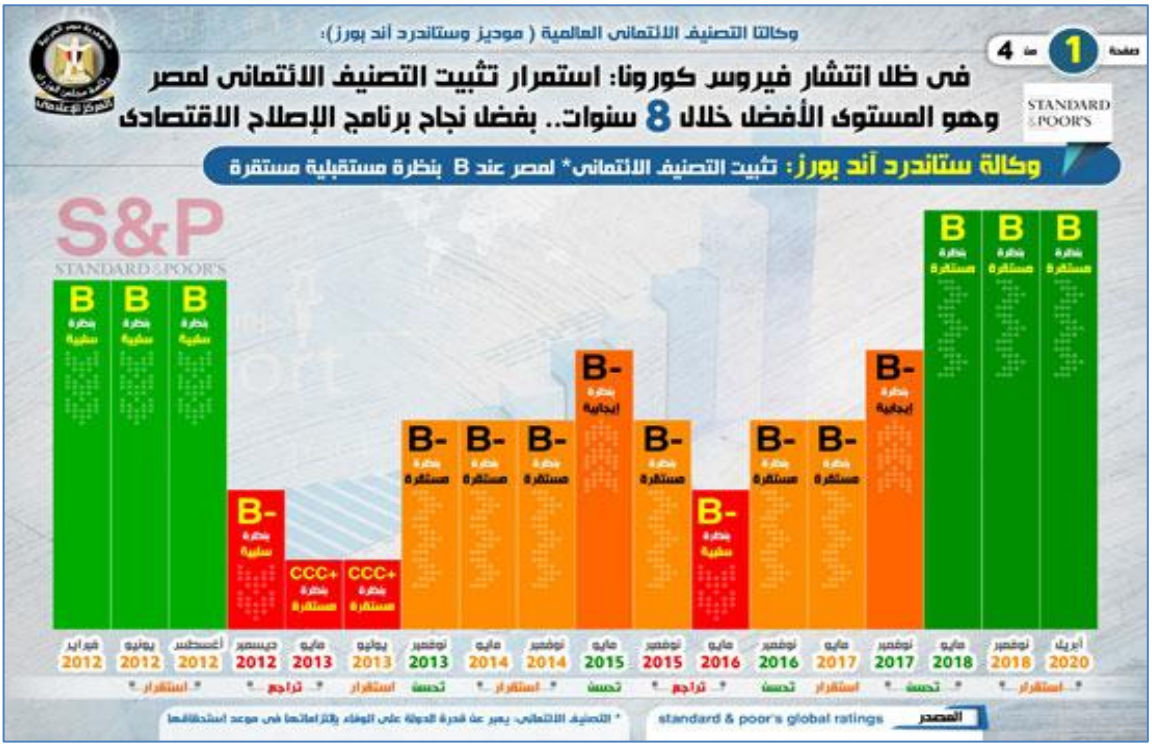
في ضوء ما حققته مصر من تقدم في المؤشرات المالية وعلى رأسها انخفاض عجز الموازنة إلى معدل أفضل من المستهدف فى العام المالى ٢٠١٨/ ٢٠١٩ محققًا ٨.٢٪ مقارنةً بنسبة ١١.٤٪ فى العام المالى ٢٠١٤/ ٢٠١٥، ولأول مرة منذ ١٥ عامًا يتم تحقيق فائض أولي بنسبة تبلغ نحو ٢٪ من الناتج المحلى بدلاً من عجز أولى ٣.٥٪ لتحتل مصر المركز الثاني بين الدول الناشئة في مؤشر (الميزان الأولى)، والمركز الأول في مؤشر (خفض المديونية) بعد نجاحها في خفض دين أجهزة الموازنة العامة للناتج المحلى بنحو ١٨٪ في عامين فقط، لتصل هذه النسبة إلى نحو ٩٠٪ بنهاية يونيو ٢٠١٩ بعد أن كانت ١٠٨٪ بنهاية يونيو ٢٠١٧. وتصدرت مصر المنطقة العربية بمعدل نمو ٥.٦٪ خلال العام المالى ٢٠١٨/ ٢٠١٩، وهو الأعلى منذ الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، ومن أعلى المعدلات أيضًا بين الأسواق الناشئة. وقد انعكست هذه الإصلاحات الاقتصادية بجلاء على التقييم الدولى والتصنيف الائتمانى لجمهورية مصر العربية، وذلك على النحو الآتى:

أثر الإصلاحات المالية والاقتصادية على التقييم الدولى والتصنيف الائتمانى لمصر

التاريخ	مؤسسة فيتش Fitch		مؤسسة موديز Moody's		مؤسسة ستاندرد آند بورز S&P	
	التقييم	النظرة المستقبلية	التقييم	النظرة المستقبلية	التقييم	النظرة المستقبلية
إبريل ٢٠٢٠			B٢	Stable	B	Stable
استمرار النظرة المستقرة لمستقبل الاقتصاد المصري على الرغم من أزمة كورونا						
إبريل ٢٠١٩			↑ B٢	Stable		
مارس ٢٠١٩	↑ B +	Stable				
نوفمبر ٢٠١٨					B	Stable
أغسطس ٢٠١٨		↑ Positive		↑ Positive		
مايو ٢٠١٨					↑ B	Stable
نوفمبر ٢٠١٧					B -	↑ Positive
نوفمبر ٢٠١٦					B -	Stable
مايو ٢٠١٥					B -	Positive
إبريل ٢٠١٥			↑ B٣	Stable		
ديسمبر ٢٠١٤	↑ B	Stable				
أكتوبر ٢٠١٤			Caa١	Stable		
يناير ٢٠١٤	B -	Stable				




وكالتا التصنيف الائتمانى العالمية (موديز وستاندرد آند بورز):
صفحة 4 من 4
فى ظل انتشار فيروس كورونا: استمرار تثبيت التصنيف الائتمانى لمصر
وهو المستوى الأفضل خلال 8 سنوات.. بفضل نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادى
Moody's
وكالة موديز: تنفيذ الإصلاحات المالية والاقتصادية تدعم تثبيت التصنيف الائتمانى لمصر عند B2 مع نظرة مستقبلية مستقرة
توافر قاعدة تمويلية محلية وارتفاع الاحتياطيات الأجنبية التى تغطى أكثر من 6 أشهر من الواردات ساعدت مصر فى مواجهة أزمة كورونا
الالتزام ببرنامج الإصلاح الاقتصادى يساعد على تحقيق نمو مستدام أعلى من المتوقع
تمكنت مصر من تحقيق فائض أولى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى عند 1.5٪ فى 2019 ومن المرجح استمراره
انخفاض عجز الحساب الجارى فى ظل ارتفاع صادرات الغاز المصرية قد يقلل الحاجة للاقتراض
الإدارة الفعالة للديون ونمو الصادرات غير البترولية وتحسن سوق العمل سيساعد على رفع التصنيف الائتمانى لمصر مستقبلا
أبرز توقعات مؤشرات الاقتصاد المصرى بالرغم من أزمة كورونا
٪8.5
٪9.4
2020
2019
معدل التضخم
٪4.4
٪5.6
2020
2019
معدل النمو
٪82.6
٪84.2
2020
2019
٪7.9
٪8
2020
2019
اعتبارات ساهمت فى استقرار الوضع الائتمانى لمصر
تحرير سعر الصرف
إصلاح بيئة الأعمال
تراجع معدل البطالة إلى ما يقرب من أدنى مستوى له منذ عقود فى الربع الرابع 2019
تراجع الدين كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى ٪84.2 إلى نهاية العام المالى 2019
استقرار السيولة الخارجية وارتفاع الاحتياطيات الأجنبية
المصدر Moody's Corporation
* بيانات مقدرة وفقا لـ"موديز"


وكالتا التصنيف الائتمانى العالمية (موديز وستاندرد آند بورز):
صفحة 1 من 4
فى ظل انتشار فيروس كورونا: استمرار تثبيت التصنيف الائتمانى لمصر
وهو المستوى الأفضل خلال 8 سنوات.. بفضل نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادى
STANDARD & POOR'S
وكالة ستاندرد آند بورز: تثبيت التصنيف الائتمانى* لمصر عند B بنظرة مستقبلية مستقرة
S&P STANDARD & POOR'S
B بنظرة سلبية — فبراير 2012
B بنظرة سلبية — يونيو 2012 — استقرار *
B بنظرة سلبية — أغسطس 2012 — استقرار *
B- بنظرة سلبية — ديسمبر 2012 — تراجع *
CCC+ بنظرة مستقرة — مايو 2013 — تراجع *
CCC+ بنظرة مستقرة — يونيو 2013 — استقرار
B- بنظرة مستقرة — نوفمبر 2013 — تحسن
B- بنظرة مستقرة — مايو 2014 — استقرار *
B- بنظرة مستقرة — نوفمبر 2014 — استقرار *
B- بنظرة إيجابية — مايو 2015 — تحسن
B- بنظرة مستقرة — نوفمبر 2015 — تراجع *
B- بنظرة سلبية — مايو 2016 — تراجع *
B- بنظرة مستقرة — نوفمبر 2016 — تحسن
B- بنظرة مستقرة — مايو 2017 — استقرار
B- بنظرة إيجابية — نوفمبر 2017 — تحسن *
B بنظرة مستقرة — مايو 2018 — تحسن *
B بنظرة مستقرة — نوفمبر 2018 — استقرار *
B بنظرة مستقرة — أبريل 2020 — استقرار *
* التصنيف الائتمانى: يعبر عن قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها فى موعد استحقاقها
المصدر standard & poor's global ratings


وكالتا التصنيف الائتمانى العالمية (موديز وستاندرد آند بورز):
صفحة 3 من 4
فى ظل انتشار فيروس كورونا: استمرار تثبيت التصنيف الائتمانى لمصر
وهو المستوى الأفضل خلال 8 سنوات.. بفضل نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادى
STANDARD & POOR'S
وكالة ستاندرد آند بورز: تثبيت التصنيف الائتمانى لمصر عند B بنظرة مستقبلية مستقرة
تثبيت التصنيف يرجع إلى معدلات النمو المتوقعة مدعومة بتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمالية منذ 2016، إلى جانب تحسن الإطار النقدى
متوقع أن تبقى السيولة الخارجية كافية لتحمل الصدمات، على الرغم من التأثير السلبى لأزمة كورونا على النشاط الاقتصادى واحتياطيات النقد الأجنبى
أبرز توقعات مؤشرات الاقتصاد المصرى بالرغم من أزمة كورونا
معدل النمو
2020 ٪2.8
2019 ٪5.6
معدل البطالة
2020 ٪7.5
2019 ٪7.5
متوسط معدل التضخم
2020 ٪6
2019 ٪13.9
العجز التجارى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى
2020 ٪11.1
2019 ٪12.5
٪17
نسبة الاستثمار المتوقعة من الناتج المحلى الإجمالى فى 2021، نتيجة اتخاذ الحكومة عدد من الإجراءات بغرض زيادة الاستهلاك والاستثمار العام والخاص، مثل:
1 قانون تنظيم التعاقدات العامة
2 آلية تخصيص الأراضى الصناعية
3 إجراءات دعم الصادرات
المصدر standard & poor's global ratings
* بيانات مقدرة وفقاً لـ"ستاندرد آند بورز"

ثانياً: محـور الإصلاح الضريبى والجمركى

محور محـور الإصلاح الضريبى والجمركى

ركزت وزارة المالية خلال الأعوام الستة الأخيرة على تطوير المنظومة الضريبية من خلال إحداث تغييرات جذرية وإصلاحات هيكلية فى المصالح الإيرادية الثلاث (مصلحة الضرائب المصرية، مصلحة الضرائب العقارية، مصلحة الجمارك). كان هذا التغيير الجذرى متمثلاً فى مشروعات إعادة هندسة الإجراءات الضريبية والجمركية وتطوير إدارة المنظومة ككل اعتماداً على تكنولوجيا المعلومات والميكنة الشاملة على نحو يحقق إحكام الرقابة والحد من التهرب وتيسير الإجراءات وتعظيم الإيرادات.

➢ الضرائب العامة على الدخل والقيمة المضافة

تطور حصيلة الضرائب العامة على الدخل والقيمة المضافة

كان لإصلاح السياسة الضريبية أثر ملحوظ في تحسن حصيلة الإيرادات الضريبية (الضرائب العامة، والضرائب على القيمة المضافة) في ظل مشروعات الإصلاح الهيكلى لمصلحة الضرائب المصرية، حيث زادت حصيلة الضرائب على الدخل بنسبة ١٠٠% تقريباً من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ إلى العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨، كما زادت حصيلة ضريبة القيمة المضافة بنسبة ٢٠٠% تقريباً خلال ذات الفترة.

تطور الإيرادات الضريبية (دخل – قيمة مضافة) خلال الأعوام الستة الأخيرة

القيمة بالمليار جنيه

بيـــــان	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨
الضـــرائب على الدخل	١٢٩,٨١٨	١٤٤,٧٤٣	١٦٦,٨٩٧	٢٠٧,٢٣٠	٢٥٠,٠٨٠
الضـــريبة علـى القيمـة المضافة	١٢٢,٩٣٠	١٤٠,٥٢٥	٢٠٨,٦٢٤	٢٩٤,٢٥٧	٣٥٠,٥٧٦

المصدر: البيان المالى للموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩

آليات إصلاح المنظومة الضريبية بمصلحة الضرائب المصرية

إعادة هندسة المنظومة الضريبية

السياسة الضريبية

إعادة تصميم السياسات الضريبية لتلبى متطلبات التطور العالمي واحتياجات السوق مما يساهم في زيادة الإيرادات وتوسيع القاعدة الضريبية

الإدارة الضريبية

إصلاح الإدارة الضريبية لمحاصرة الفساد والتهرب والتجنب الضريبى والعمل على حصر السوق الموازي وزيادة الامتثال الضريبي الطوعي .

الضرائب الدولية

مراجعة وتحديث الاتفاقيات الدولية الحالية لضمان سد الثغرات التي تستخدم للتخطيط الضريبي وتحويل الأرباح للخارج وتبنى أفضل الممارسات العالمية في مجال الاقتصاد الرقمي (التجارة الالكترونية والخدمات الرقمية).

- تضمنت خطة إصلاح المنظومة الضريبية عملية شاملة لإعادة هندسة الإجراءات الضريبية وميكنتها بالكامل وإدخال بعض التشريعات الجديدة وتعديل القائم منها على نحو يواكب هذا التطوير الجارى وتحديث ورفع كفاءة البنية الأساسية اللازمة له وتأهيل الكوادر البشرية التى تتولى العمل فى ظل هذه المنظومة المطورة، وذلك بهدف تنمية الحصيلة الضريبية بكافة أنواعها من خلال زيادة ورفع كفاءة آليات تحصيل موارد الدولة الضريبية، وتوسيع القاعدة الضريبية، والوصول بمعدلات تحصيل الإيرادات الضريبة كنسبة من الناتج المحلى إلى المعدلات العالمية وخاصة في الاقتصادات المشابهة لمصر وضبط أداء المنظومة الضريبية وإحكام الرقابة.

- وقد اشتملت عملية إعادة الهندسة على عدة جوانب؛ منها **جانب الإصلاح التشريعى** من خلال استحداث قوانين جديدة وتعديل بعض أحكام القوانين الضريبية القائمة بما يخدم عملية التطوير المنشودة، وكان من أبرز هذه التشريعات المستحدثة مشروع قانون الإجراءات الضريبية الموحدة الذى يتيح تطبيق الإجراءات الإصلاحية فى المنظومة الضريبية فضلاً عن دوره الكبير فى تيسير هذه الإجراءات وضبط وحوكمة المنظومة ككل، ويوضح محور الإصلاح التشريعي من هذا التقرير تفاصيل هذا الجانب والتعديلات التشريعية التى تم إدخالها.

- أما **الجانب التكنولوجى** فقد كان له النصيب الأكبر فى عملية تطوير المنظومة الضريبية حيث تم تنفيذ عدد من مشروعات تكنولوجيا المعلومات بمصلحة الضرائب المصرية والتي تستهدف إعادة هندسة إجراءات العمل بالمصلحة في ضوء معايير TADAT الدولية وتطبيق الميكنة الشاملة للمنظومة الضريبية تجنباً لتأثير العنصر البشري، وتشمل هذه المشروعات ما يلى:
  - مشروع ميكنة الأعمال الضريبية الرئيسية
  - مشروع الفاتورة الإلكترونية
  - مشروع مراقبة تحصيل الضريبة
  - مشروع الإقرارات المميكنة
  - مشروعات الربط الإلكترونى

وجميعها تستهدف إحكام الرقابة على كافة الإجراءات الضريبية، وتيسير هذه الإجراءات، وتحسين ترتيب مصر فى المؤشرات الدولية ذات الصلة، ويوضح المحور الخاص بمشروعات التكنولوجيا فى المجال الضريبى من هذا التقرير تفاصيل هذا الجانب.

حوكمة المنظومة الضريبية

- تم توقيع اتفاقيات ربط شبكي بين منظومة معلومات مصلحة الضرائب المصرية والنقابات المهنية المختلفة للوقوف على البيانات الحقيقية لجميع الممولين من أصحاب المهن الحرة لمحاسبتهم بشكل عادل وسليم وبما يتيح كفاءة عمليات حصر المجتمع الضريبى وتحسين الخدمات المقدمة، ورفع كفاءة تحصيل الضرائب على المهن الحرة وتوسيع القاعدة الضريبية.

- التكامل بين مصلحتي الضرائب المصرية والجمارك من خلال ربط المجتمع الضريبي والجمركي لإحكام الرقابة والحد من فرص التهرب الضريبي والجمركي من خلال تبادل بيانات الممول بين الجهات ذات الصلة وتدقيقها.

- إتاحة آليات تقديم الإقرارات الضريبية والدفع الإلكتروني للضرائب بمصلحة الضرائب المصرية (الدخل والقيمة المضافة)، مع القيام بعمليات الفحص إلكترونيًا للإقرارات الضريبية حيث يتم تطوير معايير اختيار العينة المعمول بها حاليًا لفحص الإقرارات الضريبية لتتحول إلي تقييم لمخاطر الفحص وفقًا لأوزان نسبية تحدد أولويات الفحص لجميع الممولين بما يحقق التكامل في أعمال الفحص بين ضرائب الدخل وضريبة القيمة المضافة.

- دعم المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ودمجها في الاقتصاد الرسمي من خلال العمل إدراج نظام ضريبى خاص لهذه المشروعات ضمن مشروع قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بهدف تبسيط أسس المحاسبة الضريبية لتلك المشروعات.

- تم إجراء حملات بمعرفة مصلحة الضرائب المصرية بالتنسيق مع هيئة الرقابة الإدارية بكل محافظة، وجهاز حماية المستهلك، ووزارة الصحة (شؤون الصيادلة)، ومباحث التهرب الضريبى، وتم خلال الفترة من عام ٢٠١٨ حتى يونيو ٢٠٢٠ تحصيل مبلغ ٤٢.٤٢ مليون جنيه نتيجة لتلك الحملات، وذلك وفقًا للبيان التالى:

عدد الحملات	الحالات التى تم المرور عليها	الحالات المسجلة بالمصلحة	الحالات غير المسجلة بالمصلحة	نسبة غير المسجلين
١٤٨	١٩٤١٤	١٠١٢٢	٩٢٩٢	%٤٧.٨٦

تسوية المنازعات الضريبية

- فى إطار تكليفات السيد رئيس الجمهورية خلال أول اجتماع لسيادته مع حكومة السيد الدكتور مصطفى مدبولى رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٨/٦/١٤ وتوجيه سيادته لوزارة المالية بإعداد تصور متكامل لكيفية تحصيل الضريبة المتنازع عليها مع الممولين والتى يبلغ وعاؤها ٩٠٠ مليار جنيه، فقد قامت وزارة المالية بتحديث آلية عمل لجان الطعن الضريبى، ولجان إنهاء المنازعات الضريبية على نحو يحقق المزيد من سرعة إنجاز الملفات وتسوية هذه الطعون والمنازعات وتحقيق العدالة الناجزة بما يحقق مصلحة الدولة والممول وسرعة تحصيل مستحقات الخزانة العامة.

- صدر القانون رقم ٧٩ لسنة ٢٠١٦ في شأن إنهاء المنازعات الضريبية والذي تضمن جواز إنهاء المنازعات الضريبية القائمة أو التي تنشأ أمام جميع المحاكم ولجان الطعن الضريبى ولجان التوفيق ولجان التظلمات، وتشكيل عدد من اللجان لإنهاء تلك المنازعات، وعند تقديم طلب من الممول لتلك اللجان يتم إخطار المحكمة مما يترتب عليه وقف نظر الدعوى أو الطعن لمدة ثلاثة شهور وتتجدد تلقائياً، وتصدر اللجنة توصياتها لإنهاء المنازعة فإذا وافق عليها الممول عرضت على وزير المالية أو من يفوضه فإذا وافق عليها كان لها قوة السند التنفيذي، وإذا رفض الممول التوصية وجب على مصلحة الضرائب إخطار المحكمة أو اللجنة المختصة بذلك، لاستئناف نظر طلب التوفيق أو التظلم أو الطعن أو الدعوى بقوة القانون.

- تم مد العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ٢٠١٦ في شأن إنهاء المنازعات الضريبية لمدد متتالية بالقانون رقم ١٤ لسنة ٢٠١٨، وبالقانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠١٨، وبالقانون رقم ١٦ لسنة ٢٠٢٠ حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠. كما قامت وزارة المالية مؤخراً بإعداد مشروع قانون بمد العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ٢٠١٦ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، وقد وافق عليه مجلس الوزراء بجلسته رقم (٩١) المنعقدة بتاريخ ١٣/ ٥/ ٢٠٢٠، ويتضمن مشروع القانون استمرار اللجان المشكلة وفقاً لأحكام القانون المذكور وتعديلاته فى نظر الطلبات التى لم يفصل فيها، كما تتولى الفصل فى الطلبات الجديدة التى تقدم إليها حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

- وفى سبيل استيداء حقوق الخزانة العامة من المتأخرات الضريبية دون نزاع فقد صدر القانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠١٨ متضمناً السماح بالتجاوز عن مقابل التأخير والضريبة الإضافية والغرامات، بشرط أن يقوم الممول بسداد أصل دين الضريبة أو الرسم كاملاً اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون، وذلك طبقاً لما يأتي:
١. ٩٠% من مقابل التأخير أو الضريبة الإضافية إذا تم السداد في موعد غايته تسعين يوماً الأولى من تاريخ العمل بهذا القانون
٢. ٧٠% من مقابل التأخير أو الضريبة الإضافية إذا تم السداد خلال خمسة وأربعين يوماً التالية للمدة المنصوص عليها في البند (أ)
٣. ٥٠% من مقابل التأخير أو الضريبة الإضافية إذا تم السداد خلال خمسة وأربعين يوماً التالية للمدة المنصوص عليها في البند (ب)
كما يُتجاوز عن مقابل التأخير الذي لم يُسدده الممول إذا كان قد قام بسداد أصل دين الضريبة أو الرسم المستحق كاملاً قبل تاريخ العمل بهذا القانون

- كما أعدت وزارة المالية مشروع قانون بالتجاوز عن مقابل التأخير والضريبة الإضافية، والفوائد وما يماثلها من الجزاءات المالية غير الجنائية بالنسبة للضريبة أو الرسم المستحق أو واجب الأداء قبل تاريخ العمل بهذا القانون بشرط أن يقوم الممول أو المكلف بسداد أصل دين الضريبة أو الرسم كاملاً بدءاً من تاريخ العمل بهذا القانون، وذلك طبقاً لما يلى:
١. ١٠٠% من مقابل التأخير أو الضريبة الإضافية التى لم يسددها الممول أو المكلف بشرط سداد أصل دين الضريبة أو الرسوم المستحقة كاملاً قبل تاريخ بدء العمل بهذا القانون.
٢. ٩٠% من مقابل التأخير أو الضريبة الإضافية إذا تم السداد فى موعد غايته ستون يومًا الأولى من تاريخ العمل بهذا القانون
٣. ٧٠% من مقابل التأخير أو الضريبة الإضافية إذا تم السداد خلال الستين يومًا التالية
٤. ٥٠% من مقابل التأخير أو الضريبة الإضافية إذا تم السداد خلال الستين يومًا التالية

وقد تم عرض مشروع القانون على مجلس الوزراء بجلسته رقم (٩١) المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٠/٥/١٣ حيث قرر المجلس الموافقة.

- وقد أسفر تطبيق التعديلات على القوانين الضريبية المذكورة التي تستهدف التيسير على الممولين واستيداء حقوق الخزانة العامة عن إنجازات ملموسة على مستوى لجان إنهاء المنازعات الضريبية، ولجان الطعن الضريبى على النحو المبين بالجداول التالية:

إنجازات لجان إنهاء المنازعات الضريبية (مجمع) حتى ٣٠ إبريل ٢٠٢٠

بيان	عدد الطلبات المنجزة	الوعاء المتنازع عليه بالمليار جنيه	الضريبة المتنازع عليها بالمليار جنيه	الضريبة المتفق عليها بالمليار جنيه
ضريبة الدخل	١٧١٤٣	١٦٢.٢٠٠	٤٢.٥٦٨	١٣.٨٣٦
الضريبة على القيمة المضافة	٤٥٨٧	–	٢٣.٨٥	١٤.٩٥٣
الضرائب العقارية	٧٢٥٢	٣٩.٥٢٧	٢.٨٠٣	٠.٩٨١
الإجمالي	٢٨٩٨٢	٢٠١.٧٢٧	٦٩.٢٢١	٢٩.٧٧

إنجازات لجان إنهاء المنازعات الضريبية (الضريبة على الدخل) حتى ٣٠ إبريل ٢٠٢٠

بيان	عدد الطلبات	الوعاء المتنازع عليه بالمليار جنيه	الضريبة المتنازع عليها بالمليار جنيه	الضريبة المتفق عليها بالمليار جنيه
الطلبات الواردة	٢٠٤٤٠	١٨٧.٠٠٠	٤٩.٣٠٢	---
الطلبات المُنجزة	١٧١٤٣	١٦٢.٢٠٠	٤٢.٥٦٨	١٣.٨٣٦
الرصيد	٣٢٩٧	٢٤.٨٠٠	٦.٧٣٤	

إنجازات لجان إنهاء المنازعات الضريبية (القيمة المضافة) حتى ٣٠ إبريل ٢٠٢٠

بيان	عدد الطلبات	الوعاء المتنازع عليه بالمليار جنيه	الضريبة المتنازع عليها بالمليار جنيه	الضريبة المتفق عليها بالمليار جنيه
الطلبات الواردة	٤٨٩١	---	٢٦.٥٨٥	---
الطلبات المُنجزة	٤٥٨٧	–	٢٣.٨٥٠	١٤.٩٥٣
الرصيد	٣٠٤	---	٢.٧٣٥	

إنجازات لجان الطعن الضريبى حتى ٣٠ أبريل ٢٠٢٠
الموقف النهائي الإجمالى للإنجازات (ضريبة الدخل) من مايو ٢٠١٨ حتى إبريل ٢٠٢٠

بيان	عدد الملفات	تقديرات المأموريات بالمليار جنيه	تقديرات اللجان بالمليار جنيه
إجمالي ملفات تم جردها	١٧٩٩٧٧ ملف	١٢١٩.٠٠٠	
إجمالي ملفات منجزة	١٥٥٢٢٢ ملف	١١٦٣.٠٠٠	٥٥٥.٠٠٠
الرصيد	٢٤٧٥٥ ملف	٦٦.٠٠٠	

الملفات الهامة بلجان الطعن (ضريبة الدخل) والمحجوزة للقرار

ملفات هامة محجوزة للقرار	تقديرات المأموريات
١٠ ملفات	٤,٤٨٣ مليار جنيه

بيان بالضريبة المستحقة وموقف التحصيل لقرارات لجان الطعن في ٣٠/ ٤/ ٢٠٢٠

بيان	مليار جنيه	مليار جنيه
أولاً: الضريبة المستحقة طبقاً لقرارات لجان الطعن • الضريبة المربوطة من واقع قرار لجنة الطعن • مقابل التأخير	١٣٨.٦٩٦ ٢٧.١٦٤	
إجمالي الضريبة المستحقة		١٦٥.٨٦٠
ثانياً: الضريبة المسددة • المسدد قبل صدور قرار لجنة الطعن من واقع الإقرار والخصم والإضافة • المسدد بعد قرار لجنة الطعن	١٠٩.٣٠٢ ١٥.٦٨٣	
إجمالي الضريبة المسددة		١٢٤.٩٨٥
الفرق يمثل الضرائب غير المسددة (يتم توضيحه في الجدول التالى)		٤٠.٨٧٥

موقف الضريبة غير المسددة

الإجمالى	الضريبة الممكن تحصيلها	الضريبة التي يصعب تحصيلها
٤٠.٨٧٥ مليار جنيه	١٣.٧٠٨ مليار جنيه	٢٧.١٦٧ مليار جنيه

الموقف الإجمالى لإنجازات لجان الطعن (قيمة مضافة) من يناير ٢٠١٨ حتى أبريل ٢٠٢٠

بيان	عدد الطعون	تقديرات المأموريات	تقديرات اللجان بالمليار جنيه
إجمالي الطعون المتنازع عليها	١٧٢٥٣ طعن	٢٤.٨٨٥ مليار جنيه	
إجمالي الطعون المُنجزة	٧٧٣٢ طعن	١٣.٥٥٨	٩.٧٠٨
الرصيد	٩٥٢١ طعن	١١.٣٢٧	

موقف مجمع لتحصيل الضريبة المتنازع عليها مع الممولين (ضريبة الدخل – القيمة المضافة) من ٢٠١٨ حتى نهاية أبريل ٢٠٢٠

بيان	عدد الملفات/ الطعون المُنجزة	تقديرات المأموريات بالمليار جنيه	تقديرات اللجان بالمليار جنيه
ضريبة الدخل	١٥٥٢٢٢ ملف	١١٦٣.٠٠٠	٥٥٥.٠٠٠
الضريبة على القيمة المضافة	٧٧٣٢ طعن	١٣.٥٥٨	٩.٧٠٨

مكافحة التهرب الضريبي

عملت وزارة المالية فى إطار أحكام قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته ولائحته التنفيذية على مكافحة شتى أنواع التهرب الضريبى، وفى الحالات التى يلجأ فيها المتهرب للتصالح وفقًا لما تسمح به أحكام القانون وبما يحقق المصلحة العامة للدولة كانت وزارة المالية تُعمِل صحيح القانون فى اتخاذ الإجراءات القانونية حيال التصالح في جرائم التهرب الضريبي مقابل سداد الممول للضريبة والتعويضات المستحقة. وقد أسفرت هذه الجهود عن استيداء حقوق الخزانة العامة للدولة وفقًا لما هو مبين بالجداول التالية:

عدد قضايا التصالحات في جرائم التهرب الضريبي (دخل) من يوليو ٢٠١٩ حتى مايو ٢٠٢٠

عدد الحالات	الضريبة بالجنيه	التعويضات بالجنيه
٤٩٤	٢٩٤.٤١٧.٠١٣	٢٩٤.٠٤٣.٧٢٠

هذه المبالغ قد تم سدادها للخزانة العامة للدولة كشرط لقبول طلب التصالح ولإتمامه.

قضايا التهرب الضريبي (ضرائب دخل) التي أحيلت للنيابة العامة من يوليو ٢٠١٩ حتى ٢٠٢٠

عدد الحالات	الضريبة بالجنيه	التعويضات بالجنيه
١٦٥٦	٣٨.٨٠٨.٧٩٠.٤٤١	٧.٦١٨.٥٢٠.٧٦١

أحيلت هذه القضايا للنيابة المختصة لاتخاذ إجراءات التحقيق تمهيداً لرفع الدعوى الجنائية ضد المتهربين.

قضايا التهرب الضريبي (مبيعات - قيمة مضافة) التي أحيلت للنيابة العامة من يوليو ٢٠١٩ حتى مايو ٢٠٢٠

عدد الحالات	إيرادات مسقطة	يستحق عنها ضريبة قدرها
٩٢٨	٣١.٦٢١.٤٧٩.٢٢٧	٤.٠٤٦.٦١٠.١٩٠

أحيلت هذه القضايا للنيابة المختصة لاتخاذ إجراءات التحقيق تمهيداً لرفع الدعوى الجنائية ضد المتهربين.

قضايا التهرب الضريبي (دخل) التي أحيلت للنيابة العامة لاتخاذ إجراءات رفع الدعوى الجنائية بعد انتهاء التحقيقات وثبوت واقعة التهرب الضريبي من يوليو ٢٠١٩ حتى مايو ٢٠٢٠

عدد الحالات	الضريبة بالجنيه	التعويضات بالجنيه
١٦٤٤	١٤.٦٤٠.٩٨٣.٦٦١	٤.٢١٣.٩٢٦.٩٦٠

أحيلت هذه القضايا للنيابة المختصة لاتخاذ إجراءات رفع الدعوى الجنائية ضد المتهربين.

قضايا التهرب الضريبي (مبيعات – قيمة مضافة) التي أحيلت للنيابة لاتخاذ إجراءات رفع الدعوى الجنائية بعد انتهاء تحقيقات النيابة العامة وثبوت واقعة التهرب الضريبي من يوليو ٢٠١٩ حتى مايو ٢٠٢٠

عدد الحالات	الضريبة المستحقة (ضريبة أصلية وإضافية) بالجنيه
٤٢٨	٢.١٤٥.٦٤٣.٢٦١

أحيلت هذه القضايا للنيابة العامة لاتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعوى الجنائية.

تحسين ترتيب مصر في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال

اتخذت وزارة المالية مجموعة من الإجراءات التى تضمن تحسين ترتيب مصر فى المؤشر الفرعى لسهولة تحصيل الضرائب ضمن تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، وقد شملت هذه الإجراءات ما يلى.

- تم التنسيق بين مصلحة الضرائب المصرية وشركة *e-finance* لمراجعة المنظومة التكنولوجية الخاصة بالمدفوعات الإلكترونية لضريبة القيمة المضافة، وتم التأكد من أن المنظومة قد اختصرت المدة الزمنية المستغرقة من قبل الممولين لسداد الضريبة.
- تم إطلاق خدمة سداد الضريبة بشكل إلكتروني على الموقع الرسمي لمصلحة الضرائب المصرية بدءًا من شهر يناير ٢٠١٩ مما ساهم بشكل إيجابي في تخفيض الوقت اللازم لتحصيل الضريبة.
- تم تفعيل خدمة تقديم الإقرارات الضريبية إلكترونيًا عبر الموقع الإلكتروني لمصلحة الضرائب المصرية من أجل التيسير على الممولين والمسجلين لتقديم الإقرار الضريبي سواء إقرارات ضريبة القيمة المضافة أو إقرارات ضرائب الدخل بقطاع شركات الأموال.
- يجرى تنفيذ مشروعات التطوير والميكنة بمصلحة الضرائب المصرية والتي تشمل ميكنة الأعمال الضريبية الرئيسية، والفاتورة الإلكترونية، ومراقبة تحصيل الضريبة، وهذه المشروعات من شأنها تيسير الإجراءات الضريبية واختصار الوقت المستغرق في الالتزام بالقوانين الضريبية.
- تم اتخاذ خطوات جادة في مجال تطوير التشريعات الضريبية وتحديث التشريعات والقوانين المتعلقة بالعمل الضريبي ومن أهمها مشروع قانون الإجراءات الضريبية الموحدة، ومشروع قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، ومشروع قانون تنظيم التجارة الإلكترونية، وتنظيم المعاملة الضريبية للإعلانات على مواقع الإنترنت.

التطوير المؤسسى لمصلحة الضرائب المصرية

عملت وزارة المالية على إحداث تطوير مؤسسى في مصلحة الضرائب المصرية شمل تحديث الهيكل التنظيمى للمصلحة، وتطوير بيئة العمل، وإعادة تأهيل المقار الإدارية، ورفع كفاءة العنصر البشرى ورفع كفاءة الخدمات المؤداة، وفيما يلى بيان ما تم في هذا الشأن.

مشروع إعداد الهيكل التنظيمى لمصلحة الضرائب المصرية

- تم اعتماد هيكل تنظيمى جديد لمصلحة الضرائب المصرية (دخل، وقيمة مضافة) فى ضوء أحكام قانون الخدمة المدنية رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦، وقانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، وقانون الضريبة على القيمة المضافة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦. وقد تم تضمين الهيكل التنظيمى الجديد كافة الأنشطة المستحدثة والواردة بمواد القوانين الضريبية بالإضافة إلى استحداث تقسيم تنظيمي رئيسي للموارد البشرية بالمصلحة.
- تم استحداث مركز كبار ممولى المهن الحرة ليكون أحد المراكز الضريبية المتخصصة بالمصلحة. كما تم إنشاء وحدة لتقييم المخاطر بالمصلحة تتولى تغذية المراكز الضريبية المتخصصة بالملفات ذات الأولوية المتوقع تحقيق حصيلة أعلى من خلال فحصها.

رفع كفاءة وتطوير المناطق والمأموريات الضريبية

- تم وضع خطة لتنفيذ مشروع المأمورية الشاملة وهى المقار الضريبية المدمجة التى تشمل مأموريات مشتركة للمصالح الإيرادية الثلاثة: الضرائب المصرية (دخل، وقيمة مضافة)، والضرائب العقارية، والجمارك، وتوحيد نمط التصميم العام الخارجي للمقر. كما تم تطوير عدد ٨٥ مقراً لضرائب الدخل، وعدد ٢١ مقراً لضرائب القيمة المضافة حتى نهاية عام ٢٠١٩ وجارٍ استكمال باقى المقار الضريبية فى إطار خطة التطوير.

رفع كفاءة العنصر البشرى

- تم تنفيذ مجموعة البرامج التدريبية التخصصية للعاملين بمصلحة الضرائب المصرية والتي شملت تطوير العنصر البشري من خلال التدريب على أحدث النظم الضريبية وكيفية التعامل مع الأنظمة الإلكترونية الحديثة، كذلك نظمت مصلحة الضرائب المصرية عدة ندوات ودورات تدريبية لمكاتب المحاسبة والممولين لتدريبهم على تقديم الإقرارات الضريبية إلكترونياً. كما تم تنظيم ندوات تثقيفية لتوعية العاملين بالمصلحة بمشروعات التطوير وأهمية التحول التكنولوجى لكافة أوجه العمل بالمصلحة.

تحسين الخدمات المؤداة

- فى يوليو ٢٠١٩ تم إنشاء مركز اتصالات متكامل بمصلحة الضرائب المصرية يشمل خدمات تلقى الشكاوى، والاستفسارات، والطلبات الضريبية للممولين حيث يتواصل المركز مع جميع الممولين (دخل - قيمة مضافة) باستخدام عدة وسائل اتصال (الهاتف على الرقم المختصر (**١٦٣٩٥**) – الرسائل النصية – البريد الإلكترونى – مواقع التواصل الاجتماعى – المحادثات الإلكترونية). ويعمل المركز ٦ أيام في الأسبوع بواقع ١٦ ساعة يومياً، ويضم أكثر من ١٠٠ مختص من مصلحة الضرائب المصرية والشركة المُنفذة. يعمل المركز من السبت إلي الخميس بواقع ١٦ ساعة يوميًا من ٨ صباحاً حتي ١٢ ليلاً. وقد استقبل المركز حتى نهاية إبريل ٢٠٢٠ عدد ١٠٨ آلاف مكالمة هاتفية، وعدد ١٣٥١٠٠٠ رسالة قصيرة SMS، وعدد ٦٥٠ رسالة بريد إلكترونى، كما ساهم المركز في إنجاح موسم الإقرارات الضريبية السنوي المنتهى في ٣٠ إبريل ٢٠٢٠ خلال هذه الظروف الاستثنائية التى تواجه فيها البلاد جائحة فيروس كورونا المستجد عن طريق تقليل احتياج الممولين إلي زيارة المأموريات لحل مشاكلهم والرد علي استفساراتهم الضريبية.

➢ الضرائب العقارية

تطور حصيلة الضرائب العقارية

حققت حصيلة إيرادات الضرائب العقارية تطوراً ملحوظاً خلال الأعوام الستة الأخيرة نتيجة لإصلاح منظومة الضرائب العقارية، حيث زادت حصيلة الضرائب العقارية بنسبة تربو على ٥٠٠% من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ إلى العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨.

تطور حصيلة إيرادات الضرائب العقارية

القيمة بالمليون جنيه

بيـــــان	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨
الضرائب العقارية	٩٣٩,٦	١٦٣٤,٤	٢٦٣٧,١	٣٦٧٧,١	٥٣٦٧,٣

المصدر: مركز معلومات مصلحة الضرائب العقارية

آليات إصلاح منظومة الضرائب العقارية

الإصلاح التشريعى والتطوير التكنولوجى

- اشتملت عملية إصلاح منظومة الضرائب العقارية على عدة جوانب؛ منها **جانب الإصلاح التشريعى** من خلال إدخال تعديلات جذرية على القوانين القائمة بما يخدم عملية التطوير المنشودة، وكان من أهم هذه التشريعات ما تم إدخاله من تعديلات على بعض أحكام قانون الضريبة على العقارات المبنية رقم ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨ وذلك بالقوانين رقم ١١٧ لسنة ٢٠١٤، ورقم ٤ لسنة ٢٠١٩، ورقم رقم ٢٣ لسنة ٢٠٢٠ التى تستهدف زيادة فعالية تطبيق الضريبة، والتخفيف عن كاهل المكلفين بأداء الضريبة بعدم زيادة الضريبة من خلال مد العمل بتقديرات القيمة الإيجارية المتخذة أساساً لحساب الضريبة حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢١، وتشجيع الاستثمار والتنمية الصناعية من خلال إعفاء العقارات المستخدمة فعلياً في الأنشطة الإنتاجية والخدمية التي يحددها مجلس الوزراء من الضريبة على العقارات المبينة. ويوضح محور الإصلاح التشريعى من هذا التقرير تفاصيل التعديلات التشريعية التى تم إدخالها.

- كما كان **للجانب التكنولوجى** نصيب فى عملية تطوير منظومة الضرائب العقارية حيث تم تنفيذ عدد من مشروعات التكنولوجيا بمصلحة الضرائب العقارية منها:
  - مشروع ميكنة الدورة المستندية للضرائب العقارية
  - مشروع الحصر المميكن
  - مشروع الخدمات الضريبية المميكنة للمسجلين
  - رفع كفاءة البنية الأساسية التكنولوجية للمقار الضريبية

وجميعها تستهدف إحكام الرقابة على منظومة الضرائب العقارية، وتيسير الإجراءات الضريبية، وزيادة كفاءة وفعالية عملية حصر الثروة العقارية وتحصيل الضريبة، ويوضح المحور الخاص بمشروعات التكنولوجيا فى مجال الضرائب العقارية من هذا التقرير تفاصيل هذا الجانب.

التطوير المؤسسى لمصلحة الضرائب العقارية

إعادة هيكلة مصلحة الضرائب العقارية

- تم إعداد مشروع الهيكل التنظيمى المقترح للتطوير المؤسسي الشامل لمصلحة الضرائب العقارية وجارٍ مناقشته مع اللجنة العليا للتطوير المؤسسى والتنظيمى بوزارة المالية.

تطوير بيئة العمل وإعادة تأهيل المقار الإدارية

- تم وضع خطة لتنفيذ مشروع المأمورية الشاملة وهى المقار الضريبية المدمجة التى تشمل مأموريات مشتركة للمصالح الإيرادية الثلاثة: الضرائب المصرية (دخل، وقيمة مضافة)، والضرائب العقارية، والجمارك، وتوحيد نمط التصميم العام الخارجي للمقر. كما تم تطوير عدد ١٥٠ مأمورية ضرائب عقارية من إجمالى عدد ٤٠٠ مأمورية على مستوى الجمهورية بنهاية عام ٢٠١٩.

رفع كفاءة العنصر البشرى

- تم تنفيذ برامج تدريبية على استخدام التكنولوجيا الحديثة في منظومة الضرائب العقارية لرفع الكفاءة المهنية للعاملين بالمصلحة، وبرامج تدريبية تستهدف تنمية القدرات والمهارات الفنية والشخصية للعاملين بما يمكنهم من الاضطلاع بواجباتهم الوظيفية بفكر جديد يتحرر من القيود النمطية ويفتح آفاقاً جديدة للتطوير الإداري الشامل والتعامل مع الممولين بحرفية ومهنية وحيادية تعكس الكفاءة والتميز في النظام الضريبي والقائمين عليه وتحظي بتقدير واحترام المجتمع، بالإضافة إلى برامج تدريبية تتعلق بأحكام قانون الضريبة على العقارات المبنية.

➢ الجمارك

تطور الحصيلة الجمركية

حققت حصيلة إيرادات الضريبة الجمركية زيادة مطردة خلال الأعوام الستة الأخيرة نتيجة تزامنًا مع الإجراءات الإصلاحية فى المنظومة الجمركية، حيث زادت الحصيلة الجمركية بنسبة تقترب من ١٠٠% من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ إلى العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨.

تطور إيرادات الضريبة الجمركية

القيمة بالمليار جنيه

بيـــــان	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨
الضرائب الجمركية	٢١.٨٦٧	٢٨.٠٩١	٣٤.٢٥٥	٣٧.٩٠٨	٤٢.٠٢٠

المصدر: البيان المالى للموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩

آليات إصلاح المنظومة الجمركية

الإصلاح التشريعى والتطوير التكنولوجى

- تضمنت عملية إصلاح المنظومة الجمركية **جانب الإصلاح التشريعى** الذى اشتمل على إعداد مشروع قانون الجمارك الجديد الذى يهدف إلى مواكبة احتياجات المجتمع وخطط التنمية، وإحكام الرقابة على حركة التجارة الدولية وردع المهربين والحفاظ على الأمن والسلامة العامة، والتوافق مع الممارسات العالمية وتحقيق التزامات مصر الدولية واعتماد مستحدثات التجارة الدولية، وتحسين مناخ الاستثمار في مصر وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى وتحسين ترتيب مصر في المؤشرات الدولية. كما تم تعديل فئات التعريفة الجمركية المفروضة على بعض السلع الواردة من الخارج بموجب قرارات رئيس الجمهورية أرقام ٢٥ و٥٣٨ لسنة ٢٠١٦، و٤١٩ لسنة ٢٠١٨ والتي راعت تشجيع الاستثمار والصناعة المحلية والحفاظ على البيئة، حيث تم إعدادها وفق آخر إصدارات منظمة الجمارك العالمية للتوافق مع التزامات مصر في هذه المنظمة ورسالة للاستقرار الاقتصادي بالدولة، ولإزالة التشوهات الجمركية ولحل المشاكل التى أسفر عنها التطبيق. ويوضح محور الإصلاح التشريعى من هذا التقرير تفاصيل التعديلات التشريعية التى تم إدخالها.

- أما على **الجانب التكنولوجى** فقد تبنت وزارة المالية حزمة من المشروعات التكنولوجية التى تستهدف تطوير المنظومة الجمركية وإحكام الرقابة على المنافذ، والتى كان من أهمها:
  - مشروع الكشف بالأشعة عما بداخل الحاويات والشاحنات والطرود فى المواقع الجمركية

- مشروع إنشاء وتجهيز المراكز اللوجستية فى المنافذ الجمركية بغرض تيسير الإجراءات الجمركية وميكنتها لسد ثغرات التهريب الجمركى وإحداث الربط الإلكترونى بين المنافذ.
- الربط الإلكترونى مع الجهات المعنية مثل (البنك المركزي المصري – مصلحة الضرائب المصرية – وزارة النقل) بهدف تبادل البيانات والمستندات إلكترونياً.

وجميعها تستهدف إحكام الرقابة على المنظومة الجمركية وتقليل عدد ساعات الإفراج عن البضائع، ويوضح المحور الخاص بمشروعات التكنولوجيا فى المجال الجمركى من هذا التقرير تفاصيل هذا الجانب.

إحكام الرقابة الجمركية

- تم تطوير نظام الرقابة الداخلية لضبط العمل الجمركي من خلال رفع كفاءة إدارات (مكافحة التهريب - التفتيش العام - الأمن الجمركي) وتأهيل العناصر البشرية بها. وإنشاء إدارة للمراجعة الداخلية وتقنين دور المراجعة اللاحقة (التدقيق اللاحق) لسرعة الإفراج عن البضائع المستوردة والمصدرة دون تعطيل مع الحفاظ علي حقوق الخزانة العامة للدولة.

- إغلاق منافذ التهريب الجمركى فى بورسعيد بالتعاون مع القوات المسلحة والشرطة، والسيطرة على أعمال التهريب وتزوير الفواتير فى المدينة الحرة ببورسعيد، وضبط نظم الحصص الاستيرادية لمدينة بورسعيد وضبط الاسعار المقبولة جمركياً.

- وقف المتعاملين الذين سجلوا مخالفات أو جرائم تهرب جمركي وكذا إيقاف الشركات الوهمية من التعامل.

- تشكيل لجان لمراجعة رسائل السماح المؤقت والتحقق من استخدامها في الغرض المفرج عنها من أجله ووقف التيسيرات المقدمة للشركات التي ثبت عليها ارتكاب المخالفات والتهرب الجمركي.

- إصدار تعليمات للمنافذ للكشف عن جميع الرسائل الواردة بنظام الترانزيت وإنشاء إدارة متابعة الترانزيت بكل منطقة جمركية تتولى متابعة وصول طلبات الإرسال إلي وجهتها النهائية.

- وضع وتنفيذ استراتيجية لمكافحة الممارسات التجارية الضارة، واستراتيجية للحد من التجارة غير المشروعة من خلال حصر ومعالجة أسباب الغش التجارى، وتطوير برنامج التدقيق اللاحق.

- تطبيق نظم المعلومات المسبقة عن الركاب، وتطوير نظام الاستخبارات الجمركي وآليات الاستفادة منه.

- إعادة النظر في الاتفاقيات التفضيلية الثنائية ومتعددة الأطراف التى يتم بموجبها منح إعفاءات جمركية، حيث تم رفع تقرير فنى تفصيلى بشأنها لمجلس الوزراء لاتخاذ القرارات اللازمة فى هذا الشأن.

- تصميم وتنفيذ استراتيجية شاملة وفعالة للاتصال والمشاركة مع المجتمع التجاري، وذلك من خلال تفعيل آليات مشاركة مجتمع التجارة في صناعية القرار، وتفعيل لجان تسهيل التجارة بمشاركة ممثلي مجتمع التجارة.

- توحيد أسلوب تنفيذ السياسات والبرامج على مستوى كافة المناطق الجمركية بما يضمن عدالة تحصيل الإيرادات من خلال تفعيل دور التفتيش الفني لضمان توحيد أسلوب تقديم الخدمة الجمركية، وامتداد الميكنة لتشمل جميع المواقع والمنافذ الجمركية، ووضع آليات للسيطرة على أسباب تسرب الإيرادات.

- عملت وزارة المالية فى إطار أحكام قانون الجمارك رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٣ وتعديلاته ولائحته التنفيذية على مكافة شتى أنواع التهرب الجمركى، وفى الحالات التى يلجأ فيها المتهرب للتصالح وفقًا لما تسمح به أحكام القانون وبما يحقق المصلحة العامة للدولة كانت وزارة المالية تُعمِل صحيح القانون فى اتخاذ الإجراءات القانونية حيال التصالح في جرائم التهرب الجمركى مقابل سداد الضريبة الجمركية والتعويضات المستحقة. وقد أسفرت هذه الجهود عن استيداء حقوق الخزانة العامة للدولة وفقًا لما هو مبين بالجداول التالية:

عدد قضايا التصالحات في جرائم التهريب الجمركي من يوليو ٢٠١٩ حتى مايو ٢٠٢٠

عدد الحالات	التعويضات المستحقة بالجنيه
١٦٦١	١٠٣.٩٢٣.٠٤٣

هذه المبالغ قد تم سدادها للخزانة العامة للدولة، كشرط لقبول طلب التصالح ولإتمامه.

قضايا التهرب الجمركي التي أحيلت للنيابة العامة لاتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعوى الجنائية من يوليو ٢٠١٩ حتى مايو ٢٠٢٠

عدد الحالات	التعويضات المستحقة
٢٩٦١	٧.٩٥٧.٣٩٥.٣٩٥

أحيلت هذه القضايا للنيابة المختصة لاتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعوى الجنائية ضد المتهربين.

تبسيط وتطوير الإجراءات الجمركية

تم وضع آلية مبسطة لتيسير إجراءات فحص الواردات والصادرات وسرعة الإفراج عنها في إطار القرار الصادر عن اجتماع اللجنة الوزارية الاقتصادية بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٢٤، حيث تتولى وزارة المالية رئاسة مجموعة العمل المعنية بتنفيذ هذه المبادرة بالتنسيق مع كافة الجهات المعنية، ويجرى حالياً العمل فى إطار الضوابط التى تم الاتفاق عليها مع كافة الجهات المعنية والمعتمدة من مجلس الوزراء فى هذا الإطار، حيث تم اتخاذ الإجراءات الآتية:

١. تشكيل لجنة فحص مشتركة في كل منفذ جمركي تضم كلاً من مصلحة الجمارك والهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات والهيئة القومية لسلامة الغذاء والجهات المعنية الأخري حسب السلعة محل البحث وعلي أن يتم فتح الحاوية مرة واحدة، وقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٠٥٣ لسنة ٢٠١٩ في شأن آلية عمل لجان الفحص المشترك بالموانيء والمنافذ الجمركية، وتم تحديد منسقيها في هذه الموانيء.

٢. استصدار قرار قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٧٧٦ لسنة ٢٠١٩ بإلزام جهات فحص السلع المستوردة والمصدرة استخراج نتائج الفحص خلال ثلاثة أيام عمل.
٣. تطبيق نظام المشغل الاقتصادى المعتمد (نظام إدارة المخاطر) حيث تم إصدار قائمة بالمستوردين ذوي السمعة الطيبة والصحيفة الخالية من المخالفات في التجارة الدولية بعد استيفاء موافقة الجهات الأمنية لتفعيل نظام الإفراج المسبق على معظم الرسائل المستوردة. كما صدر قرار وزير المالية رقم ٢٧٦ لسنة ٢٠٢٠ بشأن الشروط والمعايير الجديدة لبرنامج المشغل الاقتصادى المعتمد
٤. تطبيق نظام التسجيل المسبق للمشحونات ACI حيث تم التنسيق مع هيئات الموانئ بإعادة تنظيم الموانئ البحرية الرئيسية من خلال تقسيمها إلي ساحات تفريغ وأخري للكشف وثالثة للصرف وتوفير المتطلبات الواجب توافرها لضمان تيسير الإجراءات وسرعة الإفراج
٥. تخفيض عدد المستندات المتعلقة بالافراج الجمركى وقيام كافة جهات العرض بمراجعة الإجراءات التى يتعين اتباعها بالموانئ وكافة المستندات اللازمة لتقديمها وذلك بغرض تقليص الإجراءات غير الضرورية والمستندات التى يمكن الاستغناء عنها
٦. وضع نظام لقياس أداء موظفي الجمارك بالمراكز اللوجيستية ونظام حافز شهرى مرتبط بمعدلات الأداء الفعلية لكل موظف بالمصلحة لضمان حسن الأداء.

تحسين ترتيب مصر فى مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال

عملت وزارة المالية على تحسين المؤشر الفرعى الخاص بالتجارة عبر الحدود ضمن تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، وقد تم اتخاذ حزمة من الإجراءات الإصلاحية شملت المؤشرات الفرعية الواردة بتقرير البنك الدولي. ويوضح (الملحق رقم ١) من هذا التقرير تفاصيل إجراءات تحسين ترتيب مصر فى مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال وأثر هذه الإصلاحات على تحسين تلك المؤشرات.

التطوير المؤسسى لمصلحة الجمارك

- إنشاء وتفعيل إدارات متخصصة للتحليل والاستهداف والمخاطر والاستخبارات وغسل الأموال وحماية حقوق الملكية الفكرية بمصلحة الجمارك لتنفيذ أهداف الخطة الإصلاحية للمنظومة الجمركية.

- إنشاء إدارة متخصصة تتولي بناء قاعدة بيانات كاملة تتضمن كافة المخالفين والمخالفات بما يساعد مصلحة الجمارك والجهات الأخرى ذات الصلة في إحكام الضوابط المتعلقة بالجوانب المصرفية، والاستيرادية والتصديرية، وجهات العرض وغيرها مثل (البنك المركزي – ووزارة التجارة والصناعة - وجهاز شئون البيئة – ووزارة الداخلية .. وغيرها) على إحكام الرقابة على المنافذ الجمركية.

التعاون الدولى فى المجال الجمركى

- تفعيل التعاون الفنى والإدارى مع المنظمات الدولية والمصالح الجمركية فى الدول الأخرى بهدف التوافق مع الممارسات الدولية وكذا تبادل الخبرات والمعلومات مع هذه الدول بشأن مجابهة كافة صور التهريب، ومن ذلك:
  - اتفاقية التعاون الجمركي بين مصر والمملكة العربية السعودية في مارس ٢٠١٥

- اتفاقية التعاون والمساعدة الإدارية المتبادلة في الشؤون الجمركية ومكافحة المخالفات الجمركية بين مصلحة الجمارك المصرية وهيئة الجمارك الفيدرالية بجمهورية روسيا الاتحادية في أكتوبر ٢٠١٥.
- التعاون مع منظمة الجمارك العالمية لتطبيق المعايير الدولية مثل معدلات قياس الأداء – التخطيط الاستراتيجي – منظومة الشباك الواحد.
- تفعيل الربط الإلكتروني لتبادل المعلومات مع جمارك دول منظمة أغادير فى إبريل ٢٠١٦
- التوأمة بين مصلحة الجمارك المصرية وجمارك الاتحاد الأوروبى لتوحيد الإجراءات الجمركية فيما بينهما كأحد أهداف المشاركة المصرية الأوروبية
- المشروع الإقليمى لبرنامج تعزيز التكامل الاقتصادى بغرض التنمية المستدامة الذى ينفذه البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة من خلال الخطة التنفيذية لدعم التحديث والإصلاح بمصلحة الجمارك (٢٠١٩ - ٢٠٢٠)، والذى ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائى.

ثالثًا: محور الإصلاحات التشريعية

محور الإصلاحات التشريعية

تُعد التشريعات بمختلف درجاتها من الأدوات الأساسية التى تساعد السلطة التنفيذية فى القيام بوظيفتها، ولقد كان للتشريعات المالية دور مهم فى تمكين وزارة المالية من تحقيق أهداف السياسة المالية وضبط الأداء المالي. ويتناول هذا الجزء من التقرير ما قامت وزارة المالية بإعداده من مشاريع تشريعات جديدة أو معدلة خلال الأعوام الستة الأخيرة من عام ٢٠١٤ حتى عام ٢٠٢٠، وبيان ما تم إصداره من هذه التشريعات وما يجرى استكمال إجراءات استصداره، وما تهدف إليه هذه التشريعات ودورها فى تحقيق أهداف السياسة المالية.

التشريعات المالية الصادرة التى أعدتها وزارة المالية

م	التشريع	الهدف من التشريع
١	القانون رقم ٤٤ لسنة ٢٠١٤ بفرض ضريبة إضافية مؤقتة على الدخل	يهدف هذا القانون إلى فرض ضريبة إضافية سنوية مؤقتة لمدة ثلاث سنوات بنسبة ٥% على ما يجاوز مليون جنيه من وعاء الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين أو أرباح الأشخاص الاعتبارية للمساهمة فى زيادة الإيرادات العامة للدولة مع مراعاة البعد الاجتماعى وتحقيق العدالة الضريبية.
٢	القانون رقم ٤٨ لسنة ٢٠١٤ بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨	بشأن سريان أحكام المادة (٣٨) من قانون المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨ على الهيئة العربية للتصنيع والمتعلقة بالتعاقد من خلال الاتفاق المباشر لتيسير تعاقد الجهات الحكومية مع الهيئة فيما تتطلبه اعتبارات الضرورة.
٣	القانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤ بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، وقانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠	فرض ضريبة على الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التعامل فى الأوراق المالية المقيدة بالبورصة على مجموع صافى دخل الأشخاص الطبيعيين المقيمين بالنسبة لدخولهم المحققة فى مصر أو خارجها، وصافى إيرادات المهن الحرة وغيرها من المهن غير التجارية، بالإضافة إلى تشديد عقوبات التهرب الضريبي لتحقيق مزيد من العدالة الضريبية وضبط المجتمع الضريبى وتنمية موارد الدولة.
٤	القانون رقم ٦٣ لسنة ٢٠١٤ بشأن الحد الأقصى للدخول للعاملين بأجر لدى أجهزة الدولة	ضمان تكافؤ الفرص والتوزيع العادل لعوائد التنمية وتقليل الفوارق بين الدخول والالتزام بحد أدنى للأجور والمعاشات لضمان الحياة الكريمة وبحد أقصى في أجهزة الدولة لكل من يعمل بأجر وفقاً للقانون.
٥	القانون رقم ١١٧ لسنة ٢٠١٤ بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على العقارات المبنية الصادر بالقانون رقم ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨	مراعاة البعد الاجتماعي والاقتصادي للمكلفين بأداء الضريبة، ولمواجهة ما طرأ من مستجدات ومشكلات فى التطبيق أظهرها الواقع العملي بقصد تيسير تطبيق أحكام هذا القانون.
٦	القانون رقم ٢٠١ لسنة ٢٠١٤ بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥	أداء الضريبة المستحقة على شركات الأموال والأشخاص الاعتبارية العامة بإحدى وسائل الدفع الإلكترونية للتيسير على الممولين ولتحقيق مزيد من ضبط وإحكام الرقابة على المنظومة الضريبية

م	التشريع	الهدف من التشريع
٧	قانون رقم ٩٦ لسنة ٢٠١٥ بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥	رفع حد الإعفاء الضريبى من ٥٠٠٠ جنيه إلى ٦٥٠٠ جنيه وإقرار خصم ضريبى متدرج على جميع شرائح الدخل لمراعاة البعد الاجتماعي وتخفيف الآثار السلبية لبرنامج الإصلاح الاقتصادى عن كاهل الفئات الأقل دخلاً.
٨	القانون رقم ٦ لسنة ٢٠١٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية	تعديل فئات الضريبة على تذاكر السفر إلى الخارج عن الرحلات التى تبدأ من جمهورية مصر العربية
٩	القانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ بإصدار قانون الضريبة على القيمة المضافة	توحيد سعر الضريبة على القيمة المضافة على السلع والخدمات، والخضوع العام للضريبة، وإعفاء السلع والخدمات ذات البعد الاجتماعى، ورفع حد التسجيل وتوحيده
١٠	القانون رقم ٧٩ لسنة ٢٠١٦ فى شأن إنهاء المنازعات الضريبية	تسوية المنازعات الضريبية القائمة أو التي ستقام مستقبلاً أمام لجان الطعن الضريبي المنصوص عليها في قانون الضريبة على الدخل، ولجان التوفيق المنصوص عليها في قانون الضريبة العامة على المبيعات، وأمام المحاكم على اختلاف أنواعها حرصاً على استقرار الأوضاع المالية للممولين والمكلفين من ناحية والخزانة العامة من ناحية أخرى.
١١	القانون رقم ٧٦ لسنة ٢٠١٧ بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥	استمرار وقف العمل بالأحكام المنصوص عليها فى القانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤ بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، فيما يتعلق بالضريبة على الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التعامل فى الأوراق المالية المقيدة بالبورصة لمدة ثلاثة أعوام
١٢	القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠١٧ بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥	رفع حد الإعفاء الضريبى من ٦٥٠٠ جنيه إلى ٧٢٠٠ جنيه وإقرار خصم ضريبى متدرج على جميع شرائح الدخل لمراعاة البعد الاجتماعي وتخفيف الآثار السلبية لبرنامج الإصلاح الاقتصادى عن كاهل الفئات الأقل دخلاً.
١٣	القانون رقم ٨٣ لسنة ٢٠١٧، والقانون رقم ١٧٠ لسنة ٢٠١٨ بأيلولة نسبة من أرصدة الصناديق والحسابات الخاصة والوحدات ذات الطابع الخاص وفوائض الهيئات العامة إلى الخزانة العامة للدولة	تنمية موارد الخزانة العامة للدولة فى ضوء تنامى أرصدة بعض الصناديق والحسابات الخاصة بما يجاوز احتياجات قيامها بالدور المنوط بها في الوقت الذي تعاني فيه الخزانة العامة للدولة من عجز في مواردها.
١٤	القانون رقم ١٥٣ لسنة ٢٠١٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ بفرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة	تنمية الإيرادات العامة للدولة من خلال رفع بعض الرسوم على الخدمات التي تؤديها أجهزة الدولة (المرور – تراخيص الأسلحة – الجوازات – إذن العمل – رخص استغلال المحاجر) بما يحقق الهدف من صدور القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤، مع مراعاة عدم التأثير على الفئات الأقل دخلاً.

م	التشريع	الهدف من التشريع
١٥	القانون رقم ١٥٨ لسنة ٢٠١٨ بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بفرض ضريبة على التصرفات العقارية	تعديل المادة (٤٢) من قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ لفرض ضريبة بنسبة ٢.٥% وبغير أي تخفيض عن إجمالي قيمة التصرف في العقارات المبنية أو الأراضي للبناء عليها عدا القرى، وذلك لتنمية موارد الدولة ولأغراض حصر وتسجيل التصرفات فى الثروة العقارية.
١٦	القانون رقم ١٧١ لسنة ٢٠١٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية	استكمال الأطر اللازمة لتطبيق منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني GPS على كافة وحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة الخدمية والاقتصادية والأجهزة المستقلة. واستكمال الأطر اللازمة لتطبيق نظام معلومات الإدارة المالية الحكومية GFMIS على كافة وحدات الجهاز الإداري للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة الخدمية.
١٧	القانون رقم ١٧٢ لسنة ٢٠١٨ بتعديل بعض أحكام قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣	بشأن الإعفاء بصفة مؤقتة من الضريبة الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم للمواد الأولية والسلع الوسيطة والمكونات المستوردة بقصد تصنيعها، وكذا مستلزمات إنتاج وتعبئة السلع المصدرة والأصناف المستوردة لأجل إصلاحها أو تكملة صنعها ثم إعادة تصديرها.
١٨	القانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠١٨ بالتجاوز عن مقابل التأخير والضريبة الإضافية والغرامات وبتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ٢٠١٨ بتجديد العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ٢٠١٦ فى شأن إنهاء المنازعات الضريبية	التيسير على الممولين وتعجيل استيداء مستحقات الخزانة العامة من خلال التجاوز عن مقابل التأخير والضريبة الإضافية المنصوص عليهما فى قوانين ضرائب الدخل، والدمغة، والمبيعات، والقيمة المضافة، ورسم تنمية الموارد المالية للدولة، بالنسبة للرسم والضرائب المستحقة أو واجبة الأداء قبل تاريخ العمل بهذا القانون، بشرط أن يقوم الممول أو المكلف بسداد أصل دين الضريبة أو الرسم كاملاً
١٩	القانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ بشأن تنظيم التعاقدات التى تبرمها الجهات العامة	مواكبة التطورات العالمية في منظومة التعاقدات الحكومية بمختلف أنواعها من خلال الإجراءات والمهام المستحدثة التى سيتم إنجازها من خلال المنظومة الإلكترونية للتعاقدات الحكومية في ضوء الخبرات والتجارب الدولية.
٢٠	القانون رقم ٤ لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨ بإصدار قانون الضريبة على العقارات المبنية	مد العمل بتقديرات القيمة الإيجارية المتخذة أساساً لحساب الضريبة حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢١ للتخفيف عن كاهل الممولين بعدم زيادة الضريبة وفقاً لنص (المادة الخامسة) من القانون.
٢١	القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وذلك فيما يتعلق بالمادتين رقمي (٥٨) و(١٤٨)	المعالجة الضريبية لعوائد أذون وسندات الخزانة، نظرًا لما تلاحظ من قيام البنوك التي تكتتب في أذون وسندات الخزانة العامة بخصم الضريبة المحسوبة على عوائد الأذون والسندات من الضريبة المستحقة عليها من كافة مصادر إيراداتها من جميع أنشطتها الأخرى، الأمر الذي يترتب عليه أن يستغرق وعاء الضريبة على عوائد أذون وسندات الخزانة كل الضريبة المستحقة على هذه المؤسسة في معظم الحالات.

م	التشريع	الهدف من التشريع
٢٢	القانون رقم ٢٣ لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على العقارات المبنية الصادر بالقانون رقم ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨	تشجيع الصناعة والاستثمار من خلال إعفاء العقارات المستخدمة فعلياً في الأنشطة الإنتاجية والخدمية التي يحددها مجلس الوزراء من الضريبة على العقارات المبينة، على أن يتضمن القرار نسبة الإعفاء ومدته بالنسبة لكل نشاط إنتاجى أو خدمى.
٢٣	القانون رقم ٢٤ لسنة ٢٠٢٠ ببعض القواعد المالية التي يتطلبها التعامل مع التداعيات التي يخلفها فيروس كورونا المستجد (كوفيد ١٩)	مد آجال تقديم الإقرارات الضريبية خلال فترة جائحة فيروس كورونا أو مد آجال سداد كل أو جزء من الضريبة المستحقة؛ وذلك بالنسبة للممولين أو المسجلين فى القطاعات الاقتصادية أو الإنتاجية أو الخدمية المتضررة من تداعيات فيروس كورونا المستجد. وتقسيط الرسوم أو مقابل الخدمات المستحقة نظير تقديم الخدمات الإدارية لمدة لا تجاوز ثلاثة أشهر بدون فوائد قابلة للتجديد لمدة أخرى مماثلة، للقطاعات الاقتصادية أو الإنتاجية أو الخدمية المتضررة من تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد والتى يحددها مجلس الوزراء.
٢٤	القانون رقم ٢٦ لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥	تعديل سعر الضريبة لتخفيف الأعباء الضريبية على أصحاب الدخول المنخفضة واستحداث شرائح جديدة، مع زيادة حد الإعفاء الشخصى السنوي للممولين إلى ٩٠٠٠ جنيه.
٢٥	قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١٩ لسنة ٢٠١٨ بإصدار التعريفة الجمركية	تعديل التعريفة الجمركية المنسقة وفق آخر إصدارات منظمة الجمارك العالمية ٢٠١٧ للتوافق مع التزامات مصر فى منظمة الجمارك العالمية ورسالة للاستقرار الاقتصادي بالدولة وجذباً للاستثمار، واستجابة لمطالب الصناعات المحلية، وإزالة بعض التشوهات الجمركية وحل مشاكل التطبيق.

التشريعات المالية الصادرة التى شاركت وزارة المالية فى إعدادها مع جهات أخرى

م	التشريع	الهدف من التشريع
٢٦	القانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١٩ بإصدار قانون تنظيم استخدام الدفع غير النقدي جهات الإعداد البنك المركزي المصري وزارة المالية وزارة العدل	- التحول إلى استخدام وسائل الدفع غير النقدي، وتيسير انتقال الأموال بكفاءة وفعالية. - حصول المواطنين من مختلف المستويات الاجتماعية والمناطق الجغرافية على خدمات المؤسسات المالية والمصرفية وضم القطاع غير الرسمي للاقتصاد الرسمي. - تشجيع التحول إلى الاقتصاد غير النقدي، والحد من الجرائم المالية والتهرب الضريبي.
٢٧	القانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات جهات الإعداد وزارة التضامن الاجتماعي وزارة المالية	دمج قوانين التأمين الاجتماعي المتعددة ومعالجة المشكلات والثغرات في القوانين القائمة، وإيجاد حل جذري لمشكلات تمويل منظومة التأمينات الاجتماعية وفض التشابكات المالية بين الخزانة العامة للدولة وصناديق التأمين الاجتماعي.

مشاريع القوانين التى تقدمت بها وزارة المالية

م	مشروع القانون	الهدف من المشروع	موقف الاستصدار
٢٨	مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية والخدمات والمرافق العامة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٠	تبسيط الإجراءات التي تمر بها مشروعات المشاركة لتلبية حاجات الجهات الإدارية لمثل تلك المشروعات وذلك بهدف: • اختصار فترة الطرح والترسية • تطبيق أشكال جديدة من أساليب التعاقد (الأمر المباشر - مبادرات القطاع الخاص - المناقصة المحدودة) • تشكيل لجنة دائمة بين وزارة المالية ووزارة التخطيط لفحص واختيار المشروعات التى يمكن طرحها بنظام المشاركة وخطة الطرح على مدار ٥ سنوات.	تجري مناقشة مشروع القانون بمجلس النواب
٢٩	مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨	يهدف مشروع القانون إلى إدراج الشركات المالية غير المصرفية المرخص لها من الهيئة العامة للرقابة المالية بمباشرة نشاط التقييم.	وافق عليه مجلس الوزراء بالجلسة رقم (٧٤) بتاريخ ٢٠٢٠/١/١٤، وتمت إحالته إلى مجلس النواب
٣٠	مشروع قانون المالية العامة الجديد	دمج قانون الموازنة العامة للدولة رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣، وقانون المحاسبة الحكومية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ ويحل محل كلٍ منهما، ويراعى التطبيقات الحديثة لمنظموتى الدفع والتحصيل الإلكتروني، ونظام معلومات الإدارة المالية الحكومية، ولتوحيد الأطر الموازنية والمحاسبية فيما يخص إعداد وتنفيذ وتسجيل الموازنة العامة للدولة لتحسين أسلوب إعداد الموازنة العامة ومراعاة التحول الإلكتروني في إعداد وتنفيذ الموازنة	جارٍ العرض على مجلس الوزراء.
٣١	مشروع قانون الإجراءات الضريبية الموحدة.	تبسيط ودمج الإجراءات الضريبية بالنسبة لممولى ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة، ودعم الثقة بين الممول والمصلحة، وتوفير الآلية القانونية التي تساعد كلاً من الممول ومصلحة الضرائب المصرية على استيداء دين الضريبة بيُسر	تجرى مناقشته بمجلس النواب.
٣٢	مشروع قانون الجمارك	معالجة سلبيات التشريع الحالي، والتوافق مع التزام مصر بالمواثيق الدولية، وتوحيد المفاهيم الجمركية في قانون واحد، وتبسيط الإجراءات الجمركية، واستحداث نظم جمركية جديدة، وتطوير أساليب العمل بمصلحة الجمارك، واستخدام أساليب التكنولوجيا الحديثة، وتعزيز مبادئ الحوكمة والشفافية، وتغليظ العقوبات على جرائم التهريب الجمركي	تجرى مناقشته بمجلس النواب.

التشريعات المالية التى شاركت وزارة المالية فى إعدادها مع جهات أخرى

م	التشريع	الهدف من التشريع
٣٣	مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية الصادر بالقانون رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥ جهات الإعداد وزارة العدل وزارة المالية جهاز حماية المنافسة	دعم تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولى والذي يتضمن كأحد مستهدفاته تعزيز المنافسة في السوق المصرية من خلال تقوية الدور الرقابي واستقلالية وشفافية عمل جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية.
٣٤	مشروع قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر جهات الإعداد وزارة التجارة والصناعة وزارة المالية جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر	تعزيز قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر كأولوية في أهداف التنمية الاقتصادية بوصفه القوة الرئيسية التي تدفع للنمو الاقتصادي المستدام، وخلق فرص عمل، وخفض معدلات الفقر، وإزالة معوقات نمو هذا القطاع، ومنح حزمة من الحوافز الضريبية وغير الضريبية لهذا القطاع على أساس سداد مبالغ قطعية وتبسيط أسس المحاسبة والإجراءات الضريبية لهذه المشروعات.

رابعًا: محور مشروعات وزارة المالية

أهم مشروعات وزارة المالية خلال الفترة من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥ حتى العام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠

م	اسم المشروع	وصف المشروع	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	التكلفة الاستثمارية على السنوات المالية بالألف جنيه ما لم يرد خلاف ذلك*					
					٢٠١٤/ ٢٠١٥	٢٠١٥/ ٢٠١٦	٢٠١٦/ ٢٠١٧	٢٠١٧/ ٢٠١٨	٢٠١٨/ ٢٠١٩	٢٠١٩/ ٢٠٢٠
١	تمويل الخطة الإسعافية العاجلة لقطاع الكهرباء	مواجهة أحمال الكهرباء لصيف ٢٠١٥، حيث تم توفير التمويلات اللازمة لرفع كفاءة توليد الكهرباء وشبكة النقل وتوزيع الكهرباء، وإصدار الضمانات المالية لتمويل مشروعات القطاع		امتد المشروع خلال العامين الماليين ٢٠١٤/٢٠١٥، و٢٠١٥/٢٠١٦	٧ مليار جنيه	٨.٣ مليار جنيه				
٢	المنظومة الإلكترونية لترشيد دعم المواد البترولية	منظومة متابعة نقل كميات الوقود من المستودعات الرئيسية إلى محطات التوزيع إلكترونياً		خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦		٧٣٢.٦ مليون جنيه				
قطاع مكتب الوزير										
٣	إنشاء سلطة التصديق الإلكترونى الحكومية	إصدار التوقيعات الإلكترونية الحكومية ونقل الوثائق الرسمية إلكترونياً		مستمر	١١٠٠٠	٣٥٠٠٠	٥٠٠٠	٩٠٠٠٠	٢٧٠٠٠	٤٠٠٠٠

م	اسم المشروع	وصف المشروع	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	التكلفة الاستثمارية على السنوات المالية بالألف جنيه*					
					٢٠١٤/ ٢٠١٥	٢٠١٥/ ٢٠١٦	٢٠١٦/ ٢٠١٧	٢٠١٧/ ٢٠١٨	٢٠١٨/ ٢٠١٩	٢٠١٩/ ٢٠٢٠
٤	مشروعات تكنولوجيا المعلومات بقطاع مكتب الوزير	**مشروع ميكنة إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة وحساباتها الختامية GFMIS وتعميمه على مستوي الدولة وربطه بحساب الخزانة الموحد** تم الانتهاء من جميع مراحل المشروع في مارس ٢٠١٨ وتعمل المنظومة حالياً بكفاءة على نحو مستمر. **مشروع المنظومة البنكية لحساب الخزانة الموحد TSA** إلغاء التعامل بالشيكات الورقية الحكومية واستبدالها بأوامر دفع إلكترونية، وإغلاق ٦١ ألف حساب حكومى خارج المنظومى وضم الهيئات الاقتصادية والحسابات الخاصة ضمن المنظومة البنكية لحساب الخزانة الموحد. **تطوير ميكنة إعداد الموازنة العامة للدولة Oracle Hyperion** تطوير ميكنة إعداد الموازنة العامة للدولة على مستوى ٦٣٣ هيئة موازنية، وتوفير أداوات تحليلية ومؤشرات إلكترونية لموقف تنفيذ الموازنة العامة للدولة، وتفعيل موازنة البرامج والاداء.	مستمر		٧٠٠	٦٠٠٠	٣٠٠٠	٥٠٠٠	٤٢٥٠٠	٤٠٠٠٠

م	اسم المشروع	وصف المشروع	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	التكلفة الاستثمارية على السنوات المالية بالألف جنيه*					
					٢٠١٤/ ٢٠١٥	٢٠١٥/ ٢٠١٦	٢٠١٦/ ٢٠١٧	٢٠١٧/ ٢٠١٨	٢٠١٨/ ٢٠١٩	٢٠١٩/ ٢٠٢٠
الديوان العام										
٥	**رفع كفاءة أجهزة تحصيل الإيرادات السيادية**	**منظومة التحصيل الإلكتروني للخدمات الحكومية المصرية** صدر قرار وزير المالية رقم ٢٦٩ لسنة ٢٠١٨ بشأن التحصيل الإلكتروني للمستحقات الحكومية والضريبية والجمركية، وذلك من خلال إتاحة أجهزة نقاط الدفع الإلكترونية (POS) بالجهات الحكومية والمأموريات الضريبية على مستوى الجمهورية. وتم إتاحة الدفع من خلال بطاقات المرتبات الحكومية، والحسابات البنكية، والبطاقات مسبقة الدفع المُصدرة من القطاع المصرفي، وبطاقات الائتمان. إصدار التعليمات الخاصة بتيسير وتشجيع تطبيق منظومة التحصيل الإلكتروني. **التحول للنظم المميكنة في تحصيل التعاملات النقدية** مشروع تحويل بطاقات المرتبات الحكومية إلى بطاقات الدفع الوطنية (ميزة) لتحويل عدد ٥ مليون بطاقة	مستمر		٧٨٥٠	١١٦١١	٦٦٠٠	١١٠١٢	٧٨٥٤	٨٧٠٠

م	اسم المشروع	وصف المشروع	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	التكلفة الاستثمارية على السنوات المالية بالألف جنيه*					
					٢٠١٤/ ٢٠١٥	٢٠١٥/ ٢٠١٦	٢٠١٦/ ٢٠١٧	٢٠١٧/ ٢٠١٨	٢٠١٨/ ٢٠١٩	٢٠١٩/ ٢٠٢٠
		حكومية إلى بطاقة ميزة، وذلك لعدد ٣٠٧٣ وحدة حسابية، ويتم ذلك تباعاً خلال العام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠								
٦	ميكنة الإنفاق الحكومى	مشروع المنظومة الإلكترونية لصرف رواتب العاملين بالجهاز الإداري للدولة ATM إصدار بطاقات الصرف الآلى لجميع العاملين بالدولة، والسداد الإلكترونى للموردين وغيرهم، ومراقبة المنظومة وتطويرها والتوسع فيها لتشمل سداد كافة المدفوعات الحكومية سواءً كانت مستحقات للعاملين أو لأشخاص طبيعية أو اعتبارية خاصة.	مستمر		٢١٣٠٠	٣٧٥١٦	١٦٠٠٠	٢٢٠٠٠	٤٠١٤٦	٤٧٠٠٠

م	اسم المشروع	وصف المشروع	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	التكلفة الاستثمارية على السنوات المالية بالألف جنيه*					
					٢٠١٤/ ٢٠١٥	٢٠١٥/ ٢٠١٦	٢٠١٦/ ٢٠١٧	٢٠١٧/ ٢٠١٨	٢٠١٨/ ٢٠١٩	٢٠١٩/ ٢٠٢٠
مصلحة الجمارك										
٧	**تحديث أصول المنافذ الجمركية**	**مشروع الكشف بالأشعة على الحاويات في المنافذ الجمركية والربط الشبكي لأجهزة المسح بالأشعة لإحكام الرقابة على الحاويات بالموانئ** تحديث منظومة الفحص بالأشعة لسرعة فحص البضائع والإفراج عن الأصناف غير المخالفة بالمسار الأخضر وفقاً لمعايير المخاطر، والكشف الدقيق عن البضائع المخالفة والحد من حالات التهريب الجمركي لإحكام الرقابة على العمليات الجمركية بالموانئ المصرية، وتقليل زمن الافراج، وزيادة كفاءة معايير المخاطر لمقارنة مشمول المانيفست بالصورة التي تم مسحها.		مستمر	١٠٠٠٠	١١٠٠٠	٦٠٠٠	٢٠٠٠٠	١٨٧٥٠	١٤٢٠٠٠
٨	**مبانى المنافذ الجمركية**	**مشروع النافذة الواحدة القومية للتجارة الخارجية** إنشاء مراكز لوجيستية مميكنة لتقديم الخدمات الجمركية من خلال نافذة واحدة، مع تطوير المعاملات	٢٠١٩/٢٠١٨	مستمر	٢٠٠٠٠	--	٢٥٠٠٠	٤٠٠٠٠	٤٧٦٠٠	٥٠٠٠٠

م	اسم المشروع	وصف المشروع	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	التكلفة الاستثمارية على السنوات المالية بالألف جنيه*					
					٢٠١٤/ ٢٠١٥	٢٠١٥/ ٢٠١٦	٢٠١٦/ ٢٠١٧	٢٠١٧/ ٢٠١٨	٢٠١٨/ ٢٠١٩	٢٠١٩/ ٢٠٢٠
		الجمركية ودمج وتيسير وميكنة إجراءاتها، من خلال الاستعانة بالتطبيقات الجمركية المطورة، وإجراء الربط الشبكى لتكامل قواعد البيانات مع الأجهزة المعنية في الدولة لتقليل زمن الإفراج، وزيادة وتشجيع الاستثمار، وتحسين ترتيب مصر في التقارير العالمية. تم التشغيل التجريبي للمنظومة بالمركز اللوجيستي بمطار القاهرة في مارس ٢٠١٩، كما تم التشغيل التجريبي بالمركز اللوجيستي بميناء بورسعيد في مايو ٢٠١٩.							

م	اسم المشروع	وصف المشروع	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	التكلفة الاستثمارية على السنوات المالية بالألف جنيه*					
					٢٠١٤/ ٢٠١٥	٢٠١٥/ ٢٠١٦	٢٠١٦/ ٢٠١٧	٢٠١٧/ ٢٠١٨	٢٠١٨/ ٢٠١٩	٢٠١٩/ ٢٠٢٠
مصلحة الضرائب المصرية (دخل)										
٩	**إحلال وتجديد فروع المصلحة الآيلة للسقوط**	رفع كفاءة المقار الضريبية على مستوى الجمهورية		مستمر	٧٠٠٠	١٠١٠٠	٥٠٠٠	١٠٠٠٠	٣٦٠٠	٥٠٠٠
١٠	**دعم أجهزة الفحص الضريبى**	**مشروع مراقبة تحصيل الضريبة (SDC) من خلال الإيصالات الإلكترونية E-receipt B٢C** تجميع بيانات التعاملات التجارية بين الممولين والمستهلك النهائي (B٢C) وإرسالها إلى المصلحة لحظياً من خلال تركيب أجهزة مراقبة أو تحميل برامج على ماكينات الكاشير. وإنشاء قاعدة بيانات دقيقة لجميع المعاملات التجارية بين الممولين والمستهلك النهائي (B٢C). ويهدف المشروع إلى الحد من التهرب الضريبي بقطاع التجزئة وبالتالي زيادة الايراد الضريبي للحكومة.		مستمر	٩٠٠٠	٩٤٠٠	٥٠٠٠	١٠٠٠٠	١١٧٠٠	١٣٠٠٠
١١	**تطوير الحاسب الآلى**	**مشروع ميكنة الأعمال الضريبية الرئيسية Core Systems** إعادة هندسة العمليات داخل مصلحة الضرائب وميكنة العمل داخل	٢٠١٨/٢٠١٧	مستمر	١٠٠٠٠	١١٠٠٠	١٠٠٠٠	٥٠٠٠	٦٢١٠٠	٦٥٠٠٠

م	اسم المشروع	وصف المشروع	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	التكلفة الاستثمارية على السنوات المالية بالألف جنيه*					
					٢٠١٤/ ٢٠١٥	٢٠١٥/ ٢٠١٦	٢٠١٦/ ٢٠١٧	٢٠١٧/ ٢٠١٨	٢٠١٨/ ٢٠١٩	٢٠١٩/ ٢٠٢٠
		المصلحة ومع الممولين وإنشاء قاعدة بيانات لجميع المعاملات الضريبية بهدف رفع كفاءة المنظومة الضريبية، والتيسير على الممولين، وحوكمة الإدارة الضريبية. **مشروع الإقرارات الضريبية المُميكنة** استبدال الإقرارات الورقية بإقرارات إلكترونية من خلال البوابة الإلكترونية لمصلحة الضرائب المصرية حيث يتيح النظام للممول الدخول إلى سجله الضريبي الإلكتروني وملء وتقديم الإقرار إلكترونياً من خلال أي جهاز حاسب آلى ٢٤ساعة/٣٦٥ يوماً بهدف تقليل عامل الخطأ البشرى وزيادة دقة البيانات المقدمة عبر النظام نظراً لاحتواء التطبيق على وسائل مساعدة وأدوات حسابية ضريبية (Built-in Validations). **مشروع ميكنة أعمال لجان الطعن الضريبى** ميكنة وتطوير دورة العمل بلجان الطعن الضريبي وإحكام السيطرة على مستحقات الدولة الضريبية المهدرة بسبب تأخر البت في ملفات الطعون الضريبية.						

م	اسم المشروع	وصف المشروع	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	التكلفة الاستثمارية على السنوات المالية بالألف جنيه*					
					٢٠١٤/ ٢٠١٥	٢٠١٥/ ٢٠١٦	٢٠١٦/ ٢٠١٧	٢٠١٧/ ٢٠١٨	٢٠١٨/ ٢٠١٩	٢٠١٩/ ٢٠٢٠
مصلحة الضرائب المصرية (القيمة المضافة)										
١٢	رفع كفاءة أجهزة التحصيل	**مشروع الفاتورة الإلكترونية B٢B (E-invoice)** تجميع بيانات التعاملات التجارية بين الممولين (B٢B) وإرسالها إلى المصلحة لحظياً من خلال الفاتورة الضريبية الإلكترونية (e-invoice) بغرض أحكام الرقابة على تحصيل الضريبة ومتابعة مدى التزام الشركات وحصر الاقتصاد غير الرسمي. **مشروع منظومة تحليل مخاطر الإقرارات BI وإدارة حالات المخاطر Case Management** إعداد تقارير عن إقرارات ضريبة القيمة المضافة وتصنيفها إلى حالات عالية المخاطر ومتوسطة ومنخفضة وتوجيه هذه الحالات إلى الجهات المختصة بالمصلحة للتحقق منها واتخاذ الإجراءات القانونية.	مستمر		١٦٧٠٠	٣٧٢٧٠	٢٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	٣٤٨٢٥	٤٩٧٠٠

م	اسم المشروع	وصف المشروع	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	التكلفة الاستثمارية على السنوات المالية بالألف جنيه*					
					٢٠١٤/ ٢٠١٥	٢٠١٥/ ٢٠١٦	٢٠١٦/ ٢٠١٧	٢٠١٧/ ٢٠١٨	٢٠١٨/ ٢٠١٩	٢٠١٩/ ٢٠٢٠
		مشروع تكويد السلع والخدمات الاستعانة بالترقيم الدولي الموحد للسلع كمرحلة أولى في منظومة الفاتورة الإلكترونية حيث يعمل الترقيم الدولي كرقم تعريفي مميز لكل سلعة أو خدمة على مستوى العالم كما يمكن من خلال هذا الرقم تحديد كل من الشركة المصنعة ونوع السلعة ودولة المنشأ تمهيداً لإعداد دليل موحد للسلع والخدمات لجمهورية مصر العربية.								

م	اسم المشروع	وصف المشروع	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	التكلفة الاستثمارية على السنوات المالية بالألف جنيه*					
					٢٠١٤/ ٢٠١٥	٢٠١٥/ ٢٠١٦	٢٠١٦/ ٢٠١٧	٢٠١٧/ ٢٠١٨	٢٠١٨/ ٢٠١٩	٢٠١٩/ ٢٠٢٠
مصلحة الضرائب العقارية										
١٣	رفع كفاءة أجهزة تحصيل الضرائب العقارية	رفع كفاءة البنية الأساسية التكنولوجية للمقار الضريبية تطوير مأموريات ومناطق الضرائب العقارية في جميع أنحاء الجمهورية وتزويدها بالنظم التكنولوجية الحديثة، لتهيئة البيئة الملائمة للعمل بكفاءة وفعالية وتحسين مستوي التشغيل والمعالجة الإلكترونية للإقرارات والبيانات بما يسهم في القضاء علي البيروقراطية ويضمن تحسين مستوي الخدمات المقدمة للممولين بيسر وسرعة وفعالية تقضي علي النظم التقليدية.	مستمر		١٣٠٠٠	١٧٧١٧	١٢٠٠٠	١٥٠٠٠	٣٦٧٥٠	٦٥٠٠٠
١٤	تطوير الحاسب الآلى	ميكنة الدورة المستندية للضرائب العقارية التحول الرقمي لكافة دورات العمل بمأموريات الضرائب العقارية وتحويلها من ورقية إلى ميكنة بداية من مرحلة الحصر والتقدير وانتهاءً بمرحلة تحصيل الضريبة مع تحسين وتيسير كافة الخدمات المقدمة للجمهور وتقديم وإتاحة تلك	مستمر		٩٠٠٠	٢٩٨٤	٧٠٠٠	٩٠٠٠	٣٩٢٥	٦٠٠٠

م	اسم المشروع	وصف المشروع	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	التكلفة الاستثمارية على السنوات المالية بالألف جنيه*					
					٢٠١٤/ ٢٠١٥	٢٠١٥/ ٢٠١٦	٢٠١٦/ ٢٠١٧	٢٠١٧/ ٢٠١٨	٢٠١٨/ ٢٠١٩	٢٠١٩/ ٢٠٢٠
		الخدمات على شبكة الإنترنت لتقليل تكدس المواطنين بمقار المأموريات لاسيما في فترات السداد وتقديم الإقرارات الضريبية.								
١٥	تطوير دار المحفوظات العمومية	**مشروع رقمنة دار المحفوظات العمومية التابعة لمصلحة الضرائب العقارية** رقمنة جميع محتويات دار المحفوظات العمومية وإنشاء متحف لمحتويات الدار للحفاظ على الثروة القومية والتاريخية والثقافية لدار المحفوظات العمومية.	مستمر		٧١٥٠	٣٣٨٣	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	٣٩٢٥	٦٠٠٠
١٦	حصر الثروة العقارية	**مشروع الحصر المميكن** إنشاء قاعدة بيانات الثروة العقارية وإدخال بيانات كافة الوحدات العقارية على مستوى الجمهورية على هذه القاعدة، وتصميم الكشف الرسمي المميكن والإخطارات الضريبية المميكنة، وبرنامج لإدخال وتسجيل بيانات الأصول والخصوم.	مستمر		٨٥٠	٣٠١٠	٣٠٠٠	١٥٠٠	٤٠٠	١٠٠٠

م	اسم المشروع	وصف المشروع	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	التكلفة الاستثمارية على السنوات المالية بالألف جنيه*					
					٢٠١٤/ ٢٠١٥	٢٠١٥/ ٢٠١٦	٢٠١٦/ ٢٠١٧	٢٠١٧/ ٢٠١٨	٢٠١٨/ ٢٠١٩	٢٠١٩/ ٢٠٢٠
مصلحة سك العملة										
١٧	**وحدات سك وطبع العملات**	تصميم وطرح عملات تذكارية للمشروعات القومية الكبرى	مستمر		٧٦٥٠	١١٠٠٠	١٢٠٠٠	٣١٥٠٠	٣٧٨٠٠	٤٧٠٠٠

* المصدر: قطاع الموازنة العامة للدولة

ملحق رقم (١)

الإجراءات الإصلاحية لتحسين مؤشر التجارة عبر الحدود

في تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال

ترتيب مصر فى مؤشر التجارة عبر الحدود

المركز ١٧٠ فى ٢٠١٨ و المركز ١٧١ فى ٢٠١٩ مع العلم أن التقرير يشمل ١٩٠ دولة

المؤشر الفرعى	شرح المؤشر وفقا لتقرير البنك الدولى	الاجراءات الاصلاحية التى اتخذتها المصلحة ذات الصلة بتفاصيل المؤشر	أثر الاصلاحات على المؤشر
تكلفة التصدير : الامتثال لقوانين الحدود (بالدولار الأمريكى)	الوقت و التكلفة للحصول على المستندات و إعدادها و تقديمها أثناء أعمال المناولة فى الموانئ أو على الحدود ، و كذلك التخليص الجمركى، و اجراءات الفحص و التفتيش		
الوقت اللازم للتصدير : الامتثال للشروط و المتطلبات المستندية (ساعات)	يتضمن الوقت و التكلفة للامتثال لقوانين الحدود و الوقت و التكلفة للحصول على المستندات و اعدادها و تقديمها أثناء أعمال المناولة فى الموانئ أو على الحدود ، و كذلك التخليص الجمركى ، و اجراءات الفحص و التفتيش	صدور منشور تعليمات رئيس مصلحة الجمارك رقم (٢) لسنة ٢٠١٨ بشأن: - قيام إدارات خدمة المتعاملين بعمل مسح ضوئى للمستندات المقدمة فى حالة التسجيل الأول مرة أو تحديث بيانات المتعامل و حفظها الكترونيا بقاعدة بيانات المتعاملين - عدم طلب مستندات المتعاملين أو صورها فى حالة حفظها على قاعدة بيانات المتعاملين مع الجمارك و سريان صلاحياتها	تقليل الزمن اللازم و تخفيض عدد المستندات المطلوبة .
تكلفة التصدير: الامتثال للشروط و المتطلبات المستندية (بالدولار الأمريكى)	يتضمن وقت و تكاليف الامتثال للمتطلبات و الاشتراطات المستندية و الوقت و التكلفة اللازمين للحصول على المستندات و اعداد المستندات و انجاز المستندات و تقديم المستندات و تسليم المستندات		

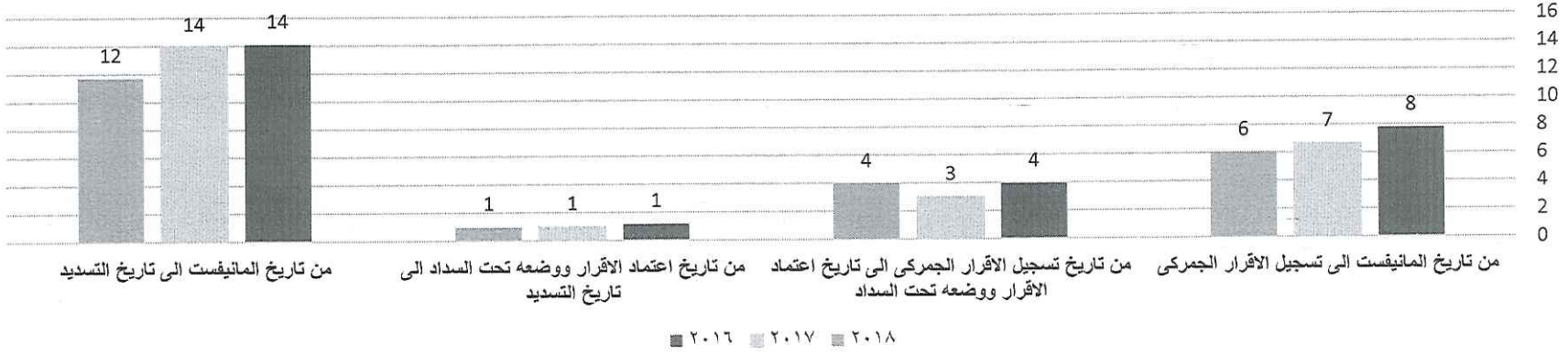
المؤشر الفرعى	شرح المؤشر وفقا لتقرير البنك الدولى	الاجراءات الاصلاحية التى اتخذتها المصلحة ذات الصلة بتفاصيل المؤشر	أثر الاصلاحات على المؤشر
الوقت اللازم للاستيراد : الامتثال لقوانين الحدود (ساعات)	يتضمن وقت و تكلفة الامتثال للمتطلبات و الاشتراطات المستندية و الوقت و التكلفة اللازمين للحصول على المستندات و اعداد المستندات و انجاز المستندات و تقديم المستندات و تسليم المستندات	١- السماح بالبدء فى عمليات التخليص على الشحنات باستخدام صور المستندات للمشغلين الاقتصاديين المعتمدين كمرحلة أولى ٢- تم الاتفاق بين مصلحة الجمارك و مجتمع التجارة على تفعيل ميزة التوقيع الالكترونى عن طريق ادخال أصحاب الشأن لبياناتهم من مقارهم باستخدام تصاريح دخولهم الالكترونية (اسم المتسخدم + كلمة السر) ٣- تم تفعيل خدمة الاستعلام المسبق و اتاحتها عبرا الموقع الالكترونى للجمارك المصرية	انخفاض زمن الافراج الكلى لعام ٢٠١٨ مقارنة بأعوام ٢٠١٦ و ٢٠١٧ (مرفق احصائية بمتوسط زمن الافراج عن قطع غيار السيارات القادمة من كوريا الجنوبية عبر ميناء الاسكندرية خلال الفترة من ٢٠١٦- ٢٠١٨)
تكلفة الاستيراد : الامتثال لقوانين الحدود (بالدولار الأمريكى)	يتضمن الوقت و التكلفة للامتثال لقوانين الحدود الوقت و التكلفة للحصول على المستندات و اعدادها و تقديمها أثناء أعمال المناولة فى الموانئ أو على الحدود، و كذلك التخليص الجمركى ، و اجراءات الفحص و التفتيش	اجراء تكامل الكترونى بين الهيئات الحكومية (الجمارك و البنوك – الجمارك و الهيئة العامة للرقابة على الصادرات و الواردات و غيرها)	خفض التكلفة المرتبطة بطول فترة الانتظار لحين انهاء الاجراءات الرقابية
الوقت اللازم للاستيراد : الامتثال للشروط و المتطلبات المستندية (ساعات)	يتضمن الوقت و التكلفة للامتثال لقوانين الحدود ، و الوقت و التكلفة للحصول على المستندات و اعدادها و تقديمها أثناء أعمال المناولة فى الموانئ أو على على الحدود، و كذلك التخليص الجمركى، و اجراءات الفحص و التفتيش	١- قرار وزير المالية رقم (٤٠) لسنة ٢٠١٧ بشأن البيان الجمركى SAD ، و تم تنفيذ العمل بنموذج البيان الجمركى الموحد سواء فى الصادر أو الوارد ٢- قرار وزير التجارة و الصناعة رقم ٨٣٥ لسنة ٢٠١٧ و ما تضمنه من اقرار الربط الالكترونى مع الجهات ذات الصلة و منها : - الربط بين الجمارك و الهيئة العامة للرقابة على الصادرات و الواردات و تبادل طلبات و نتائج فحص الواردات بين الهيئة و الجمارك - تعديلات المادة (٩) باللائحة الاستيرادية و	خفض الزمن اللازم لانهاء التخليص الجمركى بسبب تقليل الفترات البينية المستغرقة فى انهاء الأعمال المرتبطة بالجمارك و الهيئة العامة للرقابة على الصادرات و الواردات

المؤشر الفرعى	شرح المؤشر وفقا لتقرير البنك الدولى	الاجراءات الاصلاحية التى اتخذتها المصلحة ذات الصلة بتفاصيل المؤشر	أثر الاصلاحات على المؤشر
		الخاصة بسداد قيمة الواردات مع استيفاء نموذج (٤) ، حيث انتهت الجمارك من الربط الآلى بين الجمارك و البنك المركزى و البنوك الفرعية فيما يتعلق بنموذج تمويل الواردات و المتضمن نموذج البيان الجمركى الموحد سواء فى الصادر أو الوارد	
تكلفة الاستيراد: الامتثال للشروط و المتطلبات المستندية (بالدولار الأمريكى)	يتضمن وقت و تكاليف الامتثال للمتطلبات و الاشتراطات المستندية ، و الوقت و التكلفة اللازمين للحصول على المستندات و اعداد المستندات، و انجاز المستندات و تقديم المستندات و تسليم المستندات		

متوسط زمن الافراج عن قطع غيار السيارات القادمة من كوريا الجنوبية عبر ميناء الاسكندرية خلال الفترة من عام ٢٠١٦ حتى ٢٠١٨ (بالأيام)

السنة	من تاريخ المانيفست الى تسجيل الاقرار الجمركى	من تاريخ تسجيل الاقرار الجمركى الى تاريخ اعتماد الاقرار ووضعه تحت السداد	من تاريخ اعتماد الاقرار ووضعه تحت السداد الى تاريخ التسديد	من تاريخ المانيفست الى تاريخ التسديد
٢٠١٦	٨	٤	١	١٤
٢٠١٧	٧	٣	١	١٤
٢٠١٨	٦	٤	١	١٢

متوسط زمن الافراج لقطع غيار السيارات من كوريا الجنوبية عبر ميناء الاسكندرية خلال مراحل الافراج للأعوام من ٢٠١٦ حتى ٢٠١٧




وزارة المالية
MINISTRY OF FINANCE